العمل

AL AMAL

السنة الأربعون - العدد ٤٦٤
يناير ٢٠٠٢ -

ماذا بعد..
الموقف المتخاذل للأمم المتحدة والدول الكبرى؟

أخيرا .. وصل قانون العمل محطته الأخيرة

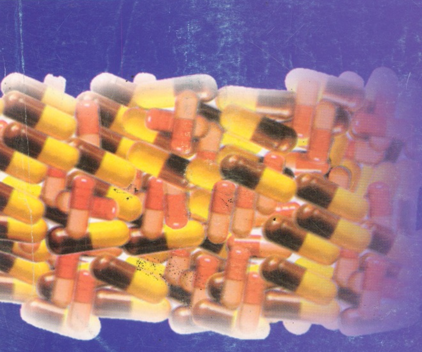


الوكالة القومية للتشغيل.. متى تخرج إلى النور؟

٦ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

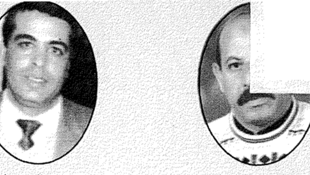
المناقشات الدائرة حول قانون الملكية الفكرية تكشف:

صناعة الدواء فى أزمة



كتاب العمل .. عدد خاص

النص الكامل لمشروع قانون العمل الموحد



أحمد يوسف علي يوسف

سيد محمد السيد جاد الله



اللجنة النقابية للعاملين بفندق إيزيس الأقصر

تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية

والى السيد اللواء **الدسوقى البنا** رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر

كما تتقدم بالتهنئة إلى كل من أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

محمد هلال الشرقاوى رئيس النقابة العامة

على جهودهما فى نجاح الدورة النقابية العمالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٦

رئيس اللجنة
أحمد يوسف على يوسف

الأمين العام
سيد محمد السيد جاد الله

أمين صندوق
صلاح تهامى عبد الله بخيت

أمين صندوق مساعد
أحمد مصطفى أحمد حسن
والشهير بأحمد الأسيوطى

نائب
محمد عز الدين عبد الحميد محرم

الأعضاء : الجرجاوى عبد الحكيم خليل - حجاج أحمد جاد الله موسى
عبد الحكيم عامر لبيب طايع - عبد الرؤوف على أحمد إبراهيم - فهمى مهنى موسى حسن

سكرتير
بهجت خضرى عبد الله

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١
تصدرعن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١

فى هذا العـــــدد :

عــزيزى القـــارىء :

منذ أيام ودعنا شهر رمضان المعظم وعيد الفطر المبارك، لكن وداعنا لهما هذا العام يختلف كثيرا عن الأعوام السابقة، فالغارات الأمريكية الوحشية على شعب أفغانستان المسلم والمسالم لم تتوقف فى شهر رمضان المعظم، وفى عيد الفطر المبارك، كما أن نفس الشيء مارسته إسرائيل طوال شهر رمضان وخلال عيد الفطر بالنسبة لشعب فلسطين، بل إنها اختارت لواحدة من عملياتها البشعة وقت أذان المغرب والناس يستعدون لتناول إفطارهم، وإذ بهم يواجهون وبكل وحشية غارة إسرائيلية مستهدفة تجمع الأسر فى رمضان حول مائدة الإفطار، فاستشهد من استشهد وجرح من جرح . . لكن المهم أن المجتمع الدولى لم يتحرك حتى بالإدانة، كما لم يتحرك العرب حتى ببيانات الشجب التى اعتادوا عليها، ولذلك فإن الشعوب العربية والإسلامية استقبلت عيد الفطر هذا العام بمرارة وحزن وكآبة لم تحدث من قبل.

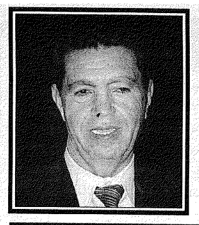
على أية حال نحن نستقبل اليوم عاما جديدا، وأرجو أن يشهد تصحيحا للأخطاء البشعة التى ارتكبتها أمريكا فى حق الإنسانية خلال العام المنصرم ، وكذلك إسرائيل، وأن يستطيع المجتمع الدولى كبح جماح إسرائيل، لنشهد سلاما حقيقيا على أرض السلام، وفى أفغانستان، وأن يشهد العام الجديد هذا إما نهاية للمنظمات الإقليمية والدولية التى ثبت فشلها وعدم فاعليتها ، أو أن تستعيد خلال هذا العام صحتها وعافيتها وأن تقف فى وجه المعتدى لا المعتدى عليه، وإلا فعلى الدنيا السلام.

ومن ناحية أخرى فإن العمل تبدأ مع بداية هذا العام عامها الأربعين، فى مسيرتها الواعية والملتزمة والحمد لله، بقضايا مصر وقضايا أمتنا العربية، مع التركيز على قضايا العمل والعمال والتنمية، واستطاعت خلال مسيرتها الطويلة أن تكون معبرا أمينا ومعبرا عن كثير من القضايا التى طرحتها فى مختلف المجالات من منطلق أن العامل بجانب قضاياه الخاصة، فهو مواطن تهمه القضايا العامة من تعليم وصحة ومواصلات . . إلخ مع التركيز طوال هذه المسيرة على قضيتى الإنتاج والتنمية الشاملة باعتبارهما عصب التقدم الذى ننشده.

ومن محاسن الصدف أن يواكب صدور هذا العدد ، قيام المجلة بنشر النص الكامل لمشروع قانون العمل الموحد استجابة لرغبات العديد من النقابيين وأصحاب الأعمال للوقوف على ماتضمنه المشروع من مواد قبل احالته إلى مجلسى الشورى والشعب، وسوف تقوم المجلة بعقد أكثر من ندوة حول هذا المشروع، لكى تساهم في اثراء الحوار حول القضايا المهمة التى تضمنها المشروع .. وكل عام وأنتم بخير

س . ط

كلمة التحرير



بقلم | السيد الطاهرى

أخيراً .. وصل مشروع قانون العمل محطته الأخيرة !!

بدأ مجلس الشورى منذ أيام مناقشته لمواد مشروع قانون العمل الموحد، كما أن مجلس الشعب فى طريقه لمناقشة المشروع، والذى يعد بلا جدال أبرز مشروعات القوانين المطروحة على الدورة البرلمانية الحالية لمجلسى الشورى والشعب، لخصوصيته من ناحية، ولحساسيته من ناحية أخرى، فهو القانون الذى ينظم علاقة العمل بين طرفى العملية الإنتاجية، وبشكل يحقق التوازن فى هذه العلاقة، كذلك فإن هذا القانون يرتبط بتحقيق السلام الاجتماعى ويقوم على التزام الدولة بالحرص على تحقيق البعد الاجتماعى، والذى أولاه الرئيس مبارك منذ الأخذ بسياسة أو بنظام الخصخصة أهمية خاصة، مؤكدا فى كل مناسبة تمسك مصر بهذا البعد، وهو فى الحقيقة مالم تفعله معظم الدول التى تحولت من نظام الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر أو مانسميه الخصخصة، وفى الوقت نفسه يتضمن الضوابط التى تصون وتحمى العملية الإنتاجية وكذلك تلك التى تصون وتحمى حقوق العاملين .. أى تحقيق التوازن بين طرفى العملية الإنتاجية أصحاب الأعمال والعمال، وهذا بالفعل ماتقوم عليه فلسفة المشروع الجديد. والذى جاء نتاجا لحوارات عديدة مشتركة بين أصحاب المصلحة الحقيقيين، أى بين العمال وأصحاب الأعمال وبإشراف ومتابعة الحكومة ممثلة فى وزارة القوى العاملة والهجرة، باعتبارها الطرف المختص والمحايد فى هذه المنظومة، ولذلك فإن النظام الدولى فى مجال العمل والذى تمثله منظمة العمل الدولية، تربط بين هذه الأطراف الثلاثة أصحاب الأعمال والعمال والحكومة تحت مسمى التكوين أو التمثيل الثلاثى، وأية قضية تطرحها المنظمة الدولية المهتمة بقضايا العمل والعمال، لابد وأن تقوم على المشاركة الثلاثية .. أى الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال، كل يحقق التكامل بين هذه الأطراف.

الى مشروع قانون العمل ولماذا استغرق إعداده كل ت، والتى قاربت على التسع سنوات، وهى مدة ، لمشروع قانون آخر طوال حياتنا البرلمانية، ـب ـم القياسى ليس فى طول المدة فحسب، وإنما أيضا فى حجم اللقاءات والحوارات والندوات التى نظمت حول ماتضمنه من مبادئ سواء على مستوى العمال وتنظيماتهم النقابية المختلفة أو بالنسبة لأصحاب الأعمال على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم، كما أن الاحزاب عامة أعطت لهذا المشروع مايستحقه من اهتمام، وإن تباينت الرؤى الحزبية حول بعض مواده، كما أن هناك قلة زجت بنفسها فى غمار المناقشات التى دارت حول المشروع لتفتى بما لاتعلم، غير مدركة لخطورة ماتفعل، وكانت أحيانا تتحدث عن مواد يتضمنها المشروع وهى لم تقرأها أصلا، مما ترتب عليه حدوث بلبلة هنا وبلبلة هناك، ولذلك فإن قيام الحكومة بإحالة المشروع إلى مجلسى الشورى والشعب، وقيام وزارة القوى العاملة والهجرة بنشر النص الكامل للمشروع كما أحالته للبرلمان أمر جدير بالتقدير للحكومة، وإن كان يؤخذ عليها أنها تأخرت بعض الوقت فى إجراءات إحالة المشروع للبرلمان بمجلسى الشورى والشعب، مما أتاح مناخا خصبا للقيل والقال والادعاءات الكاذبة بأن الحكومة تمارس عليها ضغوطا من قبل بعض الأطراف حتى لايصدر القانون، أو أنها تخشى إصداره لأسباب أخرى غير مفهومة، على أية حال مشروع القانون مطروح الآن على مجلسى الشورى والشعب فى صورته الأخيرة، ومن سلطة المجلسين ومن منطلق مسئوليتهما البرلمانية والتشريعية أن يدخلا أية تعديلات على المشروع باعتبار المجلسين يضمان ممثلى الشعب ،وأن مصلحة مصر هى الأولى وهى الأخيرة، وأنهما لايمكن أن ينحازا لطرف على حساب طرف آخر .. والمعروف أن مجلسى الشورى والشعب يضمان بجانب حزب الأغلبية .. الحزب الوطنى عددا من أحزاب المعارضة، كما أن المجلسين يضمان ممثلين لأصحاب الأعمال والعمال، وبالتالى فإن كل الأطراف سوف تشارك فى المناقشات التى تدور حول المشروع، وكل مانتمناه أن نراعى الله فى مصر، وأن نراعى الله فى عمالنا وفى إنتاجنا،وأن لانغلب مصلحة طرف على مصلحة طرف آخر، لأن تدعيم علاقات العمل بين طرفى العملية الإنتاجية من خلال نصوص قانونية واضحة

يحقق الكثير والعديد من الإيجابيات ، التى تجعل الوحدة الإنتاجية أو الخدمية أسرة واحدة، هدفها واحد هو الإنتاج والنهوض به ، ولاينبغى أن يغيب عن أعيننا أو أذهاننا للحظة واحدة ضرورة مراعاة التوازن فى الحقوق والواجبات لكل طرف، خاصة وأننا نواجه ضغوطا خارجية عديدة فى إطار العولمة واتفاقيات الجات، وسياسة الإغراق التى تستهدف ضرب منتجاتنا الوطنية، وحتمية أن نعمل لإعادة تحقيق التوازن بين صادراتنا ووارداتنا، بل لابد من تحقيق الغلبة للصادرات، وهذا كله لن يتحقق إلا عندما يتوافر مناخ التعاون والتكامل بين طرفى العملية الإنتاجية والتى ينظمها مشروع هذا القانون، بعد أن يصبح قانونا يقره مجلس الشعب.

وبهذه المناسبة أقول إن ربَّ ضارة نافعة، فتأخر قانون العمل الموحد فى الصدور أتاح الفرصة لبعض ذوى النفوس الضعيفة فى القطاعين الخاص والاستثمارى ، وهم والحمد لله قلة، أتاح لهم التلاعب بأرزاق العمال، والبعض منهم استغل ظروف الوضع الاقتصادى الصعب الذى نمر به حاليا وخاصة ضيق أو قلة فرص العمل، فوضع من الشروط والإجراءات السلبية مايجعل العمال تحت رحمته كأن يقرن طلب التعيين بطلب الاستقالة أى أن يوقع العامل عندُ التعيين على الاستمارة (١) وكذلك الاستمارة رقم (٦) الخاصة بانتهاء الخدمة، وهو لايعلم بذلك أنه هو الخاسر فعدم إحساس العامل بالاستقرار ينعكس بلا شك على أدائه، وبالتالى على الإنتاج كما وكيفا، وهناك ألاعيب أخرى لاداعى لذكرها، ولذلك فإننى أرجو من المجلسين الموقرين العمل لسد أية ثغرة ينفذ منها صاحب عمل سىء النية، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض العمال الذين لايدركون واجباتهم ومسئولياتهم بقدر حرصهم على حقوقهم.

كلمة أخيرة . . وهى أن كل أجهزة الإعلام مطالبة بالمساهمة بالحوار والرأى حول ما يتضمنه هذا المشروع ، لكى يخرج لنا فى صورته النهائية قانونا عصريا يلبى متطلبات المعنيين به أولا ويلبى تطلعاتنا الوطنية ثانيا، باعتباره -كما سبق أن ذكرت- قانون يمس المجتمع كله.

المؤامرة .. والصمت الرهيب !!

ماذا يمكن أن نسمى العربدة الإجرامية للقوات الأمريكية التى مضى عليها قرابة الثلاثة أشهر ، وهى تدمر شعبا بأكمله فى أفغانستان تحت ذريعة محاربة الإرهاب وهى متأكدة أن طالبان أو تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن لا دخل لهما على الإطلاق فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر ؟؟

وماذا يمكن أن نسمى هذا القهر والدمار والمذابح التى تمارسها إسرائيل يوميا ضد شعب فلسطين بدعم ومباركة علنية من أمريكا ، ودون توقف ، بل بلغ القهر ذروته بمنع شارون الرئيس الفلسطينى عرفات من ممارسة أبسط حقوقه فى مشاركة الأخوة المسيحيين فى فلسطين احتفالاتهم بأعياد الميلاد فى مسقط رأس السيد المسيح عليه السلام بيت لحم وهى تدخل فى إطار الأراضى التى تسيطر عليها السلطة الفلسطينية رغم توسلات البابا يوحنا فى روما ورؤساء دول ومسئولين كنائسيين .. دون أن يثنى ذلك السفاح شارون عن قراره الإجرامى.

وماذا يمكن أن نسمى فجر وعهر أمريكا ورئيسها الأشبه بهولاكو العصر الحديث ، فى تصريحاته المتكررة هو وكبار مساعديه ، أن الدور سوف يأتى على دول عربية أخرى بعد أفغانستان ، إما لأنها ترعى الإرهاب كالصومال ولبنان وسوريا وربما غيرهم ، وإما لأنها تملك أسلحة للدمار الشامل كالعراق ، ونسى أو تناسى هولاكو العصر أن منطقة الشرق الأوسط توجد بها أكبر ترسانة أسلحة ذرية ونووية وكافة أسلحة الدمار الشامل ، لكنها تدخل تحت الحماية الأمريكية ، وهى إسرائيل !!ربيبة أمريكا أو بمعنى أصح ربة أمريكا وسيدتها ؟!

وماذا يمكن أن نسمى هذا الوضع العربى المهين وهذا العجز الذى لا يمكن وصفه ، وهذا الوهم الذى مازال يعيش فيه بعض القادة العرب ويثقون فى هولاكو العصر وفى وعوده رغم أنه ثبت لهم أنه لاعهد له ، وأنه ورث حنث العهد عن أبيه جنكيز خان العصر أو بوش الأب ، الذى ضحك على العرب تحت شعار تخليص الكويت من أيدى العراق ، وإذا به يتخذ من الكويت ومن دول الخليج قواعد عسكرية ثابتة له ، وبحيث أصبحت إسرائيل قاعدة على البحر الأبيض ، والقوات الأمريكية على الخليج، والدول العربية بين كماشة أمريكا وإسرائيل .. فماذا فعل العرب غير الشجب والإدانة والتمسك باستراتيجية السلام فى الوقت الذى تذبح فيه فى اليوم ألف مرة وتداس كرامة العرب على أرضهم وفى داخل أمريكا باعتقال آلاف العرب والمسلمين مستخدمين ضدهم قانون الطوارئ الأمريكى ؟؟ ثم كيف نفسر هذا الضعف والهزال الذى تضمنه البيان الختامى للاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذى عقد منذ أيام بالقاهرة ، وليته ما عقد ، حتى لا نعرى أنفسنا بهذه الصورة أمام العالم!!.. على أية حال رحم الله الجامعة العربية وأمد فى عمر أمينها العام وزملائه وزراء الخارجية العرب الأشاوس !!

وماذا يمكن أن نسمى هذا الموقف المتخاذل للأمم المتحدة ولمجلس أمنها ، والذى ثبت للدانى والقاصى أن أمريكا .. هى الأمم المتحدة وهى مجلس الأمن وهى الدول الكبرى ، وإلا ماذا نفسر استخدام أمريكا للفيتو ضد طلب عربى عادل فى مجلس الأمن يطلب توفير حماية للشعب الفلسطينى الذى يقدم الشهداء كل يوم ، ويتعرض لكل ألوان العنف والممارسات الوحشية تحت نظر وبصر العالم ، ولا من مغيث ، أو مجيب ، وكأن الدول الكبرى أصبحت مجرد قطيع غنم يقوده الراعى الأمريكى هولاكو العصر .. دون أدنى اعتبار لأحد ، ويبدو أن الغرور قد تملكه و سوف يدفعه لارتكاب المزيد من الحماقات العسكرية لكن سوف تكون بداية النهاية بإذن الله لأمريكا وربيتها إسرائيل .. ولعل ما أذيع عن ظهور بن لادن منذ أيام بعد أن كانوا قد تأكدوا من موته .. سوف يعيدهم من جديد إلى حالة القلق والرعب برغم كل ما يمتلكونه من قوة عسكرية.

وفى تصورى بعد كل هذه التساؤلات أن دوام الحال من المحال ، وأنه لابد أن تصحو الدول الكبرى والصغرى من غفوتها لتقف صفا واحدا فى وجه هذا الجنون التتارى الأمريكى ، وإلا فعلى الدنيا السلام .

• السيد الطاهرى •

وزارة القوى العاملة تشارك فى المشروع القومى لتدريب

كتب-نزار محمود :

أنهت وزارة القوى العاملة والهجرة استعدادها للمشاركة فى البرنامج القومى لتدريب الخريجين قبل التوجه إلى سوق العمل والذى سيتم تنفيذه على عدة مراحل ، ويستهدف تدريب ٢٢٠ ألف خريج بالتعاون بين عدة وزارات ومنحهم مكافأة مالية رمزية فى إطار سياسة الدولة للحد من البطالة .

وقال وزير القوى العاملة والهجرة أحمد العماوى إن ١٢ مركزا للتدريب تابعة للوزارة ستشارك فى هذا المشروع القومى لتدريب الخريجين فى القطاع غير الحكومى وتم دعمها بالإمكانيات التقنية والبشرية للقيام بدورها مشيرا إلى أنه سيتم التدريب لمدة ستة أشهر على مهن التعبئة والتغليف والخراطة الرقمية والبرادة وصيانة السيارات والكمبيوتر والحاسب الآلى وصناعة الإلكترونيات وهى المهن المطلوبة أكثر فى سوق العمل ، ومن المستهدف تدريب ١١ ألف خريج بمراكز الوزارة .

وأضاف العماوى أن الفئات المستهدفة للتدريب هم حملة المؤهلات المتوسطة أو فوق المتوسطة والعليا والثانوية العامة بشرط عدم الالتحاق بعمل فى القطاع الخاص أو الحكومى ، ومن نفس المحافظة التى يتدرب بها و أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها نهائيا مع اجتياز الاختبار الشخصى قبل التدريب مع عدم الحصول على قرض من الصندوق الاجتماعى .

ويوضح الدكتور محمد عبد السلام وكيل وزارة القوى العاملة للتدريب ، أنه يتم منح المتدرب مكافأة شهرية ١٥٠ جنيها للمؤهلات العليا و١٠٠ جنيه للمتوسطة وشهادة تدريب بدرجة

مكافحة البطالة فى مصر .. رؤية قومية

كتبت-هويدا غنيم :

أكد السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة على أهمية وضع إطار عام لاستراتيجية قومية متكاملة لمواجهة البطالة فى مصر ، وذلك أثناء افتتاح الندوة الوطنية الثلاثية عالية المستوى حول مكافحة البطالة فى مصر " تحت عنوان رؤية قومية " ،وذلك فى الفترة من ٢٤-٢٦ ديسمبر ٢٠٠١ بفندق سونستا .

وقد طالب سيادته بضرورة الأخذ فى الاعتبار التغيرات الاقتصادية العالمية ، وأثر هذه التغيرات على مختلف فئات المتعطلين - على المستوى الوطنى - والتعرف على بعض الأساليب الحديثة ، والمبتكرة ، لمواجهة البطالة وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، والممارسات الناجحة فى مجال الحد من مكافحة البطالة .

وفى سياق الايضاح ، الذى تقدم به السيد أحمد العماوى أهم الإنجازات التى قامت بها الوزارة للتصدى والحد من مشكلة البطالة أشار سيادته إلى" النشرة القومية للتوظيف " التى تصدر فى الخامس من كل شهر ، متضمنة فرص العمل المتاحة داخل وخارج الجمهورية ، كخدمة فعالة لصاحب العمل ، وطالبى العمل على السواء كذلك متابعة ما تم شغله من هذه الوظائف حيث صدر من هذه النشرة حتى الآن ، ثمانية وثلاثون عددا يحتوى (٥٩٢٣١٦) فرصة عمل ، سواء فى الداخل أو الخارج كما بلغ إجمالى فرص العمل التى تم شغلها من هذه الفرص (٢٠١٣٨٧) فرصة عمل بنسبة ٣٤٪ من إجمالى فرص العمل المعلن عنها ، إلى جانب قيام مكاتب القوى العاملة بالمحافظات بتعيين عدد (٩٩٢٢) من بين المسجلين لديها وعددهم (٧٨٩١٧) خلال الفترة من ٢٠٠١/٧/١حتى ٢٠٠١/٩/٣٠ وهم من طالبى العمل أو من طالبى الحصول على شهادة قيد بمكتب القوى العاملة .

هذا وقد تناولت الندوة عدة محاور من المناقشة من هذه المحاور :

-البطالة فى ظل تحديات القرن الحادى والعشرين .

- آثار بطالة الشباب على الاقتصاد والمجتمع .

- السياسات التعليمية والتدريبية وتأثيرها على مواجهة البطالة .

- دور جهود وزارة القوى العاملة فى مكافحة البطالة .

- دور الجمعيات الأهلية فى تشجيع المبادرات وابتكارات الشباب .

- دور المشروعات المكثفة للعمالة فى حل مشكلة البطالة .

- مقترحات توصيات للخروج بمقترح لاستراتيجية قومية متكاملة لمواجهة البطالة وذلك بمشاركة كافة الجهات الممثلة فى الندوة ، كل فى مجاله .

وقد حاضر فى هذه الندوة نخبة من أساتذة الجامعة ، والخبراء المتخصصين ، وكبار المسئولين من الجهات والأجهزة الوطنية ، والدولية ، ذات الاختصاص.



تصوير: أحمد عبدالعال

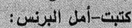
ـب الخريجين قبل العمل

مهارته ونوعية المهن التى تم التدريب عليها كما يتم التامين الصحى على المتدربين والتأمين ضد إصابات العمل أثناء فترة التدريب كذلك تنظيم لقاءات بين المتدربين وأصحاب الأعمال فى مختلف الوحدات الإنتاجية بالقطاع الخاص

لمنح الفرصة للتدريب العملى بها وتوفير فرص عمل مستقبلية لهم والسعى لمنحهم قروضا ميسرة لإقامة مشروعات إنتاجية .

وقال الدكتور محمد عبد السلام الحسينى ، إنه يتم إرسال خطابات للمختارين للتدريب وتحديد بدء برنامج التدريب ومكانه ومتابعة المتدربين لضمان الجدية والاستفادة والإعداد الجيد للتوجه لسوق العمل للحصول على فرص حقيقية بدلا من انتظار فرصة عمل بالحكومة لم تعد متوفرة للظروف الاقتصادية وتضخم الجهاز الإدارى بالدولة.

بدء تنفيذ برنامج إعداد القادة من النشء بالمدارس للتوعية بأخطار التدخين والمخدرات



كتبت-أمل البرنس :

يقوم المجلس القومى للطفولة والأمومة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ببدء تنفيذ برنامج إعداد قادة النشء بالمدارس للتوعية بأخطار التدخين والمخدرات تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس .

وصرحت السفيرة : مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس أن برنامج إعداد قيادات النشء يأتى فى إطار تنفيذ توصيات المؤتمر القومى لحماية النشء من الإدمان والتدخين والذى عقد فى أبريل الماضى برئاسة السيدة الفاضلة سوزان مبارك .

مشيرة خطاب

وأكدت السفيرة أن المجلس يضع مشكلة التدخين والإدمان بين النشء من ضمن أولوياته خاصة وأن التصدى لهذه الآفة لن يأتى بمجرد الردع والعقاب أو العلاج وإنما لابد من الوقاية وخير سبيل لها التنشئة على أسس تربوية قويمة واكتساب النشء المهارة التى تمكنه من التعلم والتجاوب مع احتياجات المجتمع ليصبح عنصرا إيجابيا ومؤثرا فى مجتمعنا .

وأوضحت أن المدرسة هى المؤسسة الاجتماعية الأولى التى يقضى بها النشء الجانب الأكبر من نشاطهم وهى الكيان الاجتماعى الرفيع القادر على صياغة النموذج النفسى والاجتماعى للنشء والمكان الذى يمكن من خلاله تنمية القدرات الشخصية والاجتماعية والأخلاقية والروحية للنشء فى وقت مزدحم بالاتجاهات والأفكار المتنوعة .

د. عاطف عبيد يناقش التعديلات الجديدة لقانون التأمين الاجتماعى



كتب-عبده مصطفى :

ناقش الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء التعديلات الجديدة فى قانون التأمين الاجتماعى المقترح إدخالها بهدف وضع استراتيجية جديدة متكاملة تتضمن إعداد مشروع قانون موحد لنظام التأمين الاجتماعى يضم كل القوانين القائمة حاليا فى مجال التأمينات الاجتماعية .

ومن المعلوم أن نظام التأمين الاجتماعى الحالى يضم ٤ قوانين هى:

قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين على العاملين لدى الغير ، وقانون التأمين على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم وقانون التأمين على العاملين بالخارج وقانون التأمين الاجتماعى الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ .

وقد صرحت الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية بأن عدد المؤمن عليهم بلغ حتى سبتمبر ٢٠٠١ ، ١٧,٩ مليون مواطن كما بلغت قيمة المعاشات والتعويضات التى صرفت من أول يوليو وحتى ٣٠ سبتمبر ٣,٣ مليار جنيه استفاد منها ٧,١ مليون مواطن ما بين أصحاب معاشات ومستحقين ، كما تم استحداث ١١٨ منفذا جديدا لصرف المعاشات موزعة على المناطق التى تشهد تكدسا سكانيا وذلك بهدف القضاء على شكاوى أصحاب المعاشات من التزاحم على منافذ صرف المعاشات .

هذا وقد ارتفع بذلك عدد منافذ صرف المعاشات لكل من صندوقى التأمين الاجتماعى إلى ١٣ ألف و٦٣٤ منفذا بالإضافة إلى المكاتب التأمينية وعددها ٤١٢ مكتب تأمينات و٦١ منطقة تأمينية ، كما راتفع عدد حالات توصيل المعاشات للمنازل إلى ٢٧ ألف مستفيد.

مشروع للتأمين على.. العمالة المصرية بالخارج

أعلن أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الوزارة تبحث حاليا مع الوزارات المعنية وشركات التأمين مشروعا للتأمين على العمالة المصرية بالخارج ضد مخاطر العودة المفاجئة من بلد التعاقد أو الوفاة أو العجز ولنقل جثمان المتوفى بلا أعباء على الدولة أو المواطن .

وأوضح العماوى أن اللجنة المختصة بهذا الموضوع تبحث إمكانية التأمين الإجبارى على المصريين بالخارج أو مد مظلة التأمين الاجتماعى الاختيارى المطبق حاليا ليشمل تلك المخاطر ويوفر الحماية والرعاية الصحية والتأمينية على المصريين

بعد وفاء الحكومة بوعدها بتشغيل الشباب مع بداية العام الجديد

جهازان جديدان لتشغيل المتعطلين وتنمية المشروعات الصغيرة..


عاطف عبيد

كتب -عبد الوهاب محجوب:

أخيراً أوفت الحكومة بوعودها بتشغيل وتدريب ٨٥٠ ألفاً من الشباب مع بداية يناير٢٠٠٢ ، حيث تنتهي تماما من تعيين ١٧٠ ألف خريج في إدارات الجهاز الحكومي المختلفة، وتعيين ٣٠ ألف خريج بالقرى والأحياء بمعدل خمسة خريجين في خمسة آلاف قرية وعشرة خريجين في كل حي.

كما بدأت البرامج الخاصة بتدريب ٤٢٠ألف خريج لمدة ٦أشهر بمكافأة ١٥٠جنيها للمؤهل العالي و١٢٠ جنيها لفوق المتوسط و١٠٠جنيه للمؤهل المتوسط.

بالإضافة إلى برامج التدريب المهني في قطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات الأخرى بالدولة.

مواجهة الحكومة للموقف

ويبقى السؤال الهام أمام الحكومة وهو ، كيف تستطيع الحكومة حل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل لشباب الخريجين مع وجود آلية لتحقيق هدف الدولة للقضاء على البطالة.

من هنا جاء تفكير الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء بإنشاء جهازين جديدين، الأول للتشغيل ويستهدف أساسا تشغيل المتعطلين وإعادة تأهيل العمالة وإعداد كوادر صغار المستثمرين ورفع كفاءة النظام التدريبي.

أما الجهاز الثاني فيتعلق بالمشروعات الصغيرة وتنميتها ودعمها من خلال توفير التمويل لاقتراض المشروعات الصغيرة وتوفير الدعم التكنولوجي والفني ومساعدة جهود تسويق منتجات المشروعات الصغيرة.

ويقول الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء في لقاءاته المتعددة وآخرها لقاؤه بأعضاء اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب إنه انطلاقا من توجيهات الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية الخاصة بزيادة التصدير والحد من الاستيراد وإيجاد فرص عمل جديدة للتقليل من حدة أزمة البطالة.

كان لازما إعادة النظر في توجهات الصندوق الاجتماعي للتنمية، كإحدى آليات التنمية في مصر لتعظيم الاستفادة من دور الصندوق في إتاحة المزيد من الفرص للشباب.

وقال إن المشروعات الصغيرة أصبحت تمثل آلية رئيسية من آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بعلاج مشكلة البطالة ، لذلك أصبح من الضروري إيجاد كيان يقوم بوضع السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة.

٦ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر في الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا٦آلاف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل -١١٦شارع محمد فريد - كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء ،بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

اقتراحات من مدينة الأقصر

•صندوق لحماية العاملين •تكثيف الرقابة على المنشآت السياحية لعـ

أحداث ١١ سبتمبر (الثلاثاء الأسود) في أمريكا ألقت بظلالها السوداء على صناعة السياحة بعد أن سرت بين سياح العالم موجة خوف من الطيران ، فضلا عن اتجاه الاقتصاد العالمي للركود .. وخلال جولة " مجلة العمل " في مدينة الأقصر - الشهر الماضي - شاهدنا الصورة القاتمة حيث تسود المدينة حالة من الحزن والإنقباض تراها في عيون كل العاملين في مجال السياحة بعد إلغاء معظم حجوزات السياح الذين اعتادوا زيارة " الأقصر " بالذات في مثل هذه الأيام من كل عام لقضاء أجازة " الكريسماس " والتمتع بشمس مصر الدافئة ، وفي ذات الوقت مشاهدة الآثار الخالدة التي تزخر بها مدينة الأقصر منذ آلاف السنين .

وحتى لا يبقى العاملين في صناعة السياحة تحت رحمة الأقدار ينتعشون مع انتعاشها وينتكسون مع انتكاسها ، فإن أكثر من اقتراح سمعناه لضمان الاستقرار للعاملين بالسياحة

وكلاء جدد











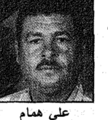

فادية أبو زيد — عادل الدوياتي — صبرى الشافعى — محمد قايد — عبدالله راشد

أصدر وزير القوى العاملة مجموعة قرارات بتعيين كل من السيدة فادية محمد محمد أبوزيد رئيساً للإدارة المركزية للبحوث والدراسات بديوان عام الوزارة ، والسيد عادل محمد الدوياتى وكيلا لوزارة القوى العاملة بالاسكندرية ، والسيد محمد صبرى الشافعى وكيلا لوزارة القوي العاملة بالجيزة والسيد محمد قايد وكيلا للوزارة بالبحيرة والسيد عبدالله راشد وكيلا للشرقية

كما أصدر قرارا بندب السيد محمد على الباروطى مديرا لمديريه القوى العاملة والهجرة بالمنوفية [وكيلا للوزارة] ويكون ممثلا للوزارة بمجلس المحافظة وكان يشغل مديرا عاما للشئون الماليه بديوان عام الوزارة كما شغل منصب مديرا لإدارة مجلة "العمل" خلال السنوات من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٨ والعمل تتقدم لهم بالتهنئة القلبية على الثقة التى أولاها لهم السيد الوزير ، متمنين أن تترجم هذه الثقة إلى مزيد من العمل ومزيد من التقدم .

محمد على الباروطى

نقابي يطالب بـ:
التأمين الصحى لعمال البناء والأخشاب



علي همام

النقابى على همام رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالبناء والأخشاب بالأقصر يطالب بامتداد مظلة التأمين الصحى على عمال البناء والأخشاب خاصة أنهم مشتركين فى نظام التأمين الاجتماعى مثلهم مثل جميع العمال فى مختلف المهن والمواقع إلا أنهم لا يستفيدون كبقية المؤمن عليهم من نظام التأمين الصحى ، وقد سبق وأن أبدوا رغبتهم هذه واستعدادهم لسداد النسبة المحددة للاشتراك فى نظام التأمين الصحى .

طالب النقابى على همام مدنى بهذا خلال جولة مجلة " العمل " بمدينة الأقصر .



البحث عن مقر..



عبد الصادق أمين

منطقة الأقصر الأزهرية قامت بتشكيل لجنة نقابية لأول مرة (دورة ٢٠٠٠/٢٠٠٥) تتكون من ١١ عضوا ينتمون إلى النقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمى .. ولكن حتى الآن اللجنة بلا مقر !! .. النقابى عبد الصادق أمين رئيس اللجنة قال لنا أننا بدأنا الدورة بحماس شديد لخدمة الأعضاء ولكن يصعب العمل بدون مقر!!

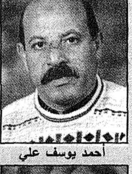
رئيس اللجنة يناشد النقابة العامة مساعدتهم فى الحصول على مقر .

ـــــن انتكاسات السياحة
ـدم تهربها من التأمين على العاملين بها

وأسرهم .

–أحمد يوسف على رئيس اللجنة النقابية للعاملين بفندق إيزيس الأقصر ووكيل النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق يقترح إنشاء صندوق فى كل مدينة سياحية تتكون حصيلته من جزء من نسبة الـ ١٢٪ الصادرة بالقرار الوزارى ٢٤ لسنة ١٩٨٤ والتى تم توزيعها على العاملين ولتكن ٥٪ يضاف إليها نسبة ١٪ من قيمة الأجور المستحقة للعاملين الدائمين بكل منشأة سياحية .

–عبد النبى سيد يوسف رئيس اللجنة النقابية للعاملين بفندق ونتر بالاس بالأقصر يطالب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتكثيف الرقابة على المنشآت السياحية منعا من تهربها من التامين على العاملين بها ، خاصة العاملين بالبواخر العائمة حيث إن إدارات معظم هذه المنشآت بالقاهرة ، ويلزم أن يكون التأمين على هؤلاء العاملين بمدينة الأقصر أو أسوان مقر عمل البواخر حتى لا يتعرض حقوق العاملين للضياع .



أحمد يوسف علي



عبد النبي سيد يوسف

بعد أحداث سبتمبر فى أمريكا وتداعياتها

بماذا يأتى العام الجديد ؟

■ ٢٤ مليون شخص فى العالم مهددون بالبطالة
■ تراجع النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية والعالم
■ الاقتصاد العالمى خسر ٣٥٠ مليار دولار والأمريكي ٨٣ مليارا
■ منتدى عالمى للعمالة والاستخدام فى جنيف لمواجهة الموقف
■ خسارة ٥٠٠ ألف وظيفة فى أمريكا وارتفاع مستحقى إعانة البطالة إلى ٣,٦٥ مليون شخص

عزت سامى

عام يمضى ، وعام يجيء .. هكذا حال الدنيا .. فاليوم نستقبل عاما جديدا نعرفه فى التاريخ الميلادى بعام ٢٠٠٢ .. بعد عام مضى ، حفل كغيره من الأعوام بأسباب الصحوات ، وعوامل الكبوات للشعوب والأفراد .. عاش الناس أيامه بالابتسامات أحيانا وبالدموع والعبرات أحيانا – ربما– أكثر .. فهذه سنة الحياة .

لكن العام المنصرم ٢٠٠١ حمل من أيامه يوما فاصلا .. ربما فى التاريخ العالمى .. **هو اليوم الحادى عشر من سبتمبر،** حين تعرضت مدينتا نيويورك وواشنطن فى الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات " **إرهابية رهيبة** " فى تخطيطها وفى تنفيذها بما لم يخطر على بال وبالتالى أسفرت عن نتائج وتداعيات لاتزال تتفاعل إلى مالا يمكن التكهن بمداه .. وذلك على مختلف الأصعدة وفى مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لكن الذى يعنينا هنا – بالدرجة – كمهتمين بشئون العمل والعمال والتنمية – هو نتائج وآثار ما جرى فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على مجالات العمل والعمال .. من خلال انعكاساته على المجالات الاقتصادية فى العالم .. فبهذه النتائج والآثار ، يمكن التعرف على مؤشرات رئيسية لما عسى أن يأتى به العام الجديد الذى يبدأ اليوم .

ذلك لأن انهيار برجي مركز التجارة العالمى فى نيويورك ، بما يعنيه ذلك من ضرب لرمز القوة الاقتصادية فى العالم ، قد امتدت آثاره لتشمل أنحاء العالم وتصيبه بخسائر رهيبة تتجاوز الخسائر فى الأرواح ، إلى خسائر فى الوظائف التى فقدت ، والأعمال التى توقفت ، والاستثمارات التى دمرت ، والأحلام التى انهارت ، والآمال التى تبخرت .. والهزات التى أصابت مختلف العملات وانعكست بآثارها القاسية على ظروف الحياة والمعيشة لملايين الناس .. !

صورة قاتمة

فما هى إلا أيام بعد هذه الهجمة ، حتى أخذت الآثار تتوالى بسرعة ، وقبل أن ينتهى شهر سبتمبر من نهايته ، إلا وأخذت وكالات الأنباء تتناقل سيلا من الأخبار تزيد من قتامة الصورة ، فقد أخذ معدلات البطالة فى الارتفاع .. وانهارت كثير من المؤسسات .. وقالت دراسة أصدرتها الأمم المتحدة فى منتصف أكتوبر – إن أحداث ١١ سبتمبر ستؤدى إلى تراجع النمو الاقتصادى العالمى عن المعدل المتوقع البالغ ٢,٤ ٪ إلى ١,٤ ٪..!

تراجع النمو الاقتصادي

تقرير الإدارة الاقتصادية للأمم المتحدة أكد أن هناك عدة مجالات ستضربها آثار هذه الأحداث بشدة ، وهى : **وقف الأنشطة الاقتصادية ، وفقدان ثقة المستهلك والمؤسسات ، وتغيير السياسات الاقتصادية والسياسات التمويلية وإعادة توزيعها .**

وأشار التقرير إلى أن الناتج القومى المحلى للدول المتقدمة لن يعرف زيادة أكثر من ١٪ – بدلا من ١,٩٪ التى كانت متوقعة قبل الأحداث ، وفى الدول النامية ٢,٥٪ – بدلا من ٤,١٪– وأن أكثر مناطق العالم تضررا هى منطقة جنوب شرق آسيا – التى تراجعت توقعات النمو فيها من ٤,١ ٪ – إلى ١,٧٪ .. وأن النمو الاقتصادى فى أمريكا لن يتخطى ١٪ – مقابل توقعات سابقة ١,٩ ٪ وفى الاتحاد الأوروبى ١,٨٪ مقاب توقعات سابقة ٢,٧ ٪ .. أما اليابان – فأن معدل النمو للعام الحالى سينخفض إلى – خاقص نصف فى المائة .. بدلا من توقعات سابقة ٠,٧٪ .

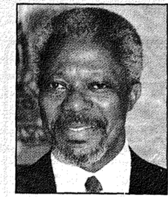
في الدول الصناعية

ثم أخذت التقارير تتوالى من المؤسسات الاقتصادية العالمية ، ومع منتصف نوفمبر كانت هذه التقارير تجمع على تراجع النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية إلى أدنى معدلات له منذ عام ١٩٨٢ .. فقد أكد تقرير " **لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى** " أن اقتصاديات الدول الثلاثين الأعضاء بالمنظمة لن يتعدى معدل النمو بها ١٪ – خلال عام ٢٠٠١ – و١,٢٪ خلال ٢٠٠٢ .. وكانت التقارير التى أصدرتها المنظمة فى مايو الماضى – ٢٠٠١ – قد توقعت نمو اقتصاديات الدول الأعضاء بنحو ٢٪ لعام ٢٠٠١ – و٢,٨ ٪ لعام ٢٠٠٢ كما أشار صندوق النقد الدولى إلى أن النمو الاقتصادى بالدول الصناعية الكبرى لن يتجاوز ١,٣٪ لعام ٢٠٠١ – و١,٢٪ لعام ٢٠٠٢ .

تفاقم البطالة في أمريكا

وأجمعت المؤسسات العالمية على

أجندة عالمية للعمالة والاستخدام يعتمدها كوفى عنان وخوان سومافيا وخطة من ١٠ نقاط لمواجهة تفاقم البطالة والفقر



كوفى عنان

خوان سومافيا

تزايد المخاوف من تفاقم البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار الشركات الأمريكية الكبرى فى التخلص من أعداد كبيرة من العمال فى محاولة لخفض خسائرها وتعويض التراجع فى الأرباح وانخفاض معدلات الإنفاق الاستهلاكى .. وأشارت وزارة العمل الأمريكية إلى أن عدد الأشخاص الذين يحصلون على إعانة بطالة قد ارتفع إلى ٣ ملايين و٦٥٠ ألف شخص .. وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٨٣ ، وقال " كريستوفر وإيجانج " - الخبير الاقتصادى بمؤسسة " سالمون سميث بارنى " فى تصريح لصحيفة " فاينتشيال تاميز " أن معدلات البطالة فى الولايات المتحدة ، من المتوقع أن تصل إلى ٦٪ مع نهاية العام ٢٠٠١ .

فصل العمال

وقد أخذ سيل الأخبار يتدفق من مختلف أنحاء العالم عن حالات فصل العمال وتفاقم البطالة فى عالم يعانى أصلا من البطالة حتى فى أكثر الدول تقدما .. !

وعلى سبيل المثال : هناك ٢٥٠ ألف عامل فى صناعة الطيران فقدوا وظائفهم إلى جانب ٥٠٠ ألفا آخرين سيفقدون وظائفهم قبل نهاية العام ٢٠٠١ بالإضافة إلى ٢ مليون عامل آخرين سيفقدون وظائفهم خلال العام الجديد - ٢٠٠٢- بمعنى أن هناك مليونين و٧٥٠ ألف عامل فى صناعة الطيران وحدها - سينضمون إلى طوابير البطالة !

فهناك مثلا شركة بوينج العالمية لصناعة الطائرات أعلنت بعد أسبوع واحد من أحداث سبتمبر - أنها تعتزم الاستغناء عن ٣٠ ألفا من عمالها .. بما يعادل ٣٠ ٪ من إجمالى العمالة بها وذلك بسبب انخفاض الطلب من شركات الطيران .

كما أعلنت الخطوط الجوية الأمريكية عن تسريح ٢٠ ألف عامل ، وأعلنت شركة كونتننتال للطيران عن تسريح ١٢ ألف عامل - وأعلنت شركة طيران الولايات المتحدة - بيو . إس . إير - عن تسريح ١١ ألف عامل - وأعلنت شركة فورث وست عن تسريح ١٠ آلاف عامل !!

ومثل من إيطاليا

وكانت حركة الطيران الإيطالية من أوائل من تأثر بوضوح من أحداث سبتمبر فى الولايات المتحدة - إذ سرعان ما انخفضت الرحلات السياحية من إيطاليا وإليها بنسبة ٤٠٪ خلال أسبوعين فقط من الأحداث .. الأمر الذى دفع شركة الطيران الإيطالية - اليتاليا- إلى عرض ١٣ طائرة من أسطولها للبيع - لسداد ديون الشركة .

لكن المشكلة وضحت فى أن هذه الطائرات لم تجد من يشتريها لأن الآثار التى ترتبت على أحداث سبتمبر فى أمريكا قد أصابت جميع شركات الطيران العالمية بخسائر فادحة ، وعليه قامت الشركة الإيطالية بتسريح ٤ آلاف عامل فنى !!

وامتدت الآثار السلبية والأضرار إلى شركات إنتاج السيارات الإيطالية التى أصابها الركود بعد أن انخفضت مبيعات السيارات فى إيطاليا بأكثر من ٣٥٪ خلال الأسابيع التى أعقبت الأحداث مما دفع شركة " فيات " على سبيل المثال إلى الاستغناء عن ١٠ آلاف عامل دفعة واحدة ، وإحالتهم إلى صندوق الرعاية الاجتماعية !

وتتوقع الشركة انخفاض إنتاجها هذا العام بمقدار ٤ألف سيارة نتيجة للركود الاقتصادى .

الاقتصاد الأمريكي والعالمي

إن تأثير أحداث سبتمبر على الاقتصاد الأمريكى تنعكس حتما على الاقتصاد العالمى ، ليس فقط لأن حجم الاقتصاد يشكل ربع حجم مجمل الاقتصاد العالمى - ٢٥٪ وإنما أيضا لأن أمريكا ترتبط بعلاقات تجارية واسعة وكثيرة مع دول العالم .. فهى الشريك التجارى الأول لـ٤٩ دولة - ولها علاقات مالية واقتصادية وتجارية وثقافية وتكنولوجية مع معظم دول العالم .. ومن ثم ، فإن الاقتصاد الأمريكى يعد محركا للاقتصاد العالمى .. بمعنى : **أنه عندما تكون أمريكا - اقتصاديا- بخير يكون الاقتصاد العالمى بخير .. وذلك فى ٨٠٪ من الأحوال !**

تقديرات الخسائر

وقد أعلنت وكالة الأنباء البريطانية رويتر أن الاقتصاد العالمى خسر ٣٥٠ مليار دولار بسبب أحداث سبتمبر فى نيويورك وواشنطن .. وأشار أحد التقارير الرسمية الأمريكية إلى أن الخسائر التى أصابت الاقتصاد الأمريكى - حتى آخر عام ٢٠٠٣ - القادم تقدر بحوالى ٨٣ مليار دولار .. ويذكر أن حجم الاقتصاد العالمى يقدر بنحو ٣٥ تريليون دولار .

العمالة والاستخدام

وبايجاز ، فإن التداعيات الاقتصادية بعيدة المدى - لأحداث سبتمبر سواء فى الولايات المتحدة أو فى العالم لها بلاشك انعكاساتها السلبية على العمالة والاستخدام فى العالم وهى انعكاسات أبرز ما يمثلها : تفاقم البطالة بشكل مخيف يمكن التعرف على مدى فداحته إذا علمنا -مثلا- أن هذه الأحداث تسببت فى خسارة نحو نصف مليون وظيفة فى الولايات المتحدة وحدها - حتى نهاية أكتوبر الماضى ٢٠٠١ وأن آثار هذه الأحداث تهدد بتحويل ٢٤ مليون شخص فى العالم إلى طوابير البطالة - وملايين آخرين إلى الفقر - إضافة إلى رصيد البطالة الحالية فى العالم - مع ملاحظة أن هناك حوالى ٦٠ مليون شاب .. الآن فى العالم عاجزون عن إيجاد عمل .. بينما تشير تقديرات عشر سنوات قادمة إلى أن هذا الرقم يمكن أن يصل إلى ١.٣ مليار على مستوى العالمى !!

قلق على المستقبل

طبيعى أن يثير ذلك اهتمام **منظمة العمل الدولية إلى درجة الفزع** إذا استشعرت مدى خطورة هذا " **التحدى الكبير الجديد** " مما جعل "**خوان سومافيا** " المدير العام للمنظمة يعبر فى ١٢ أكتوبر - عن أبعاد الأزمة ، ويعلن **أن القلق الإنسانى فى أماكن العمل قد تزايد بشكل رهيب منذ هجمات سبتمبر الإرهابية التى استهدفت أساسا - مواقع عمل فى نيويورك وواشنطن .. وأن البطالة أو تسريح العمال ، انعدام الحماية الاجتماعية .. عوامل أرست أساسا قويا للقلق الإنسانى على المستقبل وقد أكدت الاحداث المرعبة فى الولايات المتحدة معنى جديدا كبيرا لضرورة تنسيق السياسات الدولية .. وأن الوقت قد حان للتفكير الخلاق فى العمل من أجل تحسين أحوال العمال فى كل مكان " .**

جولة فى كندا وأمريكا

وفى هذا الإطار ، بادر " سومافيا " إلى القيام بجولة استمرت أسبوعا بدأت فى ١٤

أكتوبر – وزار خلالها كندا ونيويورك وواشنطن – فى مهمة لبحث سبل مواجهة تزايد القلق الإنسانى فى أماكن العمل الناتج عن الانكماش فى الاقتصاد العالمى

ففى كندا – عقد سلسلة اجتماعات مع كل من " كلوديت برادشو " وزيرة العمل و " كلير موريس نائبة وزير الموارد البشرية .. ثم عقد – فى مدينة تورنتو اجتماع مائدة مستديرة مع مجلس أصحاب الأعمال الكندى – واجتماعات مماثلة – فى مدينة أوتاوا – مع مجلس العمل الكندى – كما عقد محادثات إضافية مع القادة النقابيين ، والتقى مع كل من اللجنة العليا للتجارة العالمية ، واللجنة البرلمانية للاستثمارات والمنازعات التجارية .. وافتتح اجتماع الدورة الثانية عشرة لمؤتمر وزراء العمل بدول القارة الأمريكية .. قبل أن يطير إلى نيويورك .. وواشنطن حيث التقى مع " **كوفى عنان** " السكرتير العام للأمم المتحدة .. ومع المسئولين فى وزارة العمل الأمريكية.

مواجهة انهيار سوق الوظائف

وقد أجرى المدير العام لمنظمة العمل الدولية – خلال هذه الاجتماعات واللقاءات المكثفة مباحثات حول سبل مواجهة انهيار سوق العمل والتوظيف نتيجة أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة .. حيث أكد سومافيا على أن التقدم فى مجال العمل اللائق للجميع ، ليس مجرد قضية سياسات اجتماعية أو مسئوليات لوزارات العمل والشئون الاجتماعية فى الحكومات .. بل إن السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية – فى ظل العولمة– يجب أن تعمل متناسقة بما يتطلب تلاحما وتلازما أكبر بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية .

منتدي عالمى

وأعلن المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن الاتفاق قد تم على عقد " منتدى عالمى للعمالة والاستخدام " **يوم أول نوفمبر ٢٠٠١ ولمدة ثلاثة أيام فى جنيف** " من أجل تطوير الاستراتيجية المتناسقة للعمالة العالمية – وأن كوفى عنان السكرتير العام للأمم المتحدة وعددا من كبار الساسة والاقتصاديين ورجال الأعمال والقادة النقابيين من مختلف دول العالم سيشاركون فى هذا المنتدى **" من أجل البحث عن حلول واقعية وفعالة للتحدى العاجل الذى يواجهه العالم الآن ، وهو وظائف للجميع "** .

أجندة عالمية للعمالة

وقد انتهى ذلك المنتدى العالمى بعد ثلاثة أيام من المناقشات المكثفة إلى " أجندة عالمية للعمالة والاستخدام " اعتمدها كوفى عنان السكرتير العام للأمم المتحدة ، و" خوان سومافيا " المدير العام لمنظمة العمل الدولية .. مع " خطة من عشر نقاط " لمجابهة تفاقم البطالة والفقر بالنظر إلى التأثيرات السلبية المضاعفة للكساد العالمى والهجمات الإرهابية فى سبتمبر ٢٠٠١ .

النقاط العشر

ترسم هذه الخطة " إطار تعظيم مصادر القوى " مثل التجارة العالمية –تكنولوچيا المعلومات الالتزام –حماية البيئة ،السياسة النقدية والمالية ، التعليم والتدريب ، الصحة والسلامة ، سياسات سوق العمل ، الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعى لخلق الوظائف وتخفيف الفقر .

تحالف عالمي

وفى ختام المنتدى قال " خوان سومافيا " إننا جميعا نشعر بقوة ملحة للعمل من أجل اليوم والحاضر ومن أجل المستقبل أيضا .. لكننا جميعا نتفق على أنه ليس هناك حلول جاهزة للتطبيق "

وأضاف قائلا : " إن منظمة العمل الدولية سوف تبحث مع شركائها الاجتماعيين الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال –سبل خلق جبهة طبيعية من الأمم المتحدة ووكالاتها ، ومؤسستى بريتون ودون " البنك الدولى وصندوق النقد الدولى " ومنظمة التجارة العالمية لتكوين تحالف عالمى من أجل العمالة والاستخدام "

ملاحظات على:
إنهاء عقد العمل غير محدد المدة !!

بقلم : محمد سليمان إبراهيم

تلاحظ فى الفترة الحالية ، وخاصة فى شركات الاستثمار أن العاملين القائمين على شئون التوظيف فى هذه الشركات يقومون بطلب استقالة العامل وتوقيعه على الاستمارة رقم ٦ تأمينات اجتماعية الخاصة بإنهاء الخدمة – كل ذلك عند التحاق العامل بالعمل ويطلبونها ضمن مسوغات التعيين ، ونظرا لأن هذا الإجراء لا يتدفق مع مبدأ حسن النية الواجب توافره فى تنفيذ علاقة العمل ، وقد يكون هذا الأجراء بمثابة تحوط من صاحب العمل أو ممثله لا أساس له لعدم معرفة المبدأ القانونى لإنهاء عقد العمل غير محدد المدة ..."ومجلة العمل "كعادتها دائما فى معالجة السلبيات ، والبحث عن وسائل تطبيق القواعد القانونية وتوعية طرفى علاقة العمل بها للوصول إلى علاقة عمل متوازنة ، تلقى الضوء على هذه الظاهرة .

إن تطبيق مبدأ حرية العمل ، والرضائية فى عقود العمل تستلزم بالضرورة الاعتراف لكل من طرفى علاقة العمل فى العقد غير محدد المدة بالحق فى إنهائه بالإرادة المنفردة فى أى وقت ، ويؤكد هذا القول ما نصت عليه المادة ٢/٦٩٤ مدنى " **إذا لم تعين مدة العقد بالاتفاق أو بنوع العمل أو بالفرض منه أجاز لكل من المتعاقدين أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر** " وعلة تقرير هذا الإنهاء بالإدارة المنفردة فى العقد غير محدد المدة هى منع تأبيد عقد العمل ، شأنه فى ذلك شأن سائر العقود الزمنية غير محددة المدة لأن العامل أثناء سريان عقد العمل يعمل تحت إدارة وإشراف و توجيه صاحب العمل ، أى أن العامل سواء كان عقده محدد المدة أو غير محدد المدة يخضع لتبعية صاحب العمل ، وهى تبعية قانونية ، وإنكار حق الإنهاء بالإرادة المنفردة فى عقد العمل غير المحدد المدة فيه مصادرة على الحرية الفردية للعامل ، وبعبارة أخرى فيه تبعية مؤبدة تشبه السخرة إلى حد كبير ، وثمة حقيقة أخرى ، وهى أن العامل يعول كثيرا على الدخل الذى يحصل عليه نتيجة لعمله للإنفاق على أسرته فمن حقه إذا ما وجد فرصة عمل أفضل أو بأجر أكبر ، أن ينهى علاقة العمل فى إنهاء عقد العمل غير محدد المدة بالإرادة المنفردة يعتبر متعلقا بالنظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ولا يجوز للعامل النزول عنه .

أما بالنسبة لصاحب العمل :

يرى جانب من الفقه حق صاحب العمل فى الإنهاء بالإرادة المنفردة فى العقد الغير محدد المدة لا يتعلق بالنظام العام – وبالتالى يجوز حرمانه منه ، لأنه لا يمس حريته الفردية كما هو الحال بالنسبة للعامل ، لأن التزام صاحب العمل هو دفع الأجر وليس القيام بالعمل – ويقولون على ذلك بالنص الوارد فى المادة ٢/٦٨٧ مدنى والذى يعطى العامل وحده دون صاحب العمل الحق فى إنهاء عقد العمل غير محدد المدة بالإرادة المنفردة ، إذا كان العقد مبرما لمدة حياة العامل أو صاحب العمل أو أكثر من خمس سنوات ، ويرى فريق آخر من الفقه عكس ذلك حيث إنهم لم يسلموا بما ذهب إليه الرأى الأول ، فالقول بمشروعية الاتفاق على حرمان صاحب العمل من حقه فى إنهاء عقد العمل غير محدد المدة يترتب عليه أن يكون العقد مؤبدا بالنسبة له وفى ظل الرأيين السابق عرضهما ، وعندما يثور تساؤل – ما ذا يكون الحل عندما يتوافر لدى صاحب العمل المبرر المشروع الذى يجيز له إنهاء العقد غير محدد المدة ، أو قد تفرضه ضرورة اقتصادية تتعلق بمنشآته ، ويكون فى إلزامه على الاستمرار فى عقد العمل ضرر بالمنشأة وإلزامه بعمالة زائدة عن حاجة الإنتاج .

والحقيقة أن مسلك المشرع فى قانون العمل الحالى ١٣٧ لسنة ١٩٨١ قد أغفل تنظيم إنهاء عقد العمل غر المحدد المدة يدعو إلى الحيرة ، فقد درج المشرع فى القوانين – السابقة على القانون الحالى– على تنظيم موضوع إنهاء العقد غير محدد المدة – واضعا لذلك إطارا قانونيا يمكن تسوية النزاعات التى تثور بين العمال فى حرب الأعمال بوجبه ، فمثلا فى قانون العمل الملغى رقم ٩١ لسنة ٥٩ كان النص الوارد بالمادة رقم (٧٢) والذى ينص على " إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين الغاؤه بعد إعلان الطرف الآخر كتابة قبل الإلغاء بثلاثين يوما بالنسبة إلى العمال المعينين بأجر شهرى وخمسة عشر يوما بالنسبة للعمال الآخرين – فإذا ألغى العقد بغير مراعاة هذه المهلة الزم من ألغى العقد أن يؤدى إلى الطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقى منها " وفى المادة (٧٤) من ذات القانون سالف الذكر قرر المشروع قاعدة مؤداها " **إذا فسخ العقد بلا مبرر فإن للطرف الذى أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق فى تعويض تقرره المحكمة إلى آخر المادة** "

والحقيقة أن قانون العمل الحالى ١٣٧ لسنة ١٩٨١ قد أغفل تنظيم إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة فهو لم ينظم إلا إنهاء العقد المحدد المدة فى المواد (٧١، ٧٢) منه وأيضا الحالات التى يجوز فيها فصل العامل إذا ارتكب خطأ جسيما وذلك بالمادة (٦١) منه **ويقول الاستاذ الدكتور أحمد حسن البرعى الخبير الوطنى لمشروع قانون العمل الموحد " لم يبين القانون حكم إنهاء العقد غير محدد المدة و كان المشرع اعتبر كل إنهاء للعقد غير محدد المدة بعد من قبيل الفصل ، وهو اعتقاد خاطئ لأنه يلزم صاحب العمل فى هذه الحالة بأن يكون العقد مؤبدا ، والقانون لا يقر قيام علاقات تعاقدية مؤبدة** ، فالقول بأن العقد غير محدد المدة لا ينتهى إلا باتفاق الطرفين يؤدى إلى أن أحد المتعاقدين يستطيع إجبار الآخر مع البقاء فى العلاقة التعاقدية طوال حياته ولعل ذلك يرجع إلى المناخ الذى كان سائدا أنذاك حيث كان وزير القوى العاملة فى نفس الوقت هو رئيس الاتحاد العام للعمال – وأن الدولة كانت تعتبر أكبر صاحب عمل وكان ذلك بداية الاتجاه نحو تشجيع القطاع الخاص – حيث شهدت هذه الفترة صدور قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ٧٥ .

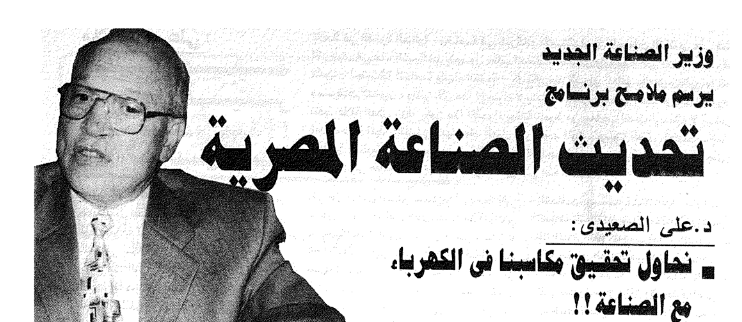
ومن المستقر عليه فقها وقضاء وعلى ضوء الفهم الصحيح لنصوص القانون قانون العمل – القانونى المدنى) فإن لكل من طرفى العلاقة العمل فى العقد الغير محدد المدة الحق فى إنهائه ، ولا يعتبر أى منهما فى ذلك سوء الالتزام بشرطين .

أولا : الإخطار السابق

ثانيا : توافر المبرر المشروع

وثمة حقيقة أخرى ، فإن عقد العمل غير محدد المدة لا يغير من المركز القانونى للعامل ، فيظل العامل فى مركز تعاقدى ،وبعبارة أخرى فإن علاقة العمل هى علاقة عقدية يحميها عقد العمل و مبدأ العقد شريعة المتعاقدين ، بخلاف قرينه فى الجهاز الإدارى للدولة (موظفى الحكومة) أو الهيئات والمؤسسات العامة الذى يكون مركزه القانونى هو مركز تنظيمى يحكمه قرار التعيين – فلا تنفك هذه العلاقة التنظيمية إلا بخروج العامل على المعاش لبلوغه السن القانونى ، أو فصله عن العمل بحكم قضائى (عن طريق المحكمة التأديبية) .

وفى رأى آخر ، وهو الرأى الراجح أن عدم ورود نص فى قانون العمل الحالى يقابل المادتين ٧٢، ٧٤ من قانون العمل الملغى فى شأن تنظيم استعمال حق إنهاء عقد العمل غير محدد المدة – لا يعنى أن المشرع غل يد طرفى عقد العمل عن إنهائه بالإرادة المنفردة ، وتأبيد الالتزامات الناشئة عنه ، لأن الحق فى انهاء عقد العمل غير محدد المدة بالإرادة المنفردة لطرفيه يعد أحد المبادئ الأساسية فى القانون حماية للحرية الفردية . وهو حق متعلق بالنظام العام لم يقصد المشرع فى قانون العمل الحالى تعطيله ، ومن ثم يقتضى الأمر الرجوع إلى القواعد العامة فى القانون المدنى (م٦٩٤،م٦٩٥مدنى) التى تنظم هذا الحق وترتب النتائج على التعسف فى استعماله .



وزير الصناعة الجديد
يرسم ملامح برنامج

تحديث الصناعة المصرية

د.على الصعيدى :

- **نحاول تحقيق مكاسبنا فى الكهرباء مع الصناعة !!**
- **برنامجان للتحديث أحدهما مصرى والآخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى**
- **زيادة الرسوم الجمركية ومكافحة التهرب الجمركى للحد من الواردات**

انتقل د.على الصعيدى كوزير للكهرباء إلى وزير للصناعة حاملاً معه خبرته وإنجازاته وأحلامه فى وزارة الكهرباء ليستكملها ويحققها فى وزارة أخرى مهمة وهى وزارة الصناعة ، هكذا قال لنا فى حواره .. وهكذا أكد على أن مصر تمتلك من الثروات الكثير مما يمكنها من عبور الأزمات الاقتصادية إلى بر الرفاهية والرخاء... تحدث وزير الصناعة عما يعتزم القيام به خلال المرحلة القادمة وعلى رأس هذه الاهتمامات الشروع فى تنفيذ برنامج تحديث الصناعة فى مصر .. بجانب عدد من القضايا الأخرى وفى مقدمتها كيفية الحد من الواردات .. وكذلك ما سيحققه مركز تنمية الصناعات التقليدية الجديد من مكاسب للصناعة المصرية وللدخل القومي.. وفى لقاء لـ "العمل" مع د.على الصعيدى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الجديد دار هذا الحديث:

■ حوار: **مجيب رشدى**

برنامج تحديث الصناعة المصرية استكمل مقوماته الهيكلية وسوف تبدأ فوراً خطة تنفيذ البرنامج . . وهناك برنامجان لتحديث الصناعة الأول: بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى والثانى مصرى بالكامل وقد صدرت التكليفات لمجموعات عمل لوضع البرنامجين موضع التنفيذ الفعلى مع الشركات المستفيدة مشيرا إلى بدء ترتيبات خاصة لإتاحة التمويل المناسب للمنشآت القابلة للتحديث.

ويضيف الصعيدي: نعمل على نقل ملامح تجربتنا فى وزارة الكهرباء إلى قطاع الصناعة بهدف توسيع قاعدة التصنيع المحلى . .ومصر تمتلك طاقات إنتاجية ضخمة ويمكن تحقيق استفادة هائلة منها فى تصنيع المعدات أو إنتاج معدات تصنيع المعدات بدلاً من استيرادها من الخارج والضغط بها على مواردنا من العملات الصعبة ..مشيراً إلى أننا نعتزم إقامة جسر تعاون وثيق بين ما اكتسبناه من خبرة فى وزارة الكهرباء فى هذا المجال مع وزارة الصناعة لتحقيق أكبر استفادة من مواردنا الذاتية المتاحة.

دور جديد

■ **فى ضوء هذا الشعور . . هل يمكن لسيادتكم توضيح دور وزارة الصناعة فى المرحلة القادمة؟**

الوزارة لم تعد تمتلك المصانع أو تقوم بإدارتها فهذه مهمة وزارة قطاع الأعمال أو القطاع الخاص اللذين يمتلكان أدوات الإنتاج . . وتحول دور وزارة الصناعة الآن لمباشرة مهام أخرى مهمة وضرورية لتهيئة البيئة المناسبة للنمو الصناعى . . فقد ثبت بالتجربة أن الحكومة لاتصلح كخباز أو كبناء ويكفى أن تباشر أدوارها فى مجال وضع الخطط والتشريعات ثم الرقابة والسعى الدائم للتطوير المستمر لهذه الآليات.

■ **هل سيكون هناك اهتمام بثرواتنا المعدنية فى إطار برنامج التحديث؟**

قبل عشرين عاما كنا نؤكد أن موارد مصر البترولية سوف تنضب بعد ٧سنوات واليوم مازلنا نواصل الاكتشافات ونحقق الايرادات وهذا بسبب الظروف المشجعة لضخ الاستثمارات الجديدة وتحقيق مشاركات أفضل

استغلال استثماراتهم البشرية والمالية.

■ ومـــاذا تم حـتى الآن فى برنامـــج تحــــديث الـصـنـاعـــــة؟

تم اعـتـمـاد خطة العـمل المرحلية للبرنامج المصـرى الأوروبى لتـحـديث الصـنـاعـة حيث تم تخصيص ٥٠ مليون جنيه لتقديم خدمات لتحديث المنشآت الصناعية والبناء المؤسسى و١٠ ملايين جنيه منها لتمويل نفقات مركز تحديث الصناعة .. كذلك تقرير التبكير بتنفيذ أعمال التحديث وترشيد الانفاق على أن يقوم مجلس تحديث الصناعة بمراقبة أعمال مركز التحديث . . كما تقرر رفع القدرات الإدارية لـ ١٥٠٠متدرب من العاملين بالشركات واتمام تحديث ٢٥ شركة سبق إجراء الدراسات التشخيصية لها ووضع مـخطط للتـحـديث لخـمسين شـركـة أخـرى واستكمال إنشاء ٣مراكز تكنولوجية متخصصة فى الصناعـات الثـقيلة والصناعـات الغذائية والنسجية والجلود ورفع كفاءة التدريب فى ٣٠ مركز تدريب مهنى وصناعى وإنشاء ٨ مراكز تنمية أعمال بالمحافظات وتعظيم الاستفادة من المعامل وامكانيات القياس والمعايير بالشركات والجامـعات ومـراكز البـحوث وتقديم خدمـات الجودة لـ ١٠٠شركة.

أهداف مستقبلية

■ هل هناك إضافات مستقبلية جديدة خاصة أيضا ببرنامج التحديث؟

تقرر تقديم خدمات تحليل وتطوير المنتجات للتصدير لـ ٧٠ شركة وإعداد مائة لقاء للترويج للمنتجات المصرية فى أوروبا وخدمات مقارنة المنتج لـ ٢٠٠شركة كما يتم تخصيص ١.٥مليون دولار لدراســات المخططات الصناعـيــة والاستراتيجية لقطاعات صناعات الغزل والنسيج والصناعات الثقيلة والصناعات الغذائية والجلود بالإضــافـة لتطوير التنظيم الهـيكلى بوزارة الصناعة.



بين الطرفين المصـــرى والأجنبى .. وهـذا ماننوى أن نفعله فـى قـطـــاع التعدين ولدينا تجارب ناجحة ومشجعة فى مجالات عديدة بحيث يحصل المستثمر على ما أنفقه عند تحقيق أى اكتشاف ثم يتم اقتسام العائد . . ولى هنا عتاب على عمليات استيراد الرخام من الخارج ففى الوقت الذى تمتلك فيه مصـر أرقى وأجود أنواع الجرانيت والرخام الأحمر والوردى فى سيناء والصحراء الشرقية فـضـلا عن الرمال التى تصدرها إلى الخارج ونعود لنستوردها بقيم مضاعفة فى صورة زجاج وكريستال . . ولهذا فوزارة الصناعة ستواصل مـشـوارها الذى بدأته بإبرام اتفـاقـات مع مستثمرين كبار للاستفادة بثروات مصر المعدنية.

الاهتمام بالجودة

■ وماذا عن دور الوزارة الرقابى؟

هناك اهـتمـام بالغ فى مصر وفى العالم كله بموضوعات الجودة والرقابة عليها والمواصفات القياسية، ومن هذين البابين يمكن خلق صورة جـديدة للإنتـاج المصـرى الذى حـقق بالفـعل مستويات جودة متميزة فى العقد الأخير .. وقد طلبنا إعداد قـائمة بكل الواردات المصرية من الخارج لدراسة مايمكن تصنيعه منها فى الداخل . . ومـثـالا على ذلك فـوانيس رمـضـان التى نشـتـريهـا من الصين فى حين يمكن بسـهـولة تصنيعها محليا ولابد من تنمية الحس الوطنى لدى الجماهير والاهتمام بتسويق إنتاجنا وترويج الطلب على كل مـاهو مـصـرى فـذلك يعنى فى النهاية خلق فـرص عـمل للـمـصـريين وحـسن

■ بمناسبة الحديث عن التـصـدير . .كـيف ترون الأسلوب الأمـثل لزيادة صـادراتنا والحد من الواردات؟

الحـد من الواردات سـيـتم من خـلال زيادة الرسوم الجمركية إلى الحد الأقصى ومكافحة التـهـرب الجـمركى وفى إطار الاتفـاقـيات التى وقـعت عليـهـا مصـر بشـأن الجـات .. ونحن فى هذا الصدد نستطلع رأى الغرف الصناعية فى التعديلات المقترحة على التشوهات الجمركية قبل إقـرارها بهـدف تشـجـيع المنتج المحلى والسلع النهائية دون خفضها على المدخلات والخامات.

مركز للصناعات التقليدية

■ سمعنا عن عزمكم إنشاء مركز تكنولوجى لتنمية الصناعات التقليدية .. فماذا عن هذا المشروع؟

هذا المشـروع يتم فى إطار تنفـيـذ المشـروع القـومى الذى تتبناه السـيدة سـوزان مـبـارك بتطوير الصناعات التقليدية ذات التراث المصرى .. واسـتراتيجيتنا مبنية على تنمية وتطوير وتشجيع المشروعات الصغيرة والحرفية ودعم أصحابها والتأكيد على مشاركتهم فى التنمية وتوفـيـر التـدريب المهنى والمسـاعـدة فى تطوير المنتجات وتسهيل الحصول على القروض، **ولهذا سيتم إنشاء مركز لتنمية وتطوير الصناعات التـقليدية فى مـصـر يضم ممثلين عن الجـهـات المعنية إضافة إلى المؤسسات التمويلية مثل بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعى والقطاع الخاص**، مـشـيـراً إلى أن المركز سـيـتـمـتع بالاستقلالية الإدارية والمالية والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى والربح وقد تم تشكيل مجموعات عمل مهمتها دراسة التمويل والإقراض ودراسة المواقع المناسبة للتدريب فى المحافظات ومراجعة المشروع المقدم لإنشاء المركز الاقليمى لتنمية وتطوير الصناعات التقليدية مع اختـيار مـدير للمشروع وتحديد المستفيدين واحتياجاتهم ورغباتهم فى المشروع.

الوكالة القومية للتشغيل .. ونظرة مستقبلية ؟؟

هل كانت هناك ضرورة لإنشاء وكالة قومية للتشغيل أو للاستخدام فى مصر ؟ وإذا كان ذلك ضروريا فما هى مهامها ووظائفها ؟؟ وهل كانت هناك ضرورة للاستفادة بالخبرة الأجنبية فى هذا المشروع الوطنى ؟؟ وقبل كل ذلك ما هو وضع مكاتب القوى العاملة الموجودة بالمحافظات والتى تتجاوز الثلاثمائة مكتب في حال إنشاء الوكالة الجديدة؟؟

وهل يعنى إنشاؤها فشل تجربة مكاتب القوى العاملة فى سياسة الاستخدام ؟؟ وأخيرا متى تخرج هذه الوكالة إلى النور ؟؟ وهل تم استيفاء هياكلها الإدارية ومصادرها التمويلية ؟؟هذه كانت عينة من الأسئلة التى حملناها إلى القائمين على هذه التجربة بالإضافة إلى الخبراء المعنيين وجاءت إجاباتهم متضمنة هذا التحقيق.

تحقيق : **أحمد أبو النيل**

فى البداية يقول الأستاذ أحمد خلف الله المستشار المشرف على مكتب وزير القوى العاملة والهجرة : فكرة إنشاء وكالة قومية للتشغيل والاستخدام جاءت فى إطار ما يتسم به عالم العمل من تطور سريع فى التكنولوجيا المستخدمة وتنوع فى المهارات المطلوبة فى الدقة والتخصص فضلا عن اتساع الأسواق العالمية المصدرة والمستوردة للعمالة وتنوع المنتجات لإرضاء الأذواق المحلية والأجنبية ويضيف كما تأتى الفكرة فى إطار التوجهات الحديثة للدولة تجاه سياسة الاقتصاد الحر ، وما يترتب على ذلك من تكثيف وتعظيم دور القطاع الخاص فى توفير فرص العمل لسد احتياجات التنمية .

ومن هنا حرصت وزارة القوى العاملة والهجرة منذ منتصف التسعينيات على تكثيف الجهود من أجل تطوير الدور التقليدى الذى تقدمه ..و قطعت الوزارة شوطا كبيرا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، والمركز الأفريقى الإقليمى للإدارة العمالية لتطوير عدد من مكاتب الاستخدام التابعة للوزارة بالمناطق الصناعية كثيفة العمالة وتزويدها بالمساعدات المادية والفنية لإنجاز مهامها الجديدة علاوة على تدريب مجموعة من العاملين فى مجال الاستخدام وتحليل بيانات سوق العمل .

ويستطرد أحمد خلف الله قائلا : وتأكيدا على رغبة الوزارة فى إرساء دورها الجديد فى البحث عن فرص العمل الحقيقية والمنتجة ، والإعلان عنها ، ومتابعة شغلها لتلبية احتياجات أصحاب الأعمال من المهارات المطلوبة بسوق العمل ، وفى إطار مشروع التعاون الفنى بين الوزارة ومنظمة العمل الدولية والـ ARLACفقد أسفر هذا التعاون عن إصدار العدد الأول للنشرة القومية للتوظيف فى ٥ سبتمبر ١٩٩٨ ، والتى تصدر بصفة شهرية حتى وصلنا للعدد (٣٨) وإن كانت الأعباء المالية لإصدارها تفوق ميزانية الوزارة .

كما ساهم برنامج التعاون الفنى بين الوزارة ووزارة العمل الفرنسية منذ عام ١٩٩٦ فى الاستعانة بالخبرة الفرنسية لتطوير نظام خدمات الاستخدام ، والذى أسفر عن وضع توصية للخبير الفرنسى الذى زار مصر عام ١٩٩٦ **بأهمية إنشاء وكالة قومية للاستخدام** ، ترتكز على مكاتب الاستخدام التى تم تطويرها بالتعاون مع الـARLAC التابع لمنظمة العمل الدولية ، **ويشاركنا الآن خبيرا فرنسيا هو السيد / كلود حسن الذى ساهم فى وضع تصور عن إمكانية إنشاء هذه الوكالة من كافة الأوجه الفنية والمادية والتمويلية .**

كما وضعت الوزارة من جانبها خطة استثمارية لتوسيع جهود التطوير لتشمل تطوير ستين مكتبا سنويا من مجموع ثلاثمائة مكتب موزعة على مديريات القوى العاملة بالمحافظات وذلك بعد إدراجها بالخطة الاستثمارية للدولة وتوفير التمويل اللازم لها .

وانتهى بنا المطاف كنتاج للتعاون الدولى بين الوزارة وخبراء الـ ARLAC ومنظمة العمل الدولية ، ووزارة العمل الفرنسية وهيئة التعاون الدولى الفرنسية إلى عقد ورشة عمل فى ديسمبر ١٩٩٨ أسفرت عن إعداد استبيانا لاستطلاع رأى الشركاء الاجتماعيين والأطراف الرئيسية المعنية فى وضع نظاما حديثا لخدمات الاستخدام يمكن أن يكون مشروعا رائدا فى هذا المجال .

ولا يفوتنى أن أنوه بالتعاون بين الوزارة والصندوق الاجتماعى والجانب الكندى الذى يساهم الآن بمساهمات مادية وفنية فى هذا المجال ووضع تصور لما سيتم تنفيذه فى خلال أربع سنوات

خطوات متلاحقة للتطوير

أما محمد الفاتح مصطفى وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة لتنظيم الاستخدام سابقا ورئيس مجموعة العمل المشرفة على تأسيس الوكالة الجديدة فيقول ، لقد بدأنا منذ سنين فى المواءمة بين العرض والطلب للقوى العاملة بمعنى أن وزارة القوى العاملة شاغلها الأول قضية التشغيل والتى تعنى القدرة على المواءمة بين العرض والطلب فى سوق العمل أى أن تكون الوزارة وسيط جيد بين فرص العمل التى تطرحها المنشآت وتريد شغلها وبين طالبى العمل وقد بدأنا منذ فترة مبكرة بتطوير بعض مكاتب الاستخدام والتى يتجاوز عددها أكثر من ثلاثمائة مكتب على مستوى الجمهورية بإمدادها بالأدوات المكتبية وأجهزة الفاكس حتى يتسنى لها سهولة الاتصال مع أرباب الأعمال لكسب ثقتهم ، وكانت الخطوة التالية بعد تطوير هذه المكاتب إصدار نشرة قومية للتوظيف بالتعاون مع مجلة العمل حيث صدر العدد الأول منها فى الخامس من سبتمبر ١٩٩٨ ، وهى منتظمة الصدور منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، وهى تحوى كافة فرص العمل المتاحة على المستوى القومى فى القطاعين الخاص والاستثمارى ، وبالتالى فإنها – أي النشرة – هى أنسب وأوفر وأسرع وسيلة جيدة لأصحاب الأعمال للإعلان عن فرص العمل المتوافرة لديهم بدون مقابل وفى الوقت نفسه نوفر لطالبى العمل صورة كاملة ودقيقة لما هو مطلوب من وظائف أو مهن لسوق العمل مشيرا إلى أن الوزارة قبل إصدار هذه النشرة أرسلت كوادر إلى الخارج للتدريب على القيام بهذه المهمة وإنجازها بشكل دقيق وإيجابى ويكفى نظرة سريعة إلى ما حققته هذه النشرة من إنجازات وهى كفيلة بعكس صورة دقيقة لسوق العمل الحقيقى على المستوى القومية . وفى المرحلة الثالثة من تطوير سياسات الاستخدام والتشغيل فى مصر جاءت فكرة **إنشاء وكالة قومية للتشغيل وقد برزت هذه الفكرة بالتعاون مع** منظمة العمل الدولية

هل تنجح الوكالة القومية للاستخدام فى معالجة قضية التشغيل فى مصر؟



أحمد العماوى



أحمد خلف الله



محمد الفاتح



د. حسين كاظم

كلود حسن

ووزارة العمل الفرنسية وكانت النواة الأولى لها مكاتب الاستخدام التى تم تطويرها سابقا والكوادر التى تم تدريبها فى الخارج ، فضلا عن ثلاث مكاتب جديدة بالقرب من منشآت العمل الصناعية **فى السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وبرج العرب ،** وأشير هنا إلى أن التطوير كان بالمعايير الدولية المتعارف عليها بحيث أصبحت هذه المكاتب مكاتب نموذجية ، **وهذه الوكالة لن تلغى وتطغى على مكاتب القوى العاملة الموجودة بالمحافظات بل ستتعاون معها وتدعمها ، كما أنها لن تتعارض مع النشرة القومية للتوظيف ، وهذه الوكالة ستكون تحت إشراف وزارة القوى العاملة بصفتها المسئولة عن تخطيط ورعاية القوى العاملة، لكن ستكون وكالة ذات طبيعة استقلالية إداريا وفنيا بما يضمن لها مرونة الحركة وتحقيق الأهداف المنوطة بها و الجديد فى هذه الوكالة أن إدارتها ستكون ثلاثية أى ممثلى الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال حيث يمثل الجانب الحكومى وزارة القوى العاملة والهجرة ويمثل العمال اتحاد عمال مصر ويمثل أصحاب الأعمال اتحاد الصناعات ويرأس مجلس إدارتها وزير القوى العاملة والهجرة ، باعتبار أن الوزارة هى المسئول الأول عن التشغيل .**

ومن أهم مهامها - يضيف محمد الفاتح مصطفى - دراسة أسواق العمل فى الداخل والخارج وتحديد وتصنيف المعروض من القوى العاملة بتوزيعاتها المختلفة وتوفير خدمة متميزة فى مجال التشغيل لطرفى الإنتاج طالبى العمل وأصحاب الأعمال وأخيرا عمل الدراسات اللازمة لتحديد الاحتياجات المستقبلية .

٧٠ ٪ من الاستثمارات

ويؤكد "محمد الفاتح مصطفى" أننا نأمل أن تكون الوكالة القومية للتشغيل والاستخدام عنصر فاعل فى سوق عمل ليبرالى وحر وبمقدار ما يتوفر لهذه الوكالة من مقومات تكسب ثقة أطراف العلاقات بين أصحاب العمل وطالبيه

واستطرد سيادته قائلا : وحين أتكلم عن الوكالة أشدد هنا أننا سوف نعتمد وبشكل أساسى على منشآت القطاع الخاص والاستثمارى فى توليد فرص العمل ، خاصة مع تنامى المساهمات الاستثمارية لهذا القطاع إلى أكثر من ٧٠٪ من جملة الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ .. لذلك فإن هذه الوكالة تمثل من وجهة نظرى آلية جديدة تتوافر لها عناصر الاستمرارية والقدرة على مواكبة المتغيرات تجاه قضية التشغيل فى مصر.

رأى الخبير الفرنسي

أما السيد كلود حسن الخبير الفرنسى الموجود ضمن مجموعة العمل المناط بها تأسيس هذه الوكالة فيقول ، وجودى فى القاهرة هو ثمرة التعاون بين وزارة العمل الفرنسية ووزارة القوى العاملة والهجرة فى مصر ، وأنا هنا لأضع الخطط والبرامج العينية والمادية والتمويلية لإنشاء هذه الوكالة .

وقد زرت مصر أكثر من مرة قبل ذلك ، وبالتحديد منذ عام ١٩٩٦ فى أعقاب لقاء الأستاذ أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ووزيرة العمل الفرنسية على هامش أحد مؤتمرات العمل الدولية بجنيف حيث تم الاتفاق فى هذا اللقاء بين الوزيرين على نقل الخبرة الفرنسية فى مجال الاستخدام وبعد دراسات وزيارات ميدانية **تم التوصية بضرورة إنشاء وكالة قومية للاستخدام والتشغيل مماثلة للوكالة الفرنسية التى أنشئت منذ عام ١٩٦٧** وقد استجابت وزارة القوى العاملة والهجرة للتوصية ، وندرس الآن طلب تقدم به الجانب الكندى لدعم وتمويل المشروع ، كما سنطلب فى وقت لاحق مساهمة الاتحاد الأوروبى ماديا وفنيا ، **وكل أملى أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه الوكالة القومية للاستخدام والتشغيل فى مصر هى الجهة الوحيدة المنظمة والراعية لقضية التشغيل ، وأن يكون نظام إدارتها مرنا وبعيدا عن الروتين وأن تحقق هذه الوكالة** نجاحات مماثلة للتجربة الفرنسية فى هذا المجال شريطة أن ننجز بسرعة إنشاء قاعدة بيانات عن سوق العمل فى مصر احتياجاته ومتطلباته وأن نقيم علاقة مفتوحة وإيجابية بين

أرباب العمل والعمال وأن يكون لمديرى مكاتب الاستخدام كافة الصلاحيات المالية والإدارية

لامانع من الاستفادة

أما الدكتور حسين رمزى كاظم محافظ الشرقية السابق ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الأسبق بصفته خبيرا واستاذا للإدارة يرى أن مجال تخطيط القوى العاملة فى مصر سواء فى القطاعين العام والخاص فإنه يوجد بشأنه قدر كاف من البيانات من حجم العمالة فى كافة القطاعات واستخداماتها وما يتوقع لها فى الفترة القادمة .

وأشار إلى أن هناك حصيلة هائلة من الأبحاث عن العمالة أيضا من خلال جهود المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية فى هذا المجال وذلك من خلال لجنتيه اللتين يرأس أحدهما وزير القوى العاملة وتركز على العمالة فى القطاع الخاص والتدريب المهنى ولجنة أخرى برئاسة وزير التنمية الإدارية ، وأضاف أن الاستفادة من خبرة الخبراء الأجانب مطلوبة من خلال الوكالة القومية للتوظيف بشرط أن يكون الهدف الاستفادة وأن يتوافر لهؤلاء الخبراء الاحتكاك بقضايا عايشوها من قبل من خلال عملهم وتكون شبيهه بقضايانا من بطالة ومعاش مبكر وتدريب تمويلى.

وأضاف أن الاستعانة بالخبرات الأجنبية لا يعنى أننا لا نمتلك الخبرات والكفاءات بل على العكس لدينا الكثير منهم ولكن الأهم الاستفادة من الخبرة الأجنبية وتطبيق خطط مستقبلية وفقا للنجاحات التى حققوها فى بلادهم

تغيير المفاهيم

ويقول طاهر مرسى أستاذ إدارة الأعمال بجامعة قناة السويس أنه يتفق مع رأى د. حسين رمزى كاظم ويتوقع أن يكون الدور الأكبر للوكالة هو تصحيح الارتباك الحالى فى سوق العمل وتغيير المفاهيم فى عمليات التوظيف بعد أن كانت الإدارة الحكومية منهجها الأساسى فى التوظيف يعتمد على فلسفة قديمة وهو الالتزام بتعيين الخريجين دون النظر فى مدى الحاجة إليهم حيث لم يكن التعيين قائم على دراسات وفقا لاحتياجات سوق العمل من شركات ومصانع بقدر ما هو قائم على الاعتبارات الاجتماعية وفى نفس الوقت لم ينظر بالقدر الكافى لعنصر العدد والتخصص والمهارة .

ويضيف أنه فى ظل الاقتصاد المفتوح أصبحت الكفاءة عاملا أساسيا فى عملية الإنتاج وكذلك التكلفة نتيجة تزايد المنافسة فى السوق مع تزايد عملية الخصخصة وبذلك تكون الحاجة لعنصر الكفاءة والتكلفة ومع انفتاح السوق أكثر تزداد المنافسة أكثر وبالتالى ستزداد الحاجة لمزيد من توافر الكفاءة للعاملين .

وأشار إلى أن كل هذا يعنى تغييرا فى اتجاهات الأجهزة الحكومية وشركات قطاع الأعمال نحو مفاهيم التوظيف بعد أن كانت أماكن الأعمال فى الماضى بمثابة مراكز للإيواء تخضع للنواحى الاجتماعية والواسطة والمحسوبية فى التعيين .

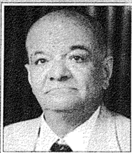
تحديد مستويات المهارة

الدكتور عبد الرحمن توفيق خبير التنمية البشرية وأمين عام الجمعية العربية للتدريب والتنمية ، يرى أنه من الطبيعى الاستعانة بالخبراء الأجانب خصوصا من فرنسا التى لها تجربة خاصة ومميزة فى هذا المجال يطلق عليها تحديد مستويات المهارة لكل وظيفة وهذا النظام منتشر فى أوروبا ، وهذه المهارات ليست فقط فى الوظائف الاكاديمية التأهيلية ولكن فى الوظائف الخاصة بالعمالة الماهرة ونصف الماهرة أما الاستعانة بالخبراء فإنه أمر منطقى وطبيعى ، حيث قد لا يوجد فى مصر الكفاءات التى لديها القدرة المميزة فى هذا النظام لأنه مدخل وأسلوب عمل جديد.

ويضيف أن الاستعانة بالخبراء ولا يجب أن يثير حساسية خاصة وأن العصبية الوطنية عندما تزيد عن حدها قد تمنعنا من التعليم المستمر لما يحدث حولنا ، وإن القضية ليست فيما يقوم بهذه المهمة ولكن القضية فيمن يستطيع تنفيذ هذا النموذج وكيفية الإسراع بنقل الفكر الفرنسى والأجنبى للبيئة المصرية بسرعة دون الدخول فى تفاصيل سيكولوجية سابقة من قبيل عقدة الخواجة أو من قبيل التمسك بالمصالح الفردية على حساب المصلحة الوطنية .

وبدأ التعامل باليورو!!

شئ من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبدالكريم

● ● ابتداء من صبيحة يومنا هذا الموافق ٢٠٠٢/١/١ ، تكون العملة الأوروبية الموحدة(اليورو) قد بسطت يديها القويتين مقتحمة حلبة ضارية للسباق معلنة بدء العمل، محاولة أن تطرح الدولار أرضا وأن تلقم العملات الأخرى حجراً!.

وهاهى الساحة الأوربية قد خلت أمام اليورو، فاختفت عملات اثنتى عشرة دولة أوربية من الوجود، من أهمها"المارك الألماني" و"الفرنك الفرنسي" و"الفلورين الهولندي" و"الليرة الإيطالية" والبيزيتا الأسبانية "والدراخمة اليونانية والشلن النمساوى" والايسكو البرتغالي" وقد دقت الأجراس منذ اليوم ٢٠٠٢/١/١ معلنة أن عملة اليورو لها شكل ورقى وشكل معدني، ويبدو أن العملة المعدنية سوف تكون هي الأكثر قبولا لدى المواطن الأوروبى وهى التى سوف يكتب لها الرواج ، خاصة بعد أن سمح الاتحاد الأوروبى لبعض الدول الأخرى بالدخول فى دائرة المتعاملين الأوروبيين باليورو لأن العملة المعدنية طويلة فى عمرها سهلة فى تداولها، ولقد وافقت مجموعة الدول الأوروبية المتعاملة باليورو على أن يتم صهر عملتها المعدنية المحلية التى تقرر وقف التعامل بها وإعادة سبكها وسكها لتصبح هى اليورو الجديدة، على أن تقوم بهذه المهمة شركة"يوروكوين" التى تقع فى مدينة"شيورت" الألمانية، وهى الشركة التى أصبحت من الآن أكبر منتج أوروبى وعالمى للعملات الخام التى يتم تجهيزها دون تاريخ السك الذى يتم تدوينه عندما يراد طرحها فى الأسواق وقد تم طرح ثلاثمائة مليون قطعة يورو معدنية للتداول اعتبارا من اليوم ٢٠٠٢/١/١ وبعد أن يتم استخراج مكونها المعدنى من العملات الفضية الألمانية الملغاة.

● ● وقبل أن يعترض معترض على هذه السطور بحجة أن هذا الوصف لعملة اليورو لايعنيه وإنما الذى يعنيه ويعنى كل مصرى واع فاهم هومدى تأثير الأوضاع المالية والاقتصادية فى مصر باستخدام اليورو، وفى محاولة منى لإرضاء المعترضين سوف أقول إنه طالما أن جمهورية مصر قد قامت بتوقيع اتفاقية الشراكة مع أوروبا وطالما أن جزءا كبيراً من تجارة مصر الخارجية يتم مع الأسواق الأوروبية فإن ارتباط مصر مع عملة اليورو سوف يكون وسيلة من أهم وسائل ضخ دم جديد وطازج فى شرايين البنوك المصرية وحماية مصر من تقلبات أسعار الصرف نتيجة ارتباط مصر بعملة واحدة، كأن الله لم يخلق سواها هى الدولار الرجيم!!.

كذلك فإن ارتباط الجنيه المصرى بعملة اليورو الجديدة سوف يحررنا من استعباد الدولار الأمريكى الذى حتما ولو بعد حين سوف يفر مذعورا من أمام اليورو الذى يستمد قوته من قوة اقتصاد بلاده الأوروبية وليس من القرصنة وامتصاص رحيق اقتصاد الآخرين كما يفعل الدولار الأمريكي.

● ● وارتباط الجنيه المصرى باليورو سوف يكفل استقراره وتوحيد تعامله بدلا من حيرته وتشتته فى التعامل مع عملات عديدة كانت أسعار صرفها تتغير باستمرار، كما أن اليورو سوف يوفر لرجال الأعمال مصاريف التحويل بين العملاء وأعباء التحويل من عملة إلى عملة أخرى داخل سلة العملات الأوروبية ومن البديهى أن أية حكومة من الحكومات التى تعتز بكرامتها وتستقل بإرادتها سوف ترفض أن تظل جالسة عند قدمى الدولار وهى تعلم أنه امبراطور سوف يفقد عرشه رويدا رويدا وبعد أن تجعل أوروبا من اليورو عملة استراتيجية وعملة احتياطية وعملة تخزينية أى مخزن لقيمة العديد من العملات.

● ● ومع كل ماتقدم فإن الأمر مع اليورو ليس خيرا كله إذ أن القروض المستحقة على مصر لبعض الدول الأوروبية قد تزداد قيمتها وأعباؤها بسبب تحويل هذه القروض من العملات الأوروبية المختلفة إلى اليورو، ولكن هذا الخطر يصبح أمرا يسيرا إذابادرت حكومة مصر باحتساب فروق التحويل وطلبت خصمها واستنزالها من قيمة إجمالى القروض وفوائدها المستحقة عليها، ولقد كنت أتوقع ومن قبل أن يبدأ التعامل باليورو من البنك المركزى المصرى بصفته الأب البيولوجي والأب المعنوى للبنوك المصرية وأن يكون قد أعد عدته وجهز أجهزته وأخطر بنوكه بالبدء فى التعامل باليورو، وإدخال اليورو فى سلة عملات احتياطيات البنوك التابعة للبنك المركزى خاصة وأن قيادات البنك المركزى من الصفوة ويعلمون قبل غيرهم أن اليورو ولد ومنذ لحظته الأولى وهو يحتل الموقع الأمامى متفوقا على "الين" اليابانى وعلى "الدولار" الأمريكى لأن عناصر قوة اليورو موجودة حتى من قبل ولادته ، وهى عناصر تتمثل فى امتلاكه قاعدة قوية يحرسها تكتل اقتصادى أوروبى ضخم مدعم تدعيما بثقة دولية لاحدود لها، ويبدو أن عصر سيطرة الدولار أوشك أن ينتهى والاتحاد الأوروبى أدرك ذلك فأعد عدته لحماية كل دولة تدخل فى سوق التعامل باليورو من حدوث ارتباكات فى أسعار الصرف نتيجة هزيمة الدولار وتراجعه المتوقع رغم ازدهاره الوقتى كما أن الاتحاد الأوروبى يحرص على عدم السماح بالدخول فى سوق التعامل باليورو لأية دولة يكون اقتصادها ضعيفا أو مهتزا ، وقد أعلن الاتحاد الأوروبى أن اليورو سوف تمنح تسهيلات كثيرة للاستثمارات وللتجارة الخارجية فى مصر والدول العربية مراعاة لحجم الصداقة التى تربطه بالدول العربية وحجم مصالحه الاقتصادية والسياسية لدى العرب.

● ● والذين يشككون فى قدرة اليورو ويرون الانتظار ليسوا أشد فراسة أو أكثر علما من أساطين الاقتصاد والمال فى دول المجموعة الأوروبية التى أقرت اليورو عملة موحدة لها وعاجلت بالتعامل به رغم تاريخ عملاتها المحلية المجيد وحتى لانظل نحن كمن يرعى أغنام غيره وبعيدا عن التحيز لعملة اليورو وحتى لانتهم بمعاداة الدولار انبثاقا من معاداة جبروت السياسة الأمريكية فاقدة الضمير فإننا نطالب بأعلى صوتنا أن تقوم الحكومة المصرية بتشكيل لجنة عليا من كبار أساتذة المالية والاقتصاد والاستثمار والتشريع لإعداد دراسة عاجلة غير آجلة عن عملة اليورو وآثارها الإيجابية والسلبية ومقارنة التعامل باليورو بالتعامل بالدولار .

وهو الأمر الذى كان يجب أن يحدث قبل بدء التعامل باليورو، وإلى أن يتم ذلك تستطيع الحكومة المصرية مد حبل الود والوصل بين الجنيه المصرى وبين المتوسط المرجح للدولار واليورو وبعد أن تمزق الغطاء الذى كانت تتدثر به السياسة الأمريكية يجب ألا نفرق بين وجهتها السياسية ووجهتها الدولارية وأن نرفض استعباد الدولار وألا نظل ملكين أكثر من الملك خاصة إذا كان هذا الملك يملك كل سفينة غصبا!!.

أغرب الغرائب

وارداتنا خلال العام الأخير ٤٩ مليار جنيه وصادراتنا لم تصل إلى ٢٩ مليار جنيه!

يبدو أن للاستيراد عشر فوائد!!.. فقد أصبح مألوفا أن تشهد الأسواق المصرية غزو السلع المستوردة من دول جنوب شرق آسيا وخاصة في الصين وغيرها، تحت شعار مزيف مؤداه: أنها أقل سعرا ، ويتم استنزاف مئات الملايين من الدولارات في استيراد تلك السلع، والغريب في الأمر أن المستوردين المصريين يدافعون عن الاستيراد، وكأنها معركة وطنية، والمخجل أن لدينا خللاً كبيراً في الهياكل الإنتاجية بحيث إذا تم استغلالها لوفرنا على أنفسنا استيراد هذه السلع واستبدلناها بسلع مصرية.. لذا جاءت دعوة الرئيس محمد حسني مبارك للاعتماد على الصناعة الوطنية، وحث المواطنين على شراء المنتجات المحلية والحد من الاستيراد، بعد أن ألقت الأزمة العالمية بظلالها الكثيفة على الاقتصادات العالمية والمحلية، وأثرت سلباً على حركة البيع والشراء بالأسواق .. ولقد لقيت دعوة الرئيس ترحيبا كبيرا من منظمات أصحاب الأعمال والصناع، باعتبارها الأمل الكبير لمنتجي مصر ، فضلا عن أن شراء المواطن لمنتج بلده هو الطريق لخلق فرصة عمل لشبابنا وتحقيق عائد أكبر للاقتصاد القومي.. فكيف يمكن تحويل دعوة الرئيس مبارك إلى واقع فعلي؟

هذا السؤال طرحناه على رؤساء منظمات أصحاب الأعمال ، والغرف التجارية لكي تتحول هذه الدعوة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ.. وأياً كانت الآراء، فالأمر المؤكد أنه قد آن الأوان لإعادة النظر في قوائم الاستيراد استناداً للاتفاقيات الدولية، وتطبيق المواصفات بحزم، ولابد من وقفة جادة لإصلاح هياكل الإنتاج المحلي،وإلا فإن النتائج ستكون غاية في الخطورة.

تحقيق: **هويدا غنيم**

بداية لقد حان الوقت لكي نودع الفهلوة التصديرية-على حد قول الخبراء الاقتصاديين- **وعلى رأسهم الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة** ، فالكرة الآن-كما يقول- في ملعب المصدرين الذين يجب أن يقتنصوا الفرصة، ويعملوا على زيادة الصادرات، وفتح أسواق جديدة، وتحقيق رواج للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، خاصة بعدما نجحت السلع الآسيوية في غزو العديد من أسواق العالم،وكان رأي الخبراء أن الأسعار لم تكن المشكلة الرئيسية.

فهناك مشكلات بيروقراطية مازالت تمارسها بعض الأجهزة الحكومية، وهناك مشاكل أخرى متعلقة بالمصدرين أنفسهم، أبرزها انخفاض مستوى الجودة لبعض السلع المصدرة إلى درجة وصلت للغش التجاري، مما أدى إلى رفض الكثير من الشحنات المصدرة من مصر.

وهناك أمثلة معروفة على صفقات تصديرية أساءت إلى سمعة المنتج المصري ، خاصة في مجال الحاصلات الزراعية، مثل صفقات تصدير الزيتون الأسود المغشوش إلى فرنسا، وكذلك البصل الفاسد للعراق!.

أقول لم يعد لدينا وقت للفهلوة التصديرية ولامكان لممارسات الغشاشين في هذا المجال الحيوي الذي هو رهان التنمية في الفترة القادمة ، وإذا كانت الحكومة قد ذللت الكثير من العقبات الإدارية في هذا المجال من خلال اختصار الإجراءات وتعديل سعر الصرف، فإن التحدي الأساسي الآن أمام القطاع الخاص هو رفع مستوى الجودة، وفتح أسواق جديدة لانطلاق العملية التصديرية.

حملة قومية

ويؤكد الدكتور محمود سليمان رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان وعضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية قائلا:

نحن نرحب بدعوة الرئيس مبارك بالحد من الاستيراد وتشجيع استخدام المنتج المحلي، والحد من الاستيراد، وتنفيذاً لهذه الدعوة، فإن اتحاد الصناعات المصرية يعطي وعدا بتبني وتنفيذ حملة قومية لتأكيد الثقة في المنتج المصري والحرص على استخدامه تحت شعار "شراؤك منتج بلدك = وظيفة لابني وابنك"وسيتم تنفيذ الحملة القومية بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المعنية ، ومنظمات أصحاب الأعمال، وأجهزة الإعلام، وجمعيات حماية المستهلك.

ويتضمن برنامج الحملة القومية عدة محاور أولها الدعوة إلي:

أولاً: عقد مؤتمر عام برئاسة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء، للإعلان عن توصيات محددة في مقدمتها إعلان عام٢٠٠٢ عاماً للصناعة المصرية والإنتاج المحلي.

ثانيا: عمل تخفيضات لمدة عام كامل، على المنتجات المحلية في مختلف القطاعات والسلع، لتشجيع المستهلك المصري على شراء المنتجات المحلية.

ثالثا: إقامة المعارض الداخلية في المواسم المختلفة كالمواسم والأعياد والإجازات، وإجراء تخفيضات كبيرة على الأسعار.

رابعاً: مناشدة رجال الصناعة والمنتجين الاهتمام بالجودة، ومحاولة تخفيض الأسعار لتقديم سلعة جيدة وبسعر مناسب للمستهلك المصري.

خامسا: التركيز على البعد الاجتماعي للصناعة المصرية، ومدى مساهمة رجال الصناعة في التخفيف على محدودي الدخل، ومراعاة البعد الاجتماعي مع البعد الاقتصادي في خطة عملهم.

سادسا: تنفيذ حملة إعلانية مكثفة لمدة عام في مختلف وسائل الإعلام بالاتفاق مع وزارة الإعلام، للتعريف بأهمية استخدام المنتجات الوطنية .

سابعا: عمل زيارات ميدانية لطلبة الجامعات والمدارس للمصانع ومواقع الإنتاج بالمدن الجديدة، للتعرف على مدى الجودة التي وصلت إليها الصناعة المصرية، وإعادة تشكيل الوجدان المصري وربطه بصناعة بلده.

سباق مستمر

أما سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فيؤكد أن زيادة الصادرات تعتبر أحد الأهداف القومية لتحقيق التنمية الشاملة ، ودول العالم الآن في سباق مستمر نحو فتح الأسواق وزيادة نمو الصادرات مشيراً إلى أن كثيراً من الإجراءات الإيجابية تمت في هذا الصدد، منها


د. محمود عبد الفضيل


د. محمود سليمان

سعيد الطويل

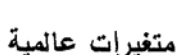

خالد أبو إسماعيل

مصطفى زكى

اختصار الإجراءات إلى جانب تعديل سعر الصرف الذى تم مؤخرا، وسيساهم فى زيادة تنافسية الصادرات المصرية وهو أقرب إلى قوى العرض والطلب فى السوق.

وأكد سيادته على ضرورة تحسين المنتج المصرى فى أذهان المستهلكين فى الخارج، بعد أن تسببت الممارسات السلبية للبعض فى خلق صورة ذهنية سلبية للمنتج المصري، وأصبح الأمر صعباً على كثير من المصدرين المتميزين أن يدخلوا بعض الأسواق.

ويضيف سعيد الطويل قائلا: إننا إذا نجحنا فى تخفيض تكاليف الإنتاج، وفى نفس الوقت ساهمت الحكومة فى التيسير على المصانع فى جذب التكنولوجيا المتطورة للمصانع والمشروعات الاستثمارية وربطها بمراكز الأبحاث العلمية المحلية والعالمية، وفى تقديم قروض ميسرة وبسعر فائدة مناسب للصناعيين، لاستطعنا أن نقدم سلعة جيدة، وبسعر مناسب للمستهلك المصرى يغنيه عن المستورد، حتى نستطيع أن نقول له بعد ذلك : استخدم المنتج المصرى ، فلا يوجد عاقل يدفع ثمنا أكبر فى سلعة أقل جودة، بينما أمامه نفس السلعة بجودة أعلى وبسعر أقل.



متغيرات عالمية

وقال خالد أبو إسماعيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية إن توجيهات الرئيس مبارك بضرورة الاعتماد على الصناعة الوطنية، والحد من الاستيراد خصوصا السلع الاستهلاكية التى يوجد لها بديل محلى .

لقد جاء ت هذه الدعوة فى وقتها المناسب تماما، وذلك لأن الأحداث العالمية الأخيرة، فرضت متغيرات وتحديات يجب التصدى لها، وأهمها ضرورة الاعتماد على الذات، وإعادة النظر فى تجارتنا الخارجية فى ضوء هذه المتغيرات، وذلك بأن يتم إعادة ترتيب الأسواق التى يتم التعامل معها، خاصة بالنسبة للتصدير والعمل علي إيجاد أسواق جديدة، حتي يمكن زيادة الصادرات والاستفادة من الفائض السلعى الكبير الموجود لدى بعض الشركات والمصانع، التى لاتتمكن من تصريفه فى السوق المحلية ، بالإضافة إلى إعادة النظر فى الواردات ، وأن يتم التركيز على المواد الخام والمعدات والآلات التى تحتاجها الصناعة الوطنية لاستمرار نشاطها.

الأولوية للصادرات

وأكد رئيس اتحاد الغرف التجارية على أن الخطة الجديدة التى سيقوم الاتحاد بوضعها تتضمن إعطاء الأولوية لتشجيع الصادرات المصرية، وفتح أسواق جديدة، حتى يمكن إحلال الصادرات محل الواردات، وذلك لأن التصدير مسألة هامة وضرورية للاقتصاد القومى المصرى ، من حيث إن تحقيق طفرة فى الصادرات سينعكس على الواردات، لأن الصادرات توفر عملات أجنبية وإيرادات يمكن استغلالها فى استيراد السلع الضرورية والهامة، وبدون الصادرات لن يحقق الاقتصاد المصرى أى نجاح .

ولقد أثبتت التجربة جودة المنتجات المصرية سواء فى السوق الداخلى أو الأسواق الخارجية، وأصبح لديها القدرة التنافسية، خاصة فى الخارج، وبالتحديد فى صناعات السيراميك والحاصلات الزراعية والسجاد، والموكيت، والأدوات الصحية، والأجهزة الإلكترونية.

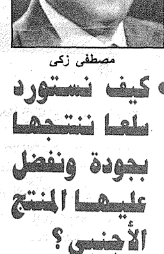
ومن الضرورى الاستفادة من هذه الميزة، والعمل على تنمية وتطوير وتحديث باقى الصناعات الأخرى حتى يمكن زيادة الصادرات.

وأضاف سيادته قائلا: إن الإجراءات التى قامت بها الحكومة برئاسة الدكتور عاطف عبيد كان لها أكبر الأثر فى زيادة الصادرات خلال العام الماضى ٢٠٠٠-٢٠٠١ حيث وصلت قيمة الصادرات إلى ٧مليارات دولار لأول مرة، فى الوقت الذى انخفضت قيمة الواردات، وهذا يؤكد أن الإجراءات التى يتم تنفيذها حاليا تمضى فى الطريق الصحيح خلال الفترة القادمة.

قراءة الخريطة

ويطرح مصطفى زكى رئيس الشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية الخريطة الاستيرادية خلال الأعوام الماضية حيث يقول:

هناك عدة ملاحظات منها مثلاً أن العجز التجارى وصل إلى حوالى ١٢.٥ مليار دولار عام١٩٩٨-١٩٩٩ وذلك لأن الواردات وصلت إلى حوالى ١٧ مليار دولار، فى حين أن الصادرات



• كيف نستورد سلعا ننتجها بجودة ونفضل عليها المنتج الأجنبى؟

لم تتعد ٤.٤ مليار دولار.

وأكد سيادته أن السبب فى هذا يرجع إلى الظروف والأحداث الاقتصادية فى دول جنوب شرق آسيا والتى أدت إلى انخفاض الأسعار بها بنسبة كبيرة وكذلك الطفرة الكبيرة فى الاستيراد من هذه الدول، وأضاف أن العجز فى الميزان التجارى انخفض خلال العام الماضى ٢٠٠٠/٢٠٠١ حيث وصل إلى ٩.٣ مليار دولار، وذلك نتيجة الطفرة التى حدثت فى الصادرات ، حيث وصلت إلى حوالى ٧مليارات دولار لأول مرة فى تاريخ مصر، كما انخفضت نسبة الواردات بمعدل ١.٤مليار دولار، وهذا تحقق نتيجة للدور

الذى قامت به الحكومة لتشجيع الصناعة الوطنية والحوافز التصديرية الكبيرة التى ساعدت على زيادة الصادرات.

مؤشرات ضرورية

واستطرد مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين باتحاد الغرف التجارية قائلا:

إن الخريطة الاستيرادية عند قراءتها تظهر لنا بعض المؤشرات الضرورية.

حيث إن الواردات خلال العام الماضى تضمنت ٤.٢مليار دولار وقود من الفحم والبترول ومنتجاته وذلك رغم أننا نقوم بتصدير بترول ومواد بترولية للخارج، كما تضمنت ٢ مليار و١٦٥ مليون دولار للمواد الخام، وهذه لايمكن الاستغناء عنها لأنها مطلوبة لتوفير احتياجات المصانع الوطنية، وبالنسبة للسلع النصف مصنعة وصلت قميتها إلى حوالى ٧مليارات و٤٠٨ ملايين دولار، وسلع استثمارية مثل الالات ومعدات وصلت قيمتها إلى حوالى ٢مليار و٦٨٠ مليون دولار، وبالنسبة للسلع الأساسية مثل القمح والزيوت والذرة وباقى السلع الغذائية، وصلت قيمتها إلى حوالى ٢مليار و٣٧٣ مليون دولار.

وقال: إن الاختلاف كله، وردود الأفعال، تتعلق بالسلع الاستهلاكية من سلع معمرة مثل الأجهزة الكهربائية والمنزلية، والسيارات، حيث وصلت قيمتها إلى حوالى ٣٦٥ مليون دولار ، بالرغم من جود بدائل محلية لها تجعلنا نستغني، عن الاستيراد.

سلع استفزازية

أما بالنسبة السلع الكمالية مثل لعب الأطفال، وأكل القطط والكلاب والتى تسمي سلعا استفزازية تمثل حوالى ٤.٢٪ من إجمالى الواردات وقد بلغت قيمة الواردات لفوانيس رمضان وحدها ٦ملايين دولار.

وأضاف: أما على المستوى الأشمل فإنه مطلوب من الصناعة الوطنية إعادة لحساباتها وتجويد لمنتجاتها، بحيث تنتج مايناسب احتياجات سوق العمل، والتوسع فى التصدير، والبعد عن الإنتاج العشوائى، وكذلك التوسع فى إقامة الصناعات المغذية، والتى تقوم بتوفير السلع الوسيطة لباقى الصناعات الأخرى حتى يمكن الحد من استيراد السلع الوسيطة، والنصف مصنعة، والتى تمثل أكبر قيمة من الواردات حيث تصل قيمتها إلى حوالى ٧.٥ مليار دولار.

وأكد على أن ترشيد الاستيراد فى الظروف الحالية مسألة ضرورية وهامة، حيث يمثل عبئا كبيراً على المستورد نتيجة ارتفاع أسعار خدمات النقل والتأمين، وصعوبة توفير احتياجات المستورد من الدولار، مما يضطره إلى شرائه من السوق السوداء بسعر أعلي.

الأرقام تتحدث عن نفسها

وإذا استعرضنا قائمة الواردات وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- فإننا فى آخر بيان لعام ٢٠٠٠ سنجد مايستحق التوقف أمامه فى قائمة قيمتها ٤٩ مليار جنيه، وقبل التطورات الأخيرة فى سعر الدولار.

ففى قائمة المنتجات الزراعية نجد أن مصر تستورد قمحاً بـ١.٢ مليار جنيه، وذرة بـ٢مليار جنيه، وفول صويا بنحو ١٦٢ مليون جنيه، رغم استغاثة منتجى الصويا كل عام من عدم استلام المحصول فيضطرون إلى عدم التوسع فى زراعته، وسمسم بنحو١٦٧ مليون جنيه وعدس بنحو١٦٩مليون جنيه وفول تدميس بنفس القيمة تقريبا.

أرقام كاشفة

كما تكشف أرقام جهاز الإحصاء عن استيراد أبقار وجاموس حية بنحو ٤٠٦ملايين جنيه، ولحوم مذبوحة بنحو٩٨٣ مليون جنيه، وأسماك قميتها ٤٧٦ مليون جنيه، وكذلك ألبان ومنتجاتها بنحو٦٣٦ مليون جنيه، هذا بالرغم من الضجة التى أثيرت حول إلقاء الألبان المنتجة مصريا فى النهر!.

وهذه الأرقام تؤكد عجز الإنتاج المحلى عن سد الفجوة فى بعض هذه السلع ، رغم الحديث المستمر عن زيادة الإنتاجية، والمساحات المستصلحة، واستغلال الشواطئ، كما تؤكد هذه الأرقام إهدار المشروعات القومية لإنتاج اللحوم من البتلو، وإهدار قيمة المربى الصغير فى القرية المصرية، والتى أصبحت هى الأخرى عبئا على فاتورة الاستيراد.

المفاجأة الكبرى أننا استوردنا تفاحاً بنحو ١٠٠مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠، رغم وجود مزارع ضخمة لإنتاج التفاح فى مصر، ونستورد كسبا للحيوانات بنحو ٧١٠ ملايين جنيه، فضلا عن مستحضرات لتغذية الحيوانات بنحو١٥٠مليون جنيه.



فهل هذا عجز فى الإنتاج، أم هو عدم وجود خطة لتنمية الخامات المصرية، أو هو تفضيل للمستورد الذى يأتى سهلاً دون بحث علمى أو استثمارات؟ أم أن السبب وجود فوضى فى عملية الاستيراد رغم كفاية الإنتاج المحلي، ومن المؤسف أنه لاتوجد أى جهة فى مصر، لديها آلية لتحذر من وجود تشبع فى هذه السلع!!.

بيانات الهيئة العامة للتصنيع

هذا وقد وصلت وارداتنا من الثلاجات إلى نحو ٤٥ مليون جنيه، بينما الطاقة العاطلة فى المصانع المحلية وفقا لبيانات الهيئة العامة للتصنيع وصلت إلى ٣٠٪ ووصل الاستيراد في الغسالات إلى ماقيمته٤٢ مليون جنيه، فى حين تصل الطاقات العاطلة فى المصانع المحلية إلى ٢٩٪، ونحن نستورد تليفزيونات بنحو٧٥ مليون جنيه، فى حين أن الطاقة العاطلة تصل فى مصانعنا إلى ٢١٪، بل ويصل المخزون فى المصانع المحلية من هذه السلع الثلاث ماقيمته ٣٥٠ مليون جنيه بسبب ظروف السوق ومنافسة المستورد.

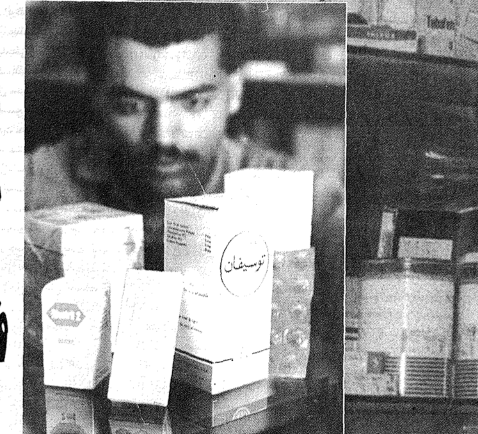
كما يتم استيراد سيارات ركوب بنحو٢٣٣ مليون جنيه، فى حين أن الطاقة العاطلة فى المصانع المحلية تصل إلى ٦٩٪ وكذلك نستورد ميكروباص، وميني باص ، وسيارات نقل بضائع بنحو٤٠٠ مليون جنيه، فى حين تصل الطاقة العاطلة إلى نحو٧٥٪ وسيارات للاستعمالات الخاصة بنحو٧٨ مليون جنيه.

والكارثة الأكبر أن مصر تستورد صابونا ومستحضرات تنظيف بنحو ١٠٠مليون جنيه، رغم عشرات المصانع المنتجة لهذه السلع، وكذلك رخام وجرانيت، وأحذية غيرها.

فبالله عليكم ... كيف نتقدم وننهض باقتصادنا القومي، وسط هذا السفه الاستيرادى؟!!

بعد قانون الملكية الفكرية

صناعة الدواء في.. أزمة



■ تحقيق: **مروى بدر الدين**

قبل أعوام .. لم يكن موضوع " الملكية الفكرية " مطروحا للنقاش ، مثلما يحدث هذه الأيام ، والقصة من بدايتها كانت فى ٢٠ مارس ١٩٩٥ ، عندما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لمنظمة التجارة العالمية.

والاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف١٩٩٤ ، وجداول تعهدات جمهورية مصر العربية فى مجال تجارة السلع والخدمات ، والتى تم توقيعها فى مراكش بالمملكة المغربية بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٥ ، تنص على أن يعمل بهذا القرار ابتداء من ١٩٩٥/١/١ .

وطبقا للفقرة الثانية من المادة ٦٥ من الاتفاقية ، والتى تنص على أنه يحق لأى من البلدان الأعضاء تأخير تاريخ تطبيق أحكام الاتفاق الحالى حسب ما هو محدد فى الفقرة رقم ١" أول يناير ١٩٩٦ بجميع البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية " لفترة زمنية أخرى مدتها أربع سنوات ، فإن جمهورية مصر العربية التزمت بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية ابتداء من ٢٠٠٠/١/١ ، فى كل مجالات الملكية الفكرية فيما عدا المجالات التى لم تكن متمتعة بالحماية فى ظل القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ حيث يبدأ التطبيق فى ٢٠٠٥/١/١.

ومؤخرا بدأ ناقوس الخطر يدق أجراسه ، فالأمر جد هام ، ويمس مستقبلنا الصناعى والصحى .

بالرغم من أن مشروع قانون حماية الملكية الفكرية ، الذى يناقشه الآن مجلس الشعب قد بذل فى صياغته وتعديلاته جهودا مكثفة لفترة طويلة من الوقت ، بواسطة الحكومة ، ولجان مجلس الشعب والشورى ، فإن حقيقة هامة قد استجدت ، تستوجب التوقف وإدراك أهمية إدخال تغييرات استراتيجية مصيرية على التشريع الذى يجرى مناقشته الآن .. **هذه الحقيقة هى أن هذا المشروع قد تم إعداده فى إطار اعتبارات وتوجهات ونصوص قديمة " بخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية"** ، صدرت فى ختام دورة أورجواى للجات عام ١٩٩٤ ، ذلك بينما قد حدث أخيرا فى ١٤ يناير الماضى تحول عالمى فى الاعتبارات والتوجهات التى تحكم هذه الاتفاقية .

وقد ظهر هذا التحول بوضوح فى بيانين صدرا عن المؤتمر الوزارى الأخير لمنظمة التجارة العالمية فى الدوحة وهما " **البيان الوزارى الختامى " والبيان الخاص باتفاقية التربس والصحة العامة "**

ونظرا لأن هذه التطورات هى محصلة جهود وظروف عالمية ضاغطة ومتصاعدة ، طوال السنوات السبع الماضية ، فإنه يصبح من الضرورى التوقف ، وإعادة النظر ، وإجراء تعديلات استراتيجية على المشروع الذى يناقش فى مجلس الشعب .

وفى هذا الإطار يؤكد الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى ، أن مشروع القانون المصرى الموحد لحماية حقوق الملكية الفكرية قد تبنى إعداد تشريع موحد يحمى جوانب حقوق الملكية الفكرية ، يساير العديد من التشريعات العالمية ، ويتضمن المشروع الموحد أربعة كتب يعالج كل كتاب منها مجالا أو أكثر من مجالات حقوق الملكية الفكرية بغية توفير حد الحماية ، الذى يلبى جميع الاحتياجات ، ويحقق أقصى قدر من الحماية للحقوق والمصالح الوطنية .

سلبيات وإيجابيات التربس

ويضيف الدكتور شهاب أن التعامل الرشيد مع اتفاقية التربس ، يفرض علينا أن نتعرف من خلال أحكامها على السلبيات التى تمثل ضغوطا ، بات لزام علينا التعايش الإيجابى معها لذا امتدت الحماية لتشمل جميع مجالات التكنولوچيا ، كما امتدت حماية براءات الاختراع لتصبح عشرين سنة للمنتجات وطرق الإنتاج ، وقد تم فرض الحماية لتشمل السلالات النباتية ، والتصميمات التخطيطية للدوائر الألكترونية والمعلومات غير المفصح عنها ، وأصبح وقوع عبء الإثبات على المدعى عليه فى المنازعات حول طريقة الإنتاج ، ومنع التحفظ على أى حكم من أحكام الاتفاقية ، إلا بموافقة جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية .

وعملا على حفز المبدعين ، والمبتكرين ، جاءت أحكام مشروع القانون ، لتجعل الحق فى البراءة للعامل ، وذلك لحث العاملين على الإبداع والابتكار ، إلا أنه أعطى لصاحب العمل الحق فى الخيار بين شراء البراءة ، أو استغلالها ، بمقابل عادل .

ويأخذ مشروع القانون بمبدأ استنفاد حق مالك البراءة فى منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع السلعة ، إذا قام بتسويقها لأى دولة ، أو رخص للغير بذلك ، وهو ما يعرف بالاستنفاد الدولى ، وذلك لتوفير السلعة المشمولة بحماية البراءة فى السوق المحلية بأقل الأسعار السائدة عالميا ، عن طريق ما يعرف بالاستيراد الموازى .

مأزق صناعة الدواء

وفى هذا العدد سوف نركز مرة ثانية على قضية هامة تدخل فى صلب قانون حماية الملكية الفكرية وتتعلق بصناعة الدواء ذلك أن **كل العاملين فى مجال الدواء يتابعون بشغف مناقشات قانون الملكية الفكرية ، الذى يتم مناقشته فى مجلس الشعب حاليا ، والكثيرون ينظرون إلى هذا القانون كطوق نجاة أخيرا ، يمكن أن يساهم فى حسم العديد من المشاكل التى جاءت بها اتفاقية التربس ، والتى أقامت الدنيا ولم تقعدها فى سوق الدواء** ، والواقع أن اتفاقية التربس فى مجال الدواء ، تواجه الآن هجوما عنيفا من الدول النامية الأعضاء .. وهو ما شهدته بوضوح جلسات مؤتمر الدوحة الأخير ، حيث اكتشفت هذه الدول فجأة أنها التقطت " الطعم " حينما وقعت هذه الاتفاقية فى (مجال الدواء) نظرا لخروج الدول النامية من هذه الاتفاقية بخسائر فادحة ستؤدى إلى رفع سعر الدواء عشرات المرات !!

أمل جديد

ومن هنا أصبحت الأنظار كلها معلقة بالقانون المصرى الجديد ، كآخر فرصة للإفلات من مأزق "التربس" والإحصاءات تشير إلى أن البلاد العربية تستورد أكثر من ٩٥٪ من المواد الخام ، أما الأدوية المحلية الخاضعة لاتفاقية الملكية الفكرية فتبلغ نسبتها حوالى ١٠٪ من الأدوية المنتجة فى الدول العربية ، وهناك حوالى ٣٠ ٪ يتم إنتاجها بترخيص من الشركات الدولية بالرغم من عدم وجود براءة اختراع سارية المفعول وهذا راجع إلى ضعف إمكاناتنا التكنولوچية فالدول العربية لم تمارس حتى الآن نشاطا بحثيا جادا فى مجال الدواء

إذن المشكلة الحقيقية هى ما منحته اتفاقية التربس من حق الاستئثار بإنتاج الدواء ، هذا ما ذكره لنا د. **محمد نبيل أبو العينين رئيس المركز القومى للبحوث العلمية سابقا ، وأستاذ الكيمياء الصيدلية بالمركز** والذى أضاف قائلا ، إن الاتفاقية حدد فترة براءة الاختراع بعشرين عاما ، ليستغل خلالها صاحب الاختراع منتجه ، وله الحق فى تحديد السعر الذى يريده دون أى اعتراض ، هذا ومن الجائز أن يقوم صاحب براءة الاختراع بتغيير أى جزء فى تركيبة الدواء الأصلية .

وفى هذه الحالة يصبح من حقه تجديد فترة البراءة من جديد ، وما يزيد من حجم الكارثة ويعمقها أننا يوميا نقرأ بالمجلات العلمية عن أدوية جديدة تخترع ، وإنجازات هائلة تتحقق ، أما نحن فلا نتحرك خطوة واحدة ، ومنذ اختراع علاج البهاق ، لم نخترع شيئا .

سألنا د. أبو العنين وما الحل ؟

رد قائلا : " إذا كنا طوال ٤٠ عاما مضت فشلنا فى تحسين وضعنا الدوائى ، رغم أن مستوى التعليم والأساتذة كان أفضل من الحالى ، فكيف نستطيع أن نحل هذه المشكلة خلال ٤ سنوات فقط بينما وضعنا الآن أسوأ ، وظروفنا أصعب وأزمتنا أكبر ؟!! .

وفى رأيى ، لابد من تكوين مجلس قومى للدواء بقرار جمهورى عاجل ، وتكون أمام هذا المجلس مهمة واحدة فقط ، وهى البحث عن وسائل سريعة لمواجهة هذه الكارثة ، وعلى المدى البعيد لابد من تطوير التعليم الصيدلى فى مجال تصنيع الخامات الدوائية ،وتوفير دعم مادى ، يكفى ذلك ، نظرا للأعداد المتزايدة بكليات الصيدلة ومع عدم توافر إمكانيات تتناسب مع هذه الأعداد .

كارثة للدول النامية !

ويضيف الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية ورئيس مجلس إدارة غرفة الأدوية : فى مؤتمر الدوحة الأخير أعلنت جميع الدول النامية استياءها ورفضها لكل ما يخص الدواء داخل اتفاقية التربس . وكان نتيجة ذلك خروج إعلان المؤتمر ، ليؤكد على معنى هام جداً يجب استغلاله .. وهو أننا يجب أن نوفر لصاحب الاختراع حقه بشرط ألا يجور ذلك على حق الدول الأعضاء فى حماية الصحة العامة ، وتوفير الدواء يجب الآن أن نعيد النظر فى بنود قانون الملكية الفكرية ، بما يسمح لنا باستغلال هذا المفهوم الجديد الذى طرحه إعلان الدوحة.

أيضا يجب أن نركز فى القانون على ضرورة إعطاء الحرية فى

الاستيراد الموازى من الدول التى يطرح فيها الدواء بأسعار أقل .

كذلك فإن المادة ٦٦ من الاتفاقية ، تشترط على الدول المتقدمة إعطاء مساعدات للدول النامية لتنمية وتشجيع نقل التكنولوجيا لها . لكن الواقع أن الدول المتقدمة حتى الآن لم تنفذ هذا . ولماذا نسارع نحن بالالتزام فى تنفيذ الاتفاقية ، بينما لم تنفذ الدول المتقدمة الواجبات الخاصة بها ؟!

إننى أطالب بعدم التسرع فى إصدار هذا القانون ، لأنه لابد من إعادة دراسته من قبل جميع المتخصصين ومن خلال جلسات استماع موسعة يشارك فيها خبراء هذا المجال .

الأجنبى أكثر

ويقول دكتور مجدى علبة رئيس مجلس إدارة إحدى شركات الأدوية : أولا ينبغى أن نعلم أن سوق الدواء فى مصر يغذيه نوعان من الشركات الأجنبية ، سواء فى صورة " **شركات مصنعة** " أو عن طريق " **الاستيراد المباشر** " وتغطى هذه الشريحة ٦٠ ٪ من السوق الإجمالى فى مصر بالقيمة المالية .

والنوع الثانى هو الشركات المصرية المحلية التى تعتمد على استخدام المادة الفعالة للدواء ، والمكتشفة بواسطة الشركات الأجنبية .. وذلك لعمل صورة مصرية جديدة .. وتغطى هذه الشريحة أقل من ٤٠ ٪ من السوق الإجمالى فى مصر .. ورغم أن هذه النسبة قليلة ، إلا أنها تعد صمام أمان لعدم ارتفاع الأسعار بشكل جنونى من قبل الشركات الأجنبية .

بالإضافة إلى التزام هذه الشركات المصرية بدفع الضرائب التى تغذى خزينة الدولة ..

وعلى العكس من ذلك نجد الشركات الأجنبية لا تدفع ضرائب للدولة . إما لأنها تحقق خسائر مستمرة أو لأن الضرائب لا يتم تحصيلها منها . بل من الوكيل المصرى .

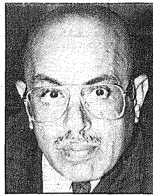
ومعنى ذلك أن القطاع الأجنبى يسيطر بالفعل على سوق الدواء فى مصر من قبل وجود التربس أى قانون الملكية الفكرية .. فماذا سيستفيد الأجانب من تطبيق هذه الاتفاقية ، إلا إذا كان هدفهم هو الاحتكار الكامل للسوق المصرية .. وهو ما سيترتب عليه انفلات زمام الأسعار والإضرار بالمواطن المصرى ومن ناحية أخرى فإن تطبيق التربس سيعطى للشركة الأجنبية المخترعة الحق فى احتكار المادة الفعالة ، والمستحضر الصيدلى ، وخلافه ، مدة لا تقل عن عشرين عاما ، قابلة للاستمداد مما

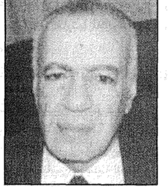
إن المستقبل مظلم .

فرص ضائعة

هل هناك من نحمله المسئولية عن كل هذا ؟ نعم .. فكل من أضاعوا الفرص السابقة ، يتحملون المسئولية . نحن لا نتحدث عن أربع سنوات باقية ، ولكن نتحدث عن عشرات السنين التى كانت الفرصة فيها متاحة لكى نعتمد على أنفسنا دوائيا ، كما يقول الدكتور محمد عبد الجواد وكيل نقابة الصيادلة ، حيث يضيف قائلا:

لقد ضيعنا فرصا كثيرة ، فقد كان بإمكاننا أن نتحول من سوق


د. مفيد شهاب


د.جلال غراب

الدول العربية ليس عندها نشاط بحثى جاد فى الدواء وتستورد ٩٥ ٪ من المواد الخام

يعنى عمليا احتكار الدواء مدى الحياة .. وهو ما يعنى انهيار الشركات المصرية !

واتفاقية التربس ستدخلنا فى دائرة مفرغة ، لن نخرج منها .

فكلما انتهت مدة براءة الاختراع .. وبالتالى يصبح من حقنا إنتاجه – سيقوم صاحب الاختراع بتغيير أى جزء فى التركيبة ، ليحصل بذلك على عشرين عاما أخرى .. وهكذا.

وفى النهاية **يؤكد د. مجدى** أنه لا بد من التوصل إلى حلول موضوعية وإلا فإننا بالفعل لن نجد الدواء ويختتم الحديث بقوله .

صغيرة إلى سوق كبيرة ، من سوق مصرية إلى سوق عربية لها كيان وروابط اقتصادية ، وقوى تمكنها من التعامل مع الغرب كمنطقة ، وليس كدولة .

فى الوطن العربى ثلاث دول رئيسية تنتج الدواء وهى بالترتيب : مصر ، السعودية .. ثم الجزائر وهؤلاء يمثل إنتاجهم حجم ما تنتجه بقية الدول العربية ، بالطبع عندما تتعامل الدول الغربية مع مصر فهذا مختلف عن تعاملها مع كيان أكبر ، لكنهم – أى الدول الأجنبية– استفردوا بكل دولة ، وأصبحت القوى الغربية فى مواجهة واحد ضعيف لقد كان لدينا إمكانية طوال السنوات السابقة ، لأن نتحد ، لكن لم يحدث . هناك فرصة أخرى ضيعناها خلال السنوات الست السابقة ، وهى أن ننشىء صناعات وخامات تكفى المنطقة العربية ، ولم يحدث أيضا .

ويضيف د. عبد الجواد : الفرصة المحلية الثالثة هى إيجاد أبحاث ، ومادة دوائية جديدة ، وأنا لا أعتقد أننا ضيعنا هذه الفرصة ، لأنها لم تكن موجودة أصلا ، فنحن لا نملك قاعدة بحثية ، والجامعات المصرية فى واد ، وصناعة الدواء فى واد آخر ، أما الأموال المرصودة للأبحاث ، فأقل من أن تساعد على ابتكار مادة كيمائية واحدة ، يمكن طرحها فى السوق ليقبل عليها الناس .. إذن لم يكن أمامنا أن نفعل شيئا فى هذه الناحية منذ توقيع الاتفاقية والكلام عن إنشاء " قاعدة بحثية " مازال مجرد كلام بلا تخطيط ! .

لدينا الآن فرصة أخرى – والكلام مازال للدكتور عبد الجواد – وهو أن تتحد الشركات المصرية فى كيان واحد أقوى ، يركز على توفير منتجات معينة بتشغيل خطوط الإنتاج بمستوى معين ، ويمكنه توفير أدوية هامة وخطيرة للجمهور بسعر مناسب ، لكن هذه الفرصة لا تكفيها السنوات الأربع القادمة ، فالجات لن تكون خطرا على التجارة فقط ، ولكن على الصناعة ، لأنها ستخنقها .

نعم هناك أدوية جديدة محمية بالملكية الفكرية ، لكن النسبة الغالبة للأدوية لم تعد لها ملكية فكرية . والسؤال الآن **كيف ننتج فى الظروف الصعبة القادمة لكى ننافس ؟!**

ويختتم د. عبد الجواد ملاحظاته قائلا: نحن بالفعل مقبلون على ارتفاع كبير فى أسعار الدواء . فما بالنا ونحن نتمتع بميزة توافر دواء رخيص حتى الآن ، وصل سعره إلى أقصى حد يستطيعه المريض المصرى ، وأى ارتفاع أكثر فى ثمنه سوف يدخلنا فى دوائر لا يعلم سوى الله كيف سنخرج منها !!

حصاد التأمينات الاجتماعية خلال عام ٢٠٠١

• تطوير الحدين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك
• رفع فئات دخل اشتراك صاحب العمل إلى ١٠٠٠ جنيه شهريا
• مراعاة البعد الاجتماعى فى تقرير الزيادة السنوية للمعاشات

شهد قطاع التأمين الاجتماعى خلال عام ٢٠٠١ العديد من الإنجازات فى المجالات المختلفة مثل تطوير الأداء وتحسين الخدمة التأمينية والتوسع فى منافذ صرف المعاشات وأنشاء مكاتب جديدة وزيادة عدد المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وما يترتب عليه من زيادة المبالغ المخصصة لصرف المعاشات والتعويضات والمزايا التأمينية والتوسع فى نظام توصيل المعاشات للمنازل للمرضى وكبار السن واستحداث صرف المعاشات بالكروت الممغنطة عن طريق بعض البنوك وغير ذلك من الإنجازات .. ونتناول هنا الإنجازات التشريعية لقطاع التأمين الاجتماعى خلال العام المنصرم ليتسنى لى توضيح مضمون هذه التشريعات والحكمة من إصدارها لنتعرف على مدى كفايتها لمعالجة بعض القصور الذى كشف عنه التطبيق العملى لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى ، وفيما يلى بيان ذلك :

برين عبد الرحمن

أولا : كشف التطبيق العملى لنظم التأمين الاجتماعى أن نسبة كبيرة من المؤمن عليهم فى القطاع الخاص من عمال وأصحاب أعمال يتم الاشتراك عنها على أساس الحد الأدنى للأجور أو أدنى فئات الاشتراك ، وكان من نتيجة ذلك تدنى المعاشات المستحقة لهم ولذويهم من بعدهم.

فكيف تم معالجة هذه الظاهرة ، بموجب التعديلات التى أدخلت على أحكام قوانين التأمين الاجتماعى خلال عام ٢٠٠١ ؟

تطوير الحدين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك

تلاحظ من مطالعة نظم التأمين الاجتماعى المطبقة على العاملين وأصحاب الأعمال بالقطاع الخاص قبل تعديل بعض أحكامها عام ٢٠٠١ الآتى :

١- عرف قانون التأمين الاجتماعى المطبق على العاملين الأجر الأساسى بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص بأنه " **الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات ونص على حد أدنى لهذا الأجر قدره ٤٥ جنيها شهريا** "

ولم يتعرض القانون لتعريف الأجر الأساسى بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام وإنما أحال بشأنه إلى جداول التوظف المرفقة بنظم العاملين بالحكومة والقطاع العام .

٢- نصت أحكام نظم التوظف المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام على أن يكون الحد الأدنى للأجر الأساسى ٣٥ جنيها شهريا ، وقضت أحكام قوانين العلاوات الخاصة بأن العلاوة الخاصة تلحق بالأجر المتغير عند بدء استحقاقها وتضم بعد ذلك للأجر الأساسى بعد مضى خمس سنوات على تاريخ استحقاقها ، وقد ترتب على ضم العلاوات الخاصة إلى الأجر الأساسى منذ أول يولية سنة ١٩٩٢ حتى أول يولية سنة ٢٠٠١ أن ارتفع الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام من ٣٥ جنيها شهريا فى أول يولية سنة ١٩٩٢ إلى أن بلغ ٨٤ جنيها شهريا فى أول يولية سنة ٢٠٠١ أى زيد هذا الحد بنسبة ١٤٠ ٪ وبقيمة مقدارها ٤٩ جنيها شهريا بينما ظل الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ثابتا بواقع ٤٥ جنيها شهريا منذ عام ١٩٩٤ وكان من نتيجة ذلك أن نسبة كبيرة من معاشات العاملين بالقطاع الخاص وذويهم كانت تربط فى حدود الحد الأدنى للمعاش وقدره ٤٠ جنيها شهريا نتيجة اشتراكهم على أساس الحد الأدنى للأجر.

٣- تلاحظ انتشار هذه الظاهرة أيضا بالنسبة لأصحاب الأعمال حيث إن نسبة كبيرة منهم تقوم بأجراءالاشتراك عن نفسها فى نظام التأمين الاجتماعى المطبق على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم على أساس أدنى فئات الاشتراك وكانت تقدر بواقع ٥٠ جنيها وقد أدى ذلك إلى أن معاشاتهم كانت تربط فى حدود الحد الأدنى وقدره ٣٥ جنيها شهريا .

قواعد آلية

تم تعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى خلال عام ٢٠٠١ لتلافى الظاهرة المشار إليها ووضع قواعد آلية لتطوير الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى بالنسبة للعاملين ، وكذا تطوير الحد الأدنى لفئات الاشتراك بالنسبة لأصحاب الأعمال **وفقا للآتى :**

١- ساوى القانون بين فئات العاملين بمختلف القطاعات فى شأن تحديد الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى وعرف هذا الحد بالحد الأدنى المنصوص عليه بجدول التوظف الخاص بالعاملين بالحكومة فنص على أن " **يراعى فى الأجر الأساسى بالنسبة لجميع فئات العاملين المشار إليهم ما يأتى** :

أ- ألا يقل عن الحد الأدنى الوارد بجدول التوظف للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة .

ب- ألا يزيد على ٣٠٠ جنيه سنويا

ج- وإذا كان الأجر كله محسوبا بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجرا أساسيا بمالا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه



بالبند ب "

ثم أضاف القانون حكما جديدا يفيد تطوير الحدين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك الأساسي سنويا نتيجة ضم العلاوات الخاصة فنص بالآتى : " **ويزاد الحدان الأدنى والأقصى المشار إليهما فى البندين أ،ب بقيمة العلاوات الخاصة منسوبة إلى كل منهما وذلك فى التواريخ المحددة لضمها " ومن مقتضى ذلك تطور الحدين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك الأساسى وفقا للآتى :**

تطور الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى :

- ٨٤ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠١
- ٨٧.٥ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٢
- ٩١ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٣
- ٩٤.٥ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٤
- ٩٨ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٥
- ١٠١.٥ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٦

أى أن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص سيزيد سنويا بنسبة ١٠٪ من العلاوة الخاصة منسوبة إلى الحد الأدنى المنصوص عليه بجدول التوظف الوارد بنظام التوظف المطبق على العاملين بالحكومة وقدره ٣٥ جنيها شهريا شأنهم فى ذلك شأن العاملين بالحكومة والقطاع العام .

تطور الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى:

- ٦٠٠ جنيه شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠١
- ٦٢٥ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٢
- ٦٥٠ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٣
- ٦٧٥ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٤
- ٧٠٠ جنيه شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٥
- ٧٢٥ جنيها شهريا اعتبارا من أول يولية ٢٠٠٦

مع مراعاة أنه إذا مازاد الأجر الأساسى عن الحد الأقصى المشار إليه فإن القدر الزائد عن الحد الأقصى يضم إلى أجر الاشتراك المتغير بمراعاة الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير وقدره ٥٠٠ جنيه شهريا وهو حد ثابت لتطور الحد الأدنى لفئات اشتراك أصحاب الأعمال :

تقضى التعديلات الجديدة التى أدخلت على قوانين التأمين الاجتماعى خلال عام ٢٠٠١ بأن يستبدل بالجدول المرفق بقانون التأمين على أصحاب الأعمال بتحديد الدخول الشهرية التى تؤدى على أساسها الاشتراك جدول آخر يحدد الحد الأدنى لفئات دخل الاشتراك بـ ١٠٠ جنيه شهريا بدلا من ٥٠ جنيها ويرفع الحد الأقصى لفئات دخل الاشتراك إلى ١٠٠٠ جنيه بدلا من ٩٠٠ جنيه .

وقد ذيل هذا الجدول بملاحظات تضمن تطوير الحدين الأدنى والأقصى لفئات دخل الاشتراك بربطها بالحدين الأدنى والأقصى لأجور العاملين ، كما تضمنت أحكام القانون الضوابط التى تحكم تحديد فئة الاشتراك وذلك وفقا للآتى :

١- بالنسبة لتطوير الدخل تقضى ملاحظات الجدول بالآتى :

أ- لوزير التأمينات بقرار يصدره زيادة شرائح دخل الاشتراك الشهرى وذلك بما لا يجاوز مجموع أجر الاشتراك الأساسى والمتغير وفقا لقانون التأمين الاجتماعى المطبق على العاملين .

ب- تلغى تباعا فئات دخل الاشتراك التى تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى فى قانون التأمين الاجتماعى المطبق على العاملين .

٢- بالنسبة للضوابط التى تحكم تحديد فئة الاشتراك تقضى الأحكام المعدلة بأن يؤدى المؤمن عليه الاشتراكات على أساس دخل الاشتراك الذى يختاره من بين الدخول الواردة بالجدول المرفق بالقانون ويراعى فى تحديد هذا الدخل ما يأتى :

أ- ألا يقل عن أكبر أجر اشتراك شهرى مسدد على أساسه اشتراكات العاملين لديه المنتفعين بأحكام قانون التأمين الاجتماعى المطبق على العاملين .

ب- ألا يقل عن أجر اشتراكه الأخير إذا كان قد سبق التأمين عليه كعامل .

ج- ألا يقل دخل اشتراكه الشهرى عن المتوسط الشهرى لدخله السنوى المتخذ أساسا لربط الضريبة عن السنة السابقة .

ثانيا : تلقت المجلة العديد من الشكاوى المقدمة من بعض العاملين الذين يعملون بعقود مؤقتة أو عرضية بجهات حكومية وتمتنع هذه الجهات عن إجراء التأمين عليهم ، وتستند فى ذلك إلى أن أحكام قانون التأمين الاجتماعى حددت أجر الاشتراك بالأجر المنصوص عليه بجدول التوظف وقد جاء جدول التوظف خاليا من تحديد الأجر بالنسبة للعاملين المؤقتين والعرضيين حيث إن الأجور الواردة بالجدول تخص العاملين المعينين على وظائف دائمة .

وقد تم تلافى هذه الظاهرة بموجب التعديلات التى أدخلت على قوانين التأمين الاجتماعى خلال عام ٢٠٠١ وذلك بإعادة صياغة الحكم الذى يعرف أجر الاشتراك الأساسى بالنسبة للعاملين

بالحكومة ليشمل تعريف أجر العاملين الدائمين وكذلك العمالة العرضية والمؤقتة ، **وذلك وفقا للآتى:**

" يقصد مبدأ أجر الأساسى الأجر المنصوص عليه بالجداول المرفقة بنظم التوظف بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المنصوص عليها بالبند (أ) من الماد (٢) وما يضاف إليه من علاوات خاصة أو الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يضاف إليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التى تعتبر جزءا من الأجر المتغير وذلك بالنسبة للعاملين الذين تربطهم بالجهات المشار إليها علاقة تعاقدية أو عرضية بحسب الأحوال ونظرا لأن بعض الفئات التى تعمل بعقود مؤقتة أو عرضية بالجهات الحكومية والقطاع العام تتقاضى أجرها بالكامل بالإنتاج أو بالعمولة ولم يحدد لها أجر أساسى بالعقد ، لذلك رُئى معالجة هذا الوضع بإضافة حكم جديد بالتعديلات التى تمت خلال عام ٢٠٠١ يقضى بالآتى :

" إذا كان الأجر كله محسوبا بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجرا أساسيا بما لا يجاوز الحد الأقصى لهذا الأجر " .

انتفاع الفئات المحددة بأقصى قدر من زيادة المعاشات

ثالثا: الالتزام بالبعد الاجتماعى فى تقرير الزيادة الدورية للمعاشات :

من المعلوم أنه قبل استحداث نظام الأجر المتغير فى عام ١٩٨٤ كانت العناصر المتغيرة محصورة فى الحوافز والعمولات والوهبة وبعض البدلات وكان المعاش المحسوب عن الأجر الأساسى وهذه العناصر المتغيرة المحددة يعتبر وحدة واحدة ويدخل فى الوعاء الذى تحسب على أساسه الزيادة السنوية التى تقرر فى أول يوليو من كل عام .

هذا بالإضافة إلى أن قواعد حساب الزيادة تقضى بإضافة الزيادات السابقة على المعاش عند تحديد قيمة الزيادة اللاحقة وإضافة الزيادات للحد الأقصى ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيم المعاشات القديمة عن قيم المعاشات الحديثة نتيجة عدم الالتزام بالحد الأقصى للمعاش القديم عند تقرير الزيادة الدورية والالتزام بهذا الحد عند ربط المعاش بمناسبة التقاعد ، فبينما تطور الحد الأقصى لمعاش الأجر الأساسى من ٢٠٠ جنيه شهريا فى يولية ١٩٩٢ إلى ٤٤٠ جنيها شهريا فى يولية ٢٠٠٠ فإن القيمة الفعلية لبعض المعاشات القديمة تطورت من ٤٩٣.٢٥٠ جنيها فى يوليو ١٩٩٢ إلى أن بلغت ١١٥٣.٤٥٠ جنيها فى يوليو ٢٠٠٠ أى أن قيمتها الفعلية زادت بأكثر من الضعف عن الحد الأقصى للمعاش المستحق عن الأجر الأساسى الخاضع للزيادة السنوية .

لذلك رُئى أن يتضمن التشريع الجدى لزيادة المعاشات المعمول به اعتبار من ٢٠٠١/٧/١ القواعد التى تحد من التفاوت بين فئات المؤمن عليهم و المستحقين عنهم والتقريب بين الدخول المتفاوتة والالتزام بالبعد الاجتماعى حفاظا على التماسك بين طبقات المجتمع فجاءت أحكام القانون الجديد مشتملة على القواعد الآتية :

١- النص على أن تكون نسبة الزيادة بواقع ١٠٪ بحد أقصى ٦٠ جنيها شهريا لتتلاءم هذه الزيادة مع الحد الأقصى القانونى لمعاش الأجر الأساسى وقدره ٤٨٠ جنيها شهريا فى ٢٠٠١/٧/١

٢- ألا تقل الزيادة عن ١٠ جنيهات شهريا ، والهدف من ذلك هو أن تكون استفادة الطبقات محدودة الدخل بقدر أكبر من الزيادة المقررة للطبقات القادرة وتقريب الفجوة بين الحدين الأدنى والأقصى على المدى الطويل أو الحيلولة دون اتساعها .

الإجراءات اللازمة وحقوق المؤمن عليه فى تأمين إصابات العمل

■ **عبده مصطفى**

تشير الإحصائيات الى تزايد الشكاوى المقدمة من المؤمن عليهم الذين أصيبوا بإصابات عمل وتمت تسوية مستحقاتهم على أنها عجز طبيعى أو وفاة طبيعية وفقدوا بذلك حقوقا تأمينية كبيرة نتيجة للجهل بالإجراءات . فما هو موضوع الإجراءات والحقوق فى تأمين إصابات العمل وفقا لقانون التأمين الاجتماعى؟. يعتبر تأمين إصابات العمل أحد الدوافع الرئيسية لإنشاء نظم التأمين الاجتماعى فى العالم .. ويهدف هذا التأمين الى حماية القوى العاملة من المخاطر والإصابات التى تتعرض لها أثناء ممارستها للعمل وبسببه ، وتؤدى الى الانقطاع عن العمل وبالتالى توقف الدخل ، ومن أقدم الاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر فى هذا المجال الاتفاقية الدولية رقم ١٧ لسنة ١٩٢٧ بشأن التعويض عن حوادث العمل والاتفاقية الدولية رقم ١٨ لسنة ١٩٢٧ بشأن الأمراض المهنية.

وقد اهتم التشريع المصرى منذ زمن بعيد بحماية العامل المصرى من أخطار إصابات العمل وكان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن إصابات العمل بداية حقيقية للتشريعات التأمينية فى مصر والتى تطورت مع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واكتملت بصدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذى تضمن بابا كاملا فى تأمين إصابات العمل .

وتنقسم إصابة العمل وفقا للقانون المشار إليه الى ثلاثة أنواع:

-كل حادث يقع أثناء العمل أو بسببه أو يقع خلال فترة ذهاب العامل للعمل أو عودته منه بشرط عدم التوقف أو التخلف أو الانحراف عن الطريق الطبيعى لخط سيره من وإلى العمل.

-الإصابة بأحد الأمراض المهنية التى تنتج عن طبيعة المهنة التى يمارسها العامل والمحددة فى جدول الأمراض المهنية المرفق بالقانون وعددها ٢٩ مرضا مهنيا على سبيل الحصر والتى تبدأ بالتسمم بالرصاص ومضاعفاته وتنتهى بمرض الصمم المهنى.

الاجهاد أو الإرهاق الذى يؤدى الى الإصابة بأحد أمراض القلب ومضاعفاته ، والذى ينتج من بذل مجهود إضافى يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه، ويكون ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بإنجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم لإنجاز هذا العمل، بشرط أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية للإجهاد كافية لوقوع الحالة المرضية، وأن ينتج عن الإجهاد أو الإرهاق نزيف أو انسداد لشرايين المخ أو انسداد بالشرايين التاجية للقلب.

الإجراءات التي يجب اتباعها عند وقوع إصابة العمل

أولاً: بالنسبة للعامل

-إبلاغ صاحب العمل فور وقوع الإصابة داخل العمل أو خارجه.

- التوجه الى جهة العلاج

المحددة لعلاج الإصابات ومعه صورة بلاغ الإصابة التى يحصل عليها من صاحب العمل ومتابعة تعليمات العلاج.

-الاحتفاظ ببطاقة العلاج والمدون بها تواريخ التردد على مكان العلاج لتقديمها لمكتب التأمينات المختص أو صاحب العمل.

-إبلاغ قسم الشرطة المختص عن الإصابة إذا امتنع صاحب العمل عن تحرير بلاغ الإصابة ثم التقدم الى مكتب التأمينات المختص بطلب يرفق به محضر الشرطة المحرر والموضح به رقم وتاريخ تحرير المحضر.

-بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام يكتفى بتحرير محضر تحقيق إدارى عن الحوادث التى تقع داخل دائرة العمل.

ثانيا: بالنسبة لصاحب العمل

تقديم الإسعافات الأولية للمؤمن عليه فور وقوع الإصابة ولو لم تمنعه الإصابة من مباشرة العمل.

-نقل المصاب الى جهة العلاج.

-تحرير بلاغ الإصابة.

-إخطار مكتب التأمينات المختص بأصل بلاغ الإصابة بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص.

-إخطار قسم الشرطة المختص ببلاغ الإصابة خلال ٤٨ ساعة من الحادث ويكون البلاغ مشتملا على اسم المصاب وظروف الحادث والجهة التى نقل إليها للعلاج.

حقوق العامل المصاب

العلاج: يكون للمؤمن عليه المصاب حق العلاج الكامل حتى يشفى من الإصابة أو يثبت عجزه .. ويشمل العلاج خدمات الأطباء والأخصائيين والتحاليل وصرف الأجهزة التعويضية والتأهيل المهنى وصرف الأدوية وإجراء العمليات الجراحية.

تعويض الأجر: يصرف للمؤمن عليه تعويض أجر أثناء فترة الإصابة إذا حالت بينه وبين أداء عمله ويقدر التعويض بواقع الأجر الشهرى خلال فترة العلاج وذلك حتى شفائه أو ثبوت عجزه أو حدوث الوفاة وتعتبر فى حكم الإصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها.

مصاريف الانتقال: يستحق المؤمن عليه أثناء فترة الإصابة مصاريف الانتقال من محل الإقامة إلى مكان العلاج بالوسائل العادية إذا كان العلاج خارج المدينة وبوسائل انتقال خاصة إذا قرر الطبيب المعالج أن حاجة المصاب تتطلب الانتقال بوسائل انتقال خاصة سواء كان ذلك داخل المدينة أو خارجها.

-إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقل نسبته عن ٣٥٪ يستحق المصاب تعويضا من دفعة واحدة يقدر بنسبة العجز الذى تقرر من نسبة معاش العجز الكامل عن أربع سنوات.

-إذا نشأ عن الإصابة درجة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ٣٥٪ فأكثر ولم تصل إلى ١٠٠٪ استحق المصاب معاشا يساوى نسبة العجز الذى تقرر منسوبا الى معاش العجز الكامل المستديم.

-إذا ترتب على الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة استحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه معاشا تقدر قيمته بنسبة ٨٠٪ من متوسط الأجر الشهرى خلال السنة الأخيرة أو مدة الاشتراك إن قلت عن ذلك، ويزاد هذا المعاش بنسبة٥٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكما وذلك فى حال العجز أو الوفاة الذى كان سببا فى إنهاء خدمة المؤمن عليه.

الحقوق الإضافية

بالإضافة الى الحقوق السابقة قرر قانون التأمين الاجتماعى مزايا أخرى للمؤمن عليه الذى انتهت إصابته بالعجز الجزئى المهنى للخدمة أو العجز الكلى أو الوفاة هى :

التعويض الإضافى :والذى يستحق للمؤمن عليه الذى انتهت خدمته بالعجز الكامل المستديم أو العجز الجزئى الذى أدى الى إنهاء خدمته واستحقاق معاش ، أو الوفاة ويضاعف مبلغ التعويض الإضافى إذا لم يترك المؤمن عليه مستحقين فى المعاش ويكون حساب التعويض الإضافى بنسبة من متوسط الأجر السنوى وفقا لسن المؤمن عليه فى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق كما يصرف نصف قيمة التعويض الإضافى فى حالات العجز الجزئى.

منحة الوفاة: وتصرف هذه المنحة عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وتقدر بواقع شهر الوفاة والشهرين التاليين أى ثلاثة شهور وتلتزم بهذه المنحة الجهة التى كانت تصرف الأجر أو المعاش فإذا توفى المؤمن عليه وهو فى الخدمة التزمت بها جهة العمل وإذا توفى بعد المعاش التزمت بها الجهة التأمينية.

مصاريف الجنازة : يستحق المؤمن عليه عند وفاته صرف مصاريف الجنازة بواقع معاش شهرين بحد أدنى ٢٠٠ جنيه وتصرف مصاريف الجنازة للأرملة أو الأرمل أو لأكبر الأبناء فإذا لم يوجد تصرف لأى شخص يثبت قيامه بتكاليف جنازة المؤمن عليه.

شروط إعادة تقدير درجة العجز

أجاز القانون لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى طلب إعادة الفحص الطبى مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية حيث تتولى جهة العلاج إعادة تقدير درجة العجز فى كل مرة ولايجوز إعادة تقدير درجة العجز بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز إلا إذا صدر قرار استثنائى من وزير التأمينات بإطالة مدة إعادة التقدير وذلك فى الحالات التى يثبت طبيا حاجتها لذلك، ويوقف صرف معاش العجز اعتبارا من أول الشهر التالى للتاريخ المحدد لإعادة الفحص الطبى إذا تخلف صاحبه عن إعادة الفحص الذى تطلبه جهة العلاج أو الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى فى الموعد الذى تخطره به ويستمر إيقاف صرف المعاش حتى يتقدم صاحبه لإعادة الفحص فإذا أسفرت نتيجة الفحص عن نقصان فى درجة العجز عن النسبة السابقة اعتبرت النسبة الجديدة أساسا للتسوية اعتبارا من التاريخ الذى كان محددا لإعادة الفحص الطبى وإذا زادت درجة العجز نتيجة لإعادة الفحص اعتبرت النسبة الجديدة أيضا أساسا للتسوية اعتبارا من تاريخ إعادة الفحص.

التحكيم الطبى

إذا أراد المؤمن عليه اللجوء للتحكيم الطبى فعليه أن يتقدم بطلب إعادة النظر فى قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل أو بعدم إصابته بمرض مهنى وذلك خلال شهر من تاريخ أخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته ويقدم الطلب الى مكتب التأمينات المختص مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره مع أداء رسم التحكيم المقرر.

ويقوم مكتب التأمينات المختص بإحالة الطلب الى لجنة التحكيم وإخطار المصاب بقرار التحكيم الطبى بكتاب موصى عليه خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وصول الإخطار.

وفى الختام نأمل أن نكون قد وفقنا فى إلقاء الضوء على هذا الموضوع الهام الذى يشغل بال الكثيرين وأجبنا عن كافة التساؤلات المتعلقة به فى شأن الإجراءات اللازمة والحقوق المترتبة عند حدوث الإصابة حتى لايترتب على الجهل بهذه الإجراءات سقوط حقوق الكثيرين من المؤمن عليهم سواء من حيث اعتبار الإصابة إصابة عمل أو فى المهلة المحددة للتحكيم الطبى أو إعادة الفحص، مما يترتب عليه الكثير من الشكاوى والمشاكل التى تجد صعوبة فى حلها.

نقابيات



بقلم : محمود دبور

التنظيمات النقابية بين الجباية .. والحماية !!

خلال مسيرة تاريخية حافلة بالنضال، حصلت التنظيمات النقابية على عديد من الحقوق، حفلت بها تشريعات وقوانين، أوجبت مشاركة اللجان النقابية للإدارات فى عديد من الاختصاصات، وفى عديد من اللجان، وأصبح واجبا على كل نقابى وهو يمارس دورا نقابيا، أن يهجر موقع"أنا" بكل مايعنيه من رغبة فى الجباية والابتزاز والتربح، إلى موقع"نحن" بكل ماتعنيه من رعاية لجميع العاملين، ورجوع مستمر إلى مشورتهم، وتجنب تام لتوريطهم فيما لايرضون، وتسلح بالدراسات الجادة والمتخصصة فى أمور العمل والعاملين، حتى إذا قال سمع الآخرون لرأيه، وتمسك بالسلوك اللائق بالقائد النقابي، الذى مهما تطور وضعه فإنه يبقى بسيطا إلا من الكبرياء، واضحاً إلا من الحفاظ على السر، متسامحا إلا فى حق زملائه، وعمله ووطنه، واعيا يقفل النوافذ فى وجه رياح الحقد، ويتجه بكل طاقته إلى المستقبل الأفضل بالإرادة الواعية التى تنطلق دون تعجل، وتمضى فى غير قلق!!.

ومن الجدير بدراسة النقابي، الاحاطة بتشريعات عديدة أعطت التنظيمات النقابية العمالية صلاحيات واختصاصات، وأحاطتها فى أدائها بسياج من الحماية والضمانات . .

(١) ففى مجال الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية:

نصت المادة ٥١ من القانون ٤٨ لسنة٩٧٨ على أن :"يضع مجلس الإدارة بالاشتراك مع اللجنة النقابية نظاما للرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين بالشركة، وذلك بمالايقل عن الخدمات المقررة فى قانون العمل ، وقانون التأمينات الاجتماعية ، وقانون النقابات".

وهذا يعنى عدم الاكتفاء بالخدمات التى جاءت بها قوانين العمل والنقابات والتأمين الاجتماعى ، بل يعنى دفع التنظيم النقابى بالمشاركة مع الإدارة إلى التفاوض الجماعى لدراسة تقرير مزايا أفضل، يمكن أن تكون موضع عقد عمل مشترك لمدة سنوات يحددها الاتفاق.

(٢) وفى مجال المزايا العينية:

نصت المادة ٤٣ من ذات القانون على أن :"يضع مجلس الإدارة بالاشتراك مع اللجنة النقابية للشركة نظاما للمزايا التى يجوز منحها لبعض العاملين الذين تقتضى طبيعة أعمالهم تقرير هذه المزايا، وذلك طبقا للقواعد والضوابط التى يقررها فى هذا الشأن".

وهذا النص-أيضا- يدعم وسيلة"المفاوضة الجماعية" بين النقابة والإدارة، بحيث تصبح المزايا العينية موضوعا لمفاوضات جماعية تسفر عن عقد عمل مشترك بين الإدارة والنقابة.

(٣) وفى مجال شئون العاملين:

نص القانون على أن تُشكّل فى كل شركة بقرار من رئيس مجلس الإدارة لجنة أو أكثر لشئون العاملين، وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية يختاره مجلسها".

كما نص القانون على أن توصيات اللجنة إذا كانت موضع اعتراض من رئيس مجلس إدارة الشركة، وجب عليه أن يُبدى كتابة الأسباب المبررة لذلك، وأن يعيدها إلى اللجنة للنظر فيها فى ضوء هذه الأسباب، وحدد القانون للجنة شئون العاملين أجلا لايتجاوز شهرا لإعادة النظر فى توصياتها، فإذا انقضى هذا الأجل دون أن تُبدى اللجنة رأيها، اعتبر رأى رئيس مجلس الإدارة نافذا ، فإذا تمسكت اللجنة برأيها خلال هذا الأجل، يكون عليها أن تعيد توصياتها إلى رئيس مجلس الإدارة لعرضها على مجلس الإدارة خلال شهر ليتخذ مايراه بشأنها، ويعتبر قرار المجلس فى هذه الحالة نهائيا.

وبهذا ، فإن القانون قد حدد جهة تحكيم فى حالة الخلاف بين لجنة شئون العاملين ورئيس مجلس الإدارة، ألا وهى مجلس إدارة الشركة.

كما أوجب القانون أن :"تعلن القرارات التى تصدر فى شئون العاملين فى نشرة يصدر بتنظيم توزيعها، **وتعليقها فى لوحة الإعلانات قرار من رئيس مجلس الإدارة**".

وبهذا أصبح كل مايمس العاملين متاحا ومعلنا للجميع دون تعتيم أو إخفاء!.

(٤) وفى مجال التقارير الدورية:

وضع القانون نظاما متكاملا وعادلا فى وضع التقرير، وفى علنيته، وفى التظلم منه.

فلم يعد التظلم يوجه إلى رئيس مجلس الإدارة، وإنما أصبح التظلم يوجه إلى لجنة التظلمات التى تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقرير، وعضو تختاره اللجنة النقابية بقرار من مجلس إدارتها.

ويتم تقديم التظلم من العامل خلال عشرين يوماً من تاريخ إعلان التقرير.

(٥) وفى مجال الجزاءات:

حدد القانون أنواع الجزاءات، وإجراءات توقيعها، ولم يعد التظلم من الجزاء حقا للسلطة الأعلى ممن له حق توقيع الجزاء، ولكن أصبح التظلم يوجه إلى لجنة، حيث نص القانون على أن تعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر فى هذه التظلمات،ويكون من بين أعضائها عضو تختاره اللجنة النقابية.

(٦) وفى مجال اللجان الثلاثية المختصة بنظر حالات الفصل من الخدمة:

وهى اللجان التى تتكون من ممثل لصاحب العمل أو الشركة وممثل لوزارة القوى العاملة، وعضو من التنظيم النقابي، والتى نص القانون على ضرورة أن تعرض عليها جميع حالات الفصل من الخدمة قبل توقيع هذا الجزاء، وإلا اعتبر القرار باطلا على الرغم من أن رأيها استشاري، وقد توسع القانون فى اختصاص هذه اللجان بحيث أصبح العرض عليها واجبا قبل احالة العامل إلى المحكمة التأديبية، وذلك بالنسبة إلى بعض الوظائف التى كان قرار الفصل بالنسبة لها من اختصاص المحاكم التأديبية بدون العرض على اللجان الثلاثية.

•••

وإذا كان القانون قد منح التنظيمات النقابية مزيدا من الصلاحيات داخل المنشآت، فإنه لم يتركها عرضة للعصف بها وبقياداتها، وإنما أحاطها بسياج من الحماية والرعاية.

فالمادة ٤٨ من قانون النقابات العمالية ٣٥ لسنة١٩٧٦ تقضى بعدم جواز فصل عضو فى مجلس إدارة المنظمة النقابية أو نقله أو توقيع جزاء عليه إلا بناء على قرار أو حكم من السلطة القضائية المختصة، وهذه السلطة القضائية هى المحكمة التأديبية طبقا للمادة الأولى من القانون رقم١٤٢ لسنة١٩٦٣ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية على أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية.

وبمقتضى هذا القانون فإنه لايجوز لصاحب العمل فصل القائد النقابى أو نقله أو توقيع جزاء عليه ، وإنما يتعين إبلاغ النيابة الإدارية لتتولى إجراءات المحاكمة أمام المحكمة التأديبية إن كان لها محل.

فإذا خالف صاحب العمل هذه الإجراءات وقع القرار-إن كان فصلا من العمل-باطلا، أى معدوم الأثر، بمعنى أن علاقة العمل تظل مستمرة ومنتجة لآثارها، ويصبح حق العامل المفصول فى أجره واجبا، وإلا عوقب صاحب العمل بمقتضى المادتين ٤٧، ٢٢٢ من قانون العمل.

فضلا عن حق العامل المفصول فى اللجوء إلى القضاء المستعجل – وبدون رسوم قضائية-لتمكينه من مباشرة عمله باعتبار أن موقف صاحب العمل المتعنت يشكل عقابا ماليا للعامل يختص القاضى المستعجل بازالته . . وإلى جانب ذلك فإن للعامل الحق فى المطالبة بتعويضات أمام المحاكم عما أصابه من أضرار نتيجة الفصل الباطل، ويكون ذلك أيضا بدعوى معفاة من الرسوم القضائية .. بل إن عضو النقابة فى القطاع العام أو الخاص إذافصل تأديبيا بغير اتباع القواعد والإجراءات التى أوجبها القانون، فإنه يستطيع رفع جنحة مباشرة ضد صاحب العمل أو ضد المدير المسئول بالشركة.

•••

إن التنظيمات النقابية ، وقد حصنها القانون بضمانات لحمايتها من اى تنكيل أو تهديد، ومنحها صلاحيات فى جميع مجالات العمل، فإن عليها أن تحمل رسالتها بإصرار لايلين على القضاء على "غربان" الفساد، وأن ترتفع إلى مستوى المشاركة فى اتخاذ القرار، وسن القوانين، لتصبح مصر-بحق- حديقة تزهر وتزدهر بكل حقوق الإنسان!!.

والإرادة الواعية للنقابيين هى أجراس اليقظة فى التعامل مع دورهم النقابي، بموضوعية نبعد فيها عن البلاغات الخطابية، والحماسة الشعارية، لنكون بحق مواطنين كباراً فى وطن كبير!!.



الدين والحياة

مكارم الأخلاق من سمات المسلم

د. لطفى السيد صالح قنديل

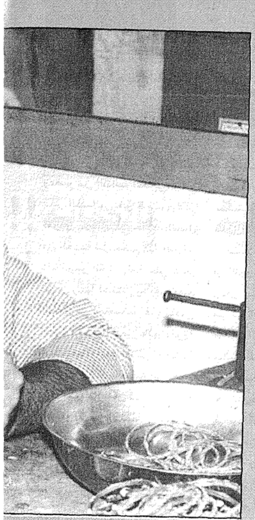
الإسلام دين الإنسانية السمحة والمروءة الكاملة ، جاء برسالته سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليرفع قدر الإنسان وليعلى مكانته فى الوجود ، وليبعث الأمن والطمأنينة والسعادة فى حياة الناس ، ولذلك حث أتباعه على التحلى بمكارم الأخلاق والتمسك بكل ما هو شريف ونبيل من صفات وخصال .. وقد أبانت مبادئه الرفيعة أن الإنسان مهما أوتى من ثراء ومال ، وبلغ ما بلغ من جاه ومنزلة لا يستطيع أن يرضى جميع الناس ويسعهم ، ولكنه يستطيع ذلك بطلاقة الوجه وحسن الخلق والتبسط معهم عند اللقاء ، فقد روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم فسعوهم بأخلاقكم " فحسن الخلق يبعث على الألفة بين الناس ويعمل على إشاعة المحبة بينهم لأنه يحمل الإنسان على التنزه عن العيوب والبعد عن المعاصى والآثام والذنوب ، والتحلى بمكارم الأخلاق من حسن المقال وطيب العشرة والتلطف فى معاملة الناس.

وقد جمع الحق تبارك وتعالى مكارم الأخلاق فى آية قصيرة أمر بها حبيبه ورسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال عز وجل "خذ العفو وأمر بالمعروف وأعرض عن الجاهلين " (سورة الأعراف أية رقم ١٩٩) ووضح الإمام جعفر الصادق رضى الله عنه معنى هذه الآية الكريمة فقال " أمر الله نبيه بمكارم الأخلاق فى هذه الآية ، وليس فى القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق من هذه الآية " .

كما أوضح الإمام القرطبى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع لأحد صحابته رضى الله عنهم مكارم الأخلاق فى هذا الحديث الشريف وهو سيدنا جابر بن سليم " قال جابر بن سليم أبو هرى الهجيمى " ركبت قعودى ثم أتيت إلى مكة ، فطلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإذا هو جالس عليه برد من صوف فيه طرائق حمرة ، فقلت : السلام عليك يا رسول الله ، فقال وعليك السلام فقلت : إنا معشر أهل البادية قوم فينا الجفاء ، فعلمنى كلمات ينفعنى الله بها ، قال : أدن ثلاثا ، فدنوت ، فقال : أعد على ، فأعدت عليه ، فقال : اتق الله ، ولا تحقر من المعروف شيئا ، وأن تلقى أخاك بوجه منبسط ، وأن تفرغ من دلوك فى إناء المستسقى ، وإن امرؤ سبك بما لا يعلم منك فلا تسبه بما تعلم فيه ، فإن الله جاعل لك أجرا وعليه وزرا ، ولا تسبن شيئا مما خولك (أى أعطاك ومنحك) الله تعالى " . قال أبو جرى : فوالله ما سببت بعده شاه ولا بعير". هذه منارات على طريق الهدى والفلاح ترشد المرء إلى أن يكون دائما خيرا هينا لينا باشا ودودا مع إخوانه من بنى الإنسان بعيدا كل البعد عن الأذى منزها لسانه عن السباب والقول السىء مع احتمال الناس وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : إن من أحبكم إلى وأقربكم منى مجلسا يوم القيامة أحسانكم أخلاقا ، وإن من أبغضكم إلى وأبعدكم منى يوم القيامة ، الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون ، قالوا يا رسول الله : فما المتفيهقون ؟ قال : المتكبرون " .

فالمسلم شيمته دائما التحلى بمكارم الأخلاق قولا وعملا وسلوكا ، ويبتعد أبدا عن سفا سف الأمور ورزائلها لأنه دائما عالى الهمة يقصد رضا الله تبارك وتعالى والاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم الذى قال له ربه عز وجل "وإنك لعلى خلق عظيم "

(سورة القلم أية رقم ٤) وذلك حتى يسعد الإنسان فى الدنيا ويفوز بالرضا والقبول فى الآخرة ، ويعم المجتمع الحب والتعاون والتآخى .







تصوير: أحمد عبد العال

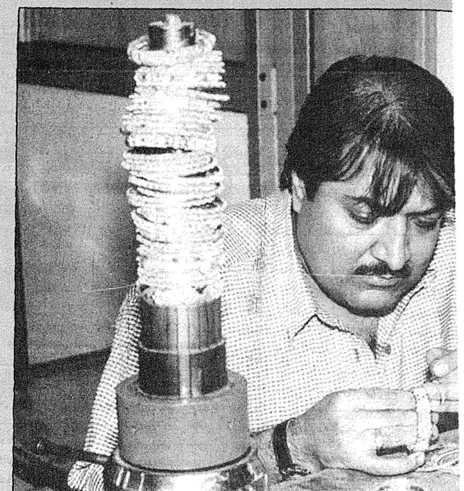
صناعة الذهب ف

تحقيق: **مروى بدر الدين**

منذ قديم الأزل والذهب فى مصر يعتبر من أهم الصناعات والسلع . . وهو دليل على الفن والذوق والجمال ، كما أن للذهب عند قدماء المصريين قدسيته الخاصة، فقد تمثلت فيه روح الآلهة، ووضع فيه جثمان الملوك . وبعد مرور السنوات والقرون مازال الذهب يحمل نفس جاذبيته ورونقه.

وقد أثارت الاكتشافات الكبيرة مؤخرا للذهب فى الصحراء الشرقية انتباه الكثيرين خاصة وأن التقارير أكدت أن الاكتشافات سوف تضع مصر فى مرتبة متقدمة عالمياً بالنسبة لأكثر دول العالم إنتاجا للذهب.

ومن جانبنا نحن فقد تصورنا أن أحوال صناعة الذهب سوف تنتعش وأن التجارة ستتحسن ، ولذلك توجهنا إلى تجار وصناع الذهب ، لنتعرف على آرائهم وأحلامهم لهذه الصناعة، لكننا فوجئنا بإحباط شديد ، وأسي، لما وصلت إليه أحوال صناعة الذهب، بعد أن كان الاستثمار فى الذهب أحد أنجح وسائل



...ى مصر.. مهددة بالانقراض !!

الاستثمار فى مصر،

أما الآن .. فالصناعة تشكو من الكساد .. فضلا عن تهريب المشغولات الذهبية إلى داخل البلاد .. وهذا ما أكدته حالات التهريب التى ضبطت مؤخرا ، وضريبة المبيعات ، والجمارك

وفى جولة مع صناع وتجار الذهب فضفضوا لنا بهمومهم بعد أن أصبحوا يشعرون أنه لا أحد يسمعهم . . ولا أحد يدرك مشاكلهم!!.

فى البداية كان حديثنا مع **المهندس هانى جيد** صاحب ورشة تشغيل مصوغات ذهبية ، وقد أكد أن أكبر مشكلة تواجه صناعة الذهب الآن هى **"ضريبة المبيعات"** حيث إن هذه السلعة فى كل مرحلة من مراحل تداولها "تصنيع وتجارة" تخضع للضريبة العامة على المبيعات بواقع ١٠٪ من قيمتها عند التصنيع، و١٠٪ من القيمة المضافة فى مرحلة التجارة "جملة وتجزئة" وهذا أمر غير طبيعى ، فالمشغولات الذهبية لاتعد سلعاً قابلة للاستهلاك، بل أن مايستهلك منها لايتجاوز أكثر من قيمة الصياغة التى تمثل قيمة ضئيلة جدا بالمقارنة بقيمة الخامة.

كما أن نشاط صياغة الذهب أو إعادة صياغته لايعد تصنيعا، أو خلقاً ، أو تحويلا للمادة، بل أن هذا النشاط لايزيد عن كونه تحويلا فى شكل الصياغة ، وعلاوة على ذلك فالذهب مادة غير قابلة للفناء، ومن الخطأ اعتبار الذهب مثل باقى السلع كالثلاجة والتليفزيون، أو حتى المعادن الأخرى.

إن قرار مصلحة الضرائب بتحصيل ضريبة المبيعات على الذهب، عيار ٢١ فاكثر "على اعتبار أن معدل دورانه ٤دورات فى السنة" والذهب عيار ١٨ فاقل" على اعتبار أن معدل دورانه ثلاث دورات فى السنة" .. هذا القرار يعتبر منقوصاً ، لأن الدوران هنا مقصور على سنة واحدة فقط، وكان الذهب يفنى بعد ذلك ، مع أن نفس الذهب الذى يتم تشغيله هو ذهب الأجداد والآباء والأجيال المتوارثة له من قديم الأزل، والذى كان موجودا قبل إنشاء مصلحة الضرائب على المبيعات والذى سيبقى هو نفسه تتوارثه الأجيال القادمة.

الضريبة على المبلغ المضاف

ويضيف سيد الشرقاوى"تاجر ذهب" وسكرتير عام مساعد شعبة المصوغات والمجوهرات قائلا: إنه من الضرورى أن يعاد النظر فى هذه المغالات المفروضة من قبل ضرائب المبيعات ، وذلك بأن يتم تطبيق المحاسبة الضريبية على المبلغ المضاف للمادة الخام(المصنعية+الربح) ، حيث إنه منذ أن تم تطبيق القانون ١١ لسنة٩١ -الخاص بهذا الشأن-فإن مهنة المصوغات فى ركود وكساد ، كما أنه يشجع النفوس الضعيفة على الغش، والتهرب الضريبى.

ويشير أحمد إبراهيم عفيفى مقرر شعبة المصوغات والمجوهرات إلى ملحوظة هامة، وهى أن هذا القانون قد نص على ساعات اليد والجيب أو مثلها من الذهب والفضة والبلاتين، ولم ينص على المشغولات الذهبية ، ومع ذلك فقد جرى العرف أن تشترك المصوغات فى هذا القانون وأصبح العرف هو السائد وتداخلت نصوص القانون.

سوق رسمى للذهب

ويضيف عبد الله زعزع مدير إدارة التجارة الداخلية بالاتحاد العام للغرف التجارية أن ضريبة المبيعات الآن تعتبر من أكبر مشاكل تجارة الذهب فى مصر، وقد حاولناحل هذه المشكلة مع مصلحة الضرائب وعقدنا أكثر من ١٢اجتماعا بهذا الخصوص مع طلعت همام رئيس المصلحة ولكن للأسف لم يحدث أى تقدم ، وهكذا تم تحصيل ضرائب المبيعات حتى الآن على أكثر من١٥٠ألف طن ذهب ، وهذا الرقم أكبر من كمية الذهب الموجودة بمصر كلها ، بل الموجودة بالشرق الأوسط كله، مع العلم أن حجم الذهب المتداول فى مصر يتراوح بين٢٥٠ إلى ٣٠٠طن ، والمشكلة هى أن الحكومة تتعامل مع الذهب كسلعة، مع أنه يعامل فى العالم كله على أساس أنه نقود، وأنه يمكن إضافته لشهادات الادخار فى البنوك جنباً إلى جنب مع شهادات الادخار الدولارية وشهادات الادخار بالجنيه المصرى.

كما يجب إقامة سوق رسمى للذهب فى مصر ، لأننا الدولة الوحيدة فى العالم التى لاتملك سوقاً رسمياً للذهب، هذا السوق يمكن أن يحكم أسعار المشغولات ومن خلاله نستطيع أن نعرف كمية الذهب المتداول ، وبالتالى يمكننا

دراسة الأوضاع الحقيقية لصناعة الذهب فى مصر .

معارض في الخارج

ويقول رفيق عباس صاحب ورشة مصوغات ذهبية إن دفع ضريبة المبيعات عند الدمغ -وقبل البيع- يسبب مشاكل سيولة مالية لدى الصناع، لأن المصنع يبيع للتاجر بالأجل.

فإذا لم يتم بيع الذهب المشغول لأى سبب من الأسباب وأهمها تخلف الموضة . فإن هذا الذهب يعاد صياغته ليلائم الموضة الجديدة ومن هنا تدفع الضريبة مرة أخرى عند دمغ المشغولات الجديدة المصنوعة من تكسير الذهب الباقى من السوق والذى سبق أن تم دفع الضريبة له، ولم يتم بيعه، فإذا تم حساب طريقة الدفع نكتشف أن كل ٢٠ كيلو ذهب يذهب للمصلحة للدمغ فإن المصلحة تتلقى من المصنع ماقيمته كيلو ذهب ، ولذلك يجب احتساب ضريبة المبيعات على أساس القيمة المضافة، وليس على الذهب الخام وذلك لإنقاذ صناعة الذهب وصانعيه من الإفلاس ، وخاصة بعد أن بدأ تجار الذهب يلجأون لشراء الذهب المشغول المستورد لأن سعره أقل بكثير من مشغولات الصناعة المحلية،بسبب الرسوم العالية التى تفرض على الصناعة المحلية،والتى هى غير موجودة فى الدول المجاورة المنتجة للذهب مثل إسرائيل وتركيا .. وهما يسيطران الآن على تصدير"خراطيش" الذهب الفرعونية إلى الدول الأوروبية وأمريكا.

ولسنا ننكر أن صناعة الذهب فى مصر تعتبر متخلفة عن صناعته فى العالم كله بسبب الإجراءات الحكومية المتعسفة فى التعامل مع الذهب كضريبة المبيعات والجمارك المرتفعة، ومن المؤكد أن التمادى فى تلك الإجراءات سوف يؤدى بتلك الصناعة إلى الاندثار والزوال، بعد أن أغلق عدد كبير من الصناع"ورش" تصنيع الذهب الخاص بهم، وحولوا نشاطهم إلى تجارة أو صناعة أخرى ، وهذا الركود كاف لقتل هذه الصناعة المهمة غاية الأهمية للاقتصاد المصرى .

ونحن كصناع ذهب نريد عمل بعثات ومعارض فى الخارج لتطوير الصناعة وزيادة التسويق ، غير أن إمكانيات الصناع لاتمكنهم من ذلك .

الكساد في سوق الذهب!!

ويؤكد جمال سعيد أحد تجار الذهب أن الذهب قد فقد عرشه كأفضل وسيلة استثمار نتيجة لارتفاع سعره بعد فرض ضريبة مبيعات عالية، وتذبذب سعره فى البورصات العالمية، وكذلك لوجود وسائل استثمار جديدة نافست الذهب بشدة وجذبت المستثمرين نحوها لتحقيقها أرباح عالية لهم مقارنة بالذهب، وضريبة المبيعات تعد أحد أهم أسباب الكساد فى سوق الذهب، فبعد أن كانت الضريبة على الجرام١٨قرشا أصبحت حاليا١٢٦ قرشا على الجرام عيار ٢١ .. و١٥٢ قرشا على الجرام عيار ١٨ بما يعنى أن ضريبة المبيعات على كيلو الذهب أصبحت ١٥٠٠ جنيه، وأن الضريبة على ٢٠ كيلو ذهب هى ثمن كيلو واحد ، الأمر الذى رفع تكلفة الذهب بدرجة كبيرة، خاصة بعد احتساب المصنعية على الجرام، والتى تتراوح بين ٣ إلى ٤جنيهات الأمر الذى اضطر معه التجار لزيادة التكلفة على المشترين حتى يتمكنوا من تحقيق ربحية .. وفى النهاية اضطر المشترون للهروب من السوق وكان هذا وراء حالة الكساد.

عيار ٢١ أفضل

ويرد فيكتور باسيلى عبده أحد تجار الذهب بشبين الكوم أن الذهب لم يعد الوسيلة المفضلة للاستثمار، بعد انخفاض هامش الربح الناتج عن تجارته، وأن وجود وسائل استثمار أخرى تحقق مزيدا من الربحية للمستثمر ، قلل الاعتماد على الذهب بدرجة كبيرة ، ففى الماضى كان المواطن العادى يفضل اقتطاع جزء من أمواله لشراء الذهب، وكان باستطاعته شراء كميات كبيرة بأموال قليلة والآن تغيرت الصورة بعد ارتفاع السعر فى الخارج والداخل ، ووجود ضريبة المبيعات والمصنعية العالية التى أدت لتحقيق بعض الخسائر.

وبالنسبة للذهب الذى يدمغ بأقلام دمغة مقلدة هو ليس مغشوشاً ، وإنما كان الهدف من غش الدمغة هو التهرب من ضريبة المبيعات العالية.

إن الذهب عيار ٢١ هو الأفضل للشراء بهدف الاستثمار ، نظرا لانخفاض مصنعيته بما قد يحقق ربحية للمستثمر .. والذهب رغم كل شيء مازالت مزاياه باقية كسلعة مرتجعة يسهل التصرف فيها فى أى وقت، بجانب كونه وسيلة ادخار مناسبة يصعب نفسيا على السيدات بيعها فى حالة الحاجة للأموال.

تشريع لتخفيض الجمارك

وبخصوص موضوع تهريب الذهب من الجمارك، يتحدث شريف السرجانى رئيس شعبة المصوغات الذهبية ، قائلا:

لايمكن أن ننكر أن السوق المصرية بها الكثير من الذهب المهرب من الجمارك ولذلك فنحن نطالب بتشريع يخفض الجمارك على الذهب المشغول أو النصف مصنَّع ، وأن يتم التعامل مع المستورد بإجراءات أكثر سهولة على أن يكون حساب الجمارك على المصنعية وليس على خام الذهب، حيث إن خام الذهب معفى أصلا من الجمارك، والمبالغة فى الجمارك تشجع الكثيرين على التهرب منها، حيث إن تكلفة إدخال كيلو الذهب إلى مصر بالطرق المشروعة تبلغ بين ٨٠٠جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه ، فى حين لاتتعدى تكلفة دخوله عن طريق التهريب ٢٠٠جنيه!!.

ويجب أن نبدأ من الآن إعادة النظر فى الجمارك المفروضة على الذهب المستورد، وخاصة مع تطبيق الجات، كما يجب أن نعلم الناس اللجوء إلى الطرق الشرعية فى البيع والشراء.

وأهم الاقتراحات لتنظيم مسألة استيراد الذهب هى عدم السماح للأفراد بالاستيراد، وأن تخَوّل شركة مساهمة لذلك، وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها ليس لديهم أية أحكام قضائية فى موضوع التهريب، وأن تكون هذه الشركات لديها دفاتر معتمدة، وإذا اثبتت مباحث الأموال العامة أية محاولة للتهريب فمن حقها القيام بإغلاق هذه الشركة، وهذه الفكرة هى محل دراسة الآن، وهى تحتاج إلى تشريع جديد .

ومن المؤكد أن هذه الشركات سوف تنظم السوق كما أنها ستحصل على أرباح تضخ فى الاقتصاد المصري.

ومن جهة أخرى يجب تطوير صناعة الذهب فى مصر من خلال شراء آلات جديدة وتدريب العمال والكوادر الفنية الماهرة ، مما يعود بالنفع حتما على هذه الصناعة.

وهى النقطة التى تعانى منها مصر من عدم وجود الآلات الحديثة ومستلزمات الإنتاج لارتفاع الرسوم الجمركية وهروب العمالة الماهرة إلى دول الخليج بسبب الركود الحادث فى سوق الذهب المصرى ، كما أنه لاتوجد دولة فى العالم تجرى عمليات تحليل للذهب عند دخوله إلا مصر ، على الرغم من أنه مدموغ من بلد المنشأ ، وعليه رقم مسلسل مما ينفى أى شك فى مكونات الذهب، مع العلم أن حجرات التحليل فى المكاتب الخمسة للمصلحة على مستوى الجمهورية غير مجهزة نهائيا للتعامل مع الذهب ، وكلها أجهزة بدائية، وغير دقيقة التحليل، وغير منظمة ، ولايوجد نظام للأمن داخل المكاتب.

بالإضافة إلى تكسير الذهب لتحليله مما يشوه شكل المنتج، على الرغم من أن هناك أجهزة حديثة يمكنها تحليل الذهب بدون أخذ العينة، وهى موجودة داخل المصلحة لكنها لا تستخدم.

مدرسة لتخريج العمالة

ويستطرد السرجانى قائلا: كذلك من الضرورى عمل مدرسة لتخريج العمالة الماهرة للعمل فى سوق الذهب، والتى تستطيع منافسة

"البقية ص ٣٩ "

مع بداية شهر رمضان الكريم طالعنا التليفزيون كالعادة كل عام بعدد وفير من المسلسلات التى تشغل أذهان الناس وتثير الجدل على مائدة الحوار الدرامى عن هذه القضايا المطروحة وماتحويه الأعمال الفنية وزيادة الاهتمام على كافة الأشكال بالنسبة لهذا التوقيت بالتحديد"شهر رمضان" ولكن يستوقفنا عمل استطاع أن يلفت إليه الأنظار لأنه تناول قضية قد تكون مهمة جداً وأيضاً تمس مشاعر بعض الرجال وتؤلب حب الاستطلاع على هذا العالم الغامض والمثير وهو قضية تعدد الزوجات وماوراءها من مغزى لعديد من المشكلات.

■ جمال عمر

مسلسل الحاج متولى يثير قضية تعدد الزوجات

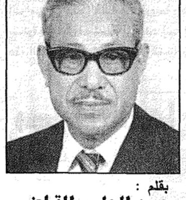
هذا المسلسل بما يحمل من جانب درامى ممزوج بقالب كوميدى ساخر حاول المؤلف"**مصطفى محرم**"أن يحد من وقع رد الفعل لدى الزوجات اللاتى يرفضن الزوجة الثانية وهكذا . . فحاول أن يداعب مشاعر المشاهد وأن يحاور ذهنه إلى الأفضل بجعل هذه التوليفة الكوميدية الدرامية ترضى كافة الأذواق بقدر مانشعر من استفزاز نحن الرجال من شخصية الحاج متولى وتركيبتها الصعبة جدا والتى تأخذنا إلى عالم أفلاطونى غارق فى المثالية أو مجتمع "يوتوبيا" أى مجتمع المدينة الفاضلة أو الجمهورية المثالية التى صنعها لذاته الحاج متولي، عندما حاول أن يؤكد لنا من خلال أفعاله وتصرفاته مع زوجاته أنه يسير على شريعة الله ويخاف أن لايعدل بين زوجاته،فتزوج وجمع بين زوجاته فى منزل واحد بدون تأليب حياته إلى الأسوأ بل العكس تحاول كل زوجة أن تقدم له فروض الولاء والطاعة والحب أيضا والمشاعر الدافئة ، فتتبارى كل منهن فى تقديم أجمل ماعندها وهى تهادن بداخلها الحب والخوف والغيرة حتى تكسب ود"دون جوان" عصره وآوانه"الحاج متولي" الذى يعيش وهم الحب والشباب والتى تتوارى خلف شعاراته التى رفعها باسم نزواته وإشباع رغباته المادية والزوجية أيضا، فلكل زيجة حكاية يحاول تبريرها برصد دوافعها الاجتماعية والاقتصادية ليجنى مكاسب مادية ومنافع لتجارته التى تحقق الثراء الفاحش فأصبح فى خلال فترة وجيزة مليونيرا ومطمع للنساء بل والفتيات الحسناوات اللاتى يطمعن فى حياة الترف، ويسجل لنا مشوار هذه الشخصية العديد من المحطات التى يجب أن نرصدها من خلال التطور الدرامى لتكوين الإطار والمضمون لهذا الشكل الاجتماعى من الرجال الذين يبدأون حياتهم من الصفر أو من أول الطريق عندما كان يعمل "**متولي" نور الشريف** بائعا للأقمشة عند الحاج "**سلامة"محمد الدفراوى** ، الذى رأى فيه الصدق والأمانة فأولاه ثقة كبيرة وأصبح من المقربين إليه وإلى أهل بيته حتى زرعت الخادمة "**صباح" عايدة رياض** فى قلبه الشك والغيرة تجاه زوجته"**زبيدة " فادية عبد الغنى** التى لم تنجب له أولادا، فحاول أن يتزوج مرة أخرى بذريعة الخلفة وهو لايعلم أن العيب بداخله هو ، ولم تتحقق هذه الرغبة لأن المنية سبقته ليرحل عن هذا العالم ليترك زوجته التى لاتدرك لعبة التجارة ليبدأ نجم متولى يسطع فى هذا العالم وخاصة أنه شرب الصنعة جيدا ويعلم كيف يحقق النجاح الذى كان يتطلع إليه من بداية عمله لدى الحاج سلامة ويتزوج من"فادية عبد الغني" ليبدأ مشواره الصعب اليسير ، ثم يتزوج "**أمينة " ماجدة زكى** بعد أن ترحل زبيدة عندما داهمها المرض اللعين تاركة له ابنه"سعيد" بعد ذلك نجده يتطلع إلى الثراء وزيادة تجارته فيتزوج من "**نعمة الله" غادة عبد الرازق** ويتحقق له المزيد من النجاح والمكاسب المادية ، ثم تظهر فى حياته مأمورة الضرائب الفتاة الجميلة "**مديحة"سمية الخشاب**، فيحاول أن يرتبط بها ليوفق أوضاعه الضريبية وتنجب له بنتا وولدا ،وتستمر حياته على هذه الوتيرة ينعم بزوجاته الثلاث بعد أن جمعهن فى منزل واحد يتكون من ٥طوابق، وهو يحكم حصاره الرهيب حولهم إلى أن تأتى عاصفة تغير كيانه وتزلزل مشاعره عندما تعرف على الفتاة الصغيرة الجميلة"**سميرة" نورهان** التى ترفضه شكلاً وموضوعاً لأنها ترتبط بقصة حب مع ابنه سعيد ، وهى لاتعلم أن سعيدا هذا هو ابن الحاج متولي، وأنه ينتمى إلى طبقة ذات ثراء فاحش، ولكن جذبتها قصة كفاحه وهو يعمل لدى الحاج متولي، وفى ذات الوقت يكمل دراسته الجامعية، لأنها مؤمنة بمبادئ بعيدة تماما عن الشكليات المادية والاجتماعية ، فهى تعشق كينونة الإنسان فبإرادته وتصميمه يقهر المستحيل ويحقق نجاحاً كبيراً ، فالقيمة الفكرية لديها هى بالفعل الثروة الحقيقية ، ولكننا نجد كل ذلك ينهزم أمام الطغيان المادى والمظاهر الاجتماعية البراقة التى تجذب إلى مقصلتها كثيرا من الضحايا، ويتمثل هذا فى الزوجة الخامسة الفتاة الصغيرة "**ألفت "مونيا"** ابنة وكيل الوزارة المتقاعد التى يبهرها هذا العالم.

حقيقة أن المسلسل يفجر قضية خطيرة جدا وهى تعدد الزوجات ، فالمؤلف يبرر ذلك بأنه يرى أو يرسم كل شخصياته فى حدود الشريعة والدين، لأن الزوج هنا قادر على ذلك مادياً وأيضا يحقق العدالة بين زوجاته مع أن الله سبحانه وتعالى يقول: "**ولن تستطعيوا أن تعدلوا بين النساء ولوحرصتم**" أيضا من ضمن المشاكل الاجتماعية نجد أن المؤلف يدافع عن قضية تزايد تعدد الزوجات مقابل الرجال التى سوف تتفجر فى يوم من الأيام ليس ببعيد، ولامفر من تعدد الزوجات حتى ينعم المجتمع بالاستقرار والقضاء على الانحراف والمشاكل التى تتولد من هذا الانحراف.

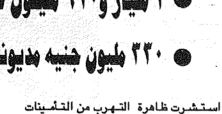
ولكن يبقى سؤال هل المرأة توافق على تعدد الزوجات للرجل؟ وفى نفس الوقت هل تكون راضية وتساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعى أم لا؟

هذا السؤال يجب أن يطرح على الكثير من موائد الحوار حتى نصل إلى الحل الأمثل لواقع اجتماعى قد ينفجر فى يوم من الأيام.

كيفية الحد من التهرب من التأمينات ومن الديون المستحقة للتأمينات الاجتماعية



بقلم :
عبد الحليم القاضى



● ٢ مليار و٩١٠ مليون جنيه ديون مستحقة للتأمينات

● ٣٢٠ مليون جنيه مديونية المؤسسات الصحفية للتأمينات

استشرت ظاهرة التهرب من التأمينات الاجتماعية حتى أصبحت قاعدة سارية بين أصحاب الأعمال بالرغم من أن عبء تكلفة التأمينات يتحملها المستهلك .

فالواقع أن صاحب العمل يحمل عادة تكلفة السلعة بما يقابل حصته فى الاشتراكات التى يلتزم بأدائها ، فتكلفة السلعة تتكون من المادة الخام والاستهلاكات (آلات ومياه وكهرباء الخ) وكذلك الأجور واشتراكات التأمينات الاجتماعية والمصاريف الإدارية الأخرى ، وبالتالى ينتقل عبء هذه الاشتراكات من المنتج أى صاحب العمل إلى المستهلك ، أما حصة العامل فى اشتراكات التأمين فيقع عبؤها عليه أى على العامل ، ولا يمكنه نقلها إلى غيره إلا إذا تم الاتفاق بين العمال وأصحاب الأعمال على زيادة الأجور بنسبة الاشتراكات أو يؤدى صاحب العمل حصة العمال فى اشتراكات التأمين من حسابه الخاص ، وفى كلتا الحالتين تأخذ حكم اشتراكات صاحب العمل ويتحملها المستهلك فى النهاية .

وبالرغم من ذلك استشرت ظاهرة التهرب من التأمينات الاجتماعية لأنها لا ترعى اهتماما وتقابل باللامبالاة سواء من الجهاز الإدارى للتأمينات الاجتماعية أو من معظم أصحاب الأعمال ، وقد بح صوت العمال من أجل القضاء على هذه الظاهرة لآثارها السيئة عليهم وعلى أسرهم .

وللقضاء على ظاهرة التهرب من التأمينات الاجتماعية ينبغى العمل فى عدة محاور :

(أولا) أن يكون هناك جهاز إدارى فعال إذ إن الضرورة تقتضى إنشاء أو تدعيم جهاز مكافحة التهرب من التأمينات وجهاز التفتيش على المنشأت من :

أ- مجموعة من المفتشين المؤهلين تأهيلا جامعيا فى كل مكتب ومنحهم الضبطية القضائية تطبيقا للمادة (١٥٢) من قانون التأمين الاجتماعى ، بحيث يكون عددهم يتناسب مع عدد أصحاب الأعمال المطلوب التفتيش عليهم ، ويتم تدريبهم تدريبا جيدا فى تشريعات العمل والتأمينات .

ب- إنشاء قسم لمكافحة التهرب من التأمينات الاجتماعية فى كل منطقة لمتابعة نشاط مفتشى المكاتب ومراقبة أعمالهم .

ج- إنشاء إدارة لمكافحة التهرب من التأمينات الاجتماعية فى المركز الرئيسى لصندوق التأمين على العاملين فى القطاع العام والخاص للبحث عن أموال أصحاب الأعمال المتهربين وكذلك المدينين الذين يعلن أفلاسهم .

على أن تخصص نسبة من المبالغ التى يتم تحصيلها من أصحاب الأعمال المتهربين أو المدينين كحوافز للموظفين لا تقل عن ٥٪ .

كما يقترح تشجيع العمال للأبلاغ عن صاحب العمل المتهرب بتقديم حافز مالى لهم وحمايتهم من الفصل بسبب الأبلاغ عن جريمة التهرب .

ثانيا : تعديلات تشريعية :

أ- الزام أصحاب الأعمال بتقديم الاستمارة رقم (٢) تأمينات الخاصة ببيان أسماء العمال وأجورهم فى يناير من كل عام فى جميع الأحوال ، وتعلق صورة منها فى مكان ظاهر من العمل ، كما ترسل صورة منها للجنة النقابية أو النقابة العامة المختصة وهذا لا يقتضى إلا تعديل القرار الوزارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ .

ب- إلزام صاحب العمل بأرفاق صورة معتمدة من الإقرار الضريبى الأخير من الاستمارة رقم (٢) ولا يحتاج هذا الأمر إلا إضافة بند بذلك إلى القرار الوزارى المشار إليه .

ج- أن تكون عقوبة الحبس وجوبية لصاحب العمل المتهرب بأى صورة من صور التهرب ، وتكون الغرامة بالقرار المنصوص عليه فى قانون قمع الغش والتدليس .

د- إعطاء الحق للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بإدارة أى منشأة مدينة سواء نتيجة التهرب من التأمينات أو التراخى فى سداد الاشتراكات حتى يتم تحصيل جميع مستحقاتها .

ثالثا التعاون بين وزارتى التأمينات والقوى العاملة والهجرة :

ألزم قانون العمل صاحب العمل :

أ- بأن يحرر عقد العمل كتابة من ثلاث نسخ نسخة له و نسخة فى ملف العامل والثالثة لمكتب التأمينات الاجتماعية المختص (م٣٠) من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل .

ب- بأنشاء ملف لكل عامل يذكر فيه اسمه ومهنته ودرجة مهارته ومحل إقامته وحالته الاجتماعية وتاريخ ابتداء خدمته وأجره وبيان ما يدخل عليه من تطورات والجزاءات .. ألخ (م ٥٥ من قانون العمل) وقيام مفتشى العمل بالتأكد من قيام صاحب العمل بتنفيذ الالتزامين السابقين وهذا ييسر لمفتشى التأمينات مهمتهم فى التأمين على العمال ويحد من مشكلة التهرب.

وهنا يقتضى التنسيق بين مكتب التأمينات الاجتماعية ومكتب تفتيش العمل ، بحيث يبدأ الأخير بالتفتيش ويليه مكتب التأمينات .

رابعا : نشر الوعى التأمينى بين العمال وأصحاب الأعمال :

أن مسئولية نشر الوعى التأمينى تقع أولا

وثانيــا على وزارة التـأمـينات ، ثم يلى ذلك المسئولية فى اتحادات أصحاب الأعمال ، أما بالنسبة للاتحاد العام لنقابات العمال فتتولى ذلك المؤسسة الثقافية العمالية التابعة له من خلال معهد التأمينات الاجتماعية ومراكز الثقافة العمالية .

وقد طالب الاتحـاد العـام لنقـابات العـمـال بضرورة تعديل القرار الوزارى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بحيث يوجب تقديم الاستمارةرقم (٢) فى جميع الأحوال فى يناير من كل عام ، كما ينبغى النص فى هذا القـرار على أن يرفق له صـورة معتمدة من آخر إقرار ضريبى أو صورة من ميزانية المنشأة .

الديون المستحقة للتأمينات الاجتماعية

بلغت الديون المستحقة للتأمينات الاجتماعية فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ مبلغ ٢ مليار و٩٠٩ مليون و٥٣٨ ألف جنيه بزيادة قدرها ٢٣٨ مليون جنيه عن السنة السابقة طبقا للجدول الآتى :

البيان	٢٠٠٠/٦/٣٠	١٩٩٩/٦/٣٠	التغيير	
	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	٪
مدينو القطاع العام	٥٧٤٢٥٨	٥١٨٨٧٨	٥٥٣٨٠	١٠.٧
مدينو القطاع الخاص	٢٣٣٥٢٦٣	٢١٥٠٧٦٣	١٨٤٥٠٠	٨.٦
مدينو عاملين بالخارج	---	---١٤٢٤	---	---
مدينو عمالة غير منتظمة	١٧	٤٦	(٢٩)	(٦٣)
الجملة	٢٩٠٩٥٣٨	٢٦٧١١١١	٢٣٨٤٢٧	٨.٩

إن تراكم هذه الديون طوال السنوات الماضية يقتضى وقفة ، فإن تراخى جهاز التأمينات الاجتماعية فى اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل هذه المبالغ يؤدى إلى ضياع هذه الأموال :

فبالنسبة لشركات القطاع العام المتعثرة فإن الديون المستحقة عليها تبلغ ٤٢٤ مليون جنيه وعند خصخصة أى شركة تقوم وزارة قطاع الأعمال العام بسداد الديون المستحقة على الشركة ماعدا الديون المستحقة للتأمينات ، وقد طالب الاتحاد العام لنقابات العمال الوزراء ووزير قطاع الأعمال العام بضرورة سداد الديون المستحقة للتأمينات من حصيلة بيع المنشأة التى يتم خصخصتها وينبغى على التأمينات الاجتماعية بالحجز على مستحقاتها على كل منشأة تتخذ الإجراءات لخصخصتها .

أما مديونية القطاع الخاص فتبلغ ٣ مليار جنيه تقريبا فذلك يرجع إلى تراخى جهاز التأمينات الاجتماعية فى مطالبة أصحاب الأعمال الذين لا يسددون الاشتراكات فى مواعيدها الشهرية ، وقد طلب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من وزيرة التأمينات بضرورة قيام صندوق التأمينات للعاملين فى القطاع العام والخاص بأخطار صاحب العمل الذى لا يسد ما عليه من اشتراكات التأمين فى المواعيد القانونية شهريا بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بضروة سداد ما عليه من اشتراكات وإلا اتخذت هذه الإجراءات القانونية حتى يمكن الحد من مشكلة تراكم مديونية هذا القطاع والتخفيف من آثارها .

التصفية والإفلاس

أما عن حالات التصفية والإفلاس فقد بلغت المبالغ التى ضاعت على التأمينات حتى نهاية يونية ٢٠٠٠ حوالى ١٢٩ مليون جنيه .

وهنا ينبغى على جهاز التأمينات الاطلاع على "رول" كل محكمة دوريا لمعرفة قضايا الأفلاس المعروضة على كل محكمة واتخاذ الإجراءات للدخول فى التفليسة والمعروف أن التأمينات الاجتماعية لها حق الأمتياز على أموال المدين بعدد من النفقة وبتالى يمكن تحصيل الديون المستحقة على أصحاب الأعمال المعلن أفلاسهم ، كما ينبغى على مكاتب التأمينات الأطلاع على الجرائد اليومية لمتابعة إعلانات الأفلاس للمنشأة المدينة ليتخذ اللازم للدخول فى التفعلية وتحصيل مستحقات التأمينات الاجتماعية .

وهنا ظاهرة أخرى وردت وترد فى التقارير السنوية للتأمينات الاجتماعية وهى حالات إنهاء النشاط وعدم الاستدلال ، وهذه الظاهرة لم تجد من جهاز التأمينات الاجتماعية اهتماما لبحث أسبابها وكيفية تلافيها فقد ورد فى التقرير السنوى لإنجازات صندوق التأمين على العاملين فى القطاع العام والخاص أن رصيد هذه المنشآت المدينة يبلغ ٢٩٠ مليون جنيه ولم يذكر التقرير أسباب عدم معرفة عناوين أصحاب الأعمال وعدم الاستدلال عليهم أو ضياعها ، وإذا كان هناك تفتيش دورى على أصحاب الأعمال لأمكن معرفة أسباب إنهاء النشاط واتخذت إجراءات الحفاظ على أموال التأمينات .

ونأتى إلى مشكلة الديون المستحقة على المؤسسات الصحفية ، فمعظمها يخصم اشتراكات التأمينات الاجتماعية ولا يتم توريدها لمكاتب التأمينات الاجتماعية وهذا يشكل جريمة جنائية ، إن مديونية المؤسسات الصحفية والتى تجاوزت ٣٣٠ مليون جنيه ينبغى أن تبحث على أعلى مستوى وتصدر تعليمات من رئاسة الحكومة بضرورة قيام هذه المؤسسات بسداد ما عليها من مستحقات للتأمينات الاجتماعية ، أو يضاء النور الأخضر للجهاز الإدارى للتأمينات الاجتماعية بأبلاغ النيابة ضد هذه المؤسسات والحجز عليها أو على حساباتها فى البنوك .

ألا هل بلغت .. اللهم فاشهد ،

صناعة الذهب مهددة بالانقراض

"بقيـة"

المستورد والإبداع من الخيال ، دون الاعتماد على النقل والتقليد، بالإضافة إلى ضرورة إلغاء الجمارك على آلات التصنيع والمواد المستخدمة فى صناعة الذهب، وتخفيض ضريبة المبيعات والتى باتت هى العبء الأكبر على الصناع والتجار ، إلى جانب اتخاذ العديد من السياسات التسويقية مثل المشاركة فى المعارض والأسواق الدولية المتخصصة ،والاهتمام بالدعاية والترويج، ودراسة أحدث التصميمات العالمية للمشغولات والمصوغات.

النقل .. والتقليد!

ومن جانب آخر طالب أمير نسيم وكيل شعبة المشغولات الذهبية باتحاد الصناعات بوضع حد لما أسماه بدخول مختلف المنتجات إلى مصر بطرق غير شرعية، وأشار إلى أن مصر من أكثر الدول استهلاكا للذهب فى العالم حيث يصل حجم التعامل فى السوق المصرية من الذهب حوالى ١٠مليارات جنيه، وقد كانت مصر تصدر منذ ١٥ عاما حوالى ٥٠طنا من المشغولات الذهبية، أما الآن فإن مصر تستورد المصوغات والمشغولات من الدول التى كانت تصدر إليها فى الماضى، والمشكلة تتركز فى أننا نعتمد فى صناعتنا على النقل والتقليد، **أما الابتكار فهو أمر صعب للغاية فى ظل نقص العمالة الماهرة، وعدم توفر التكنولوجيا العالمية الحديثة فى هذه الصناعة الهامة!!.**

وبمناسبة الحديث عن نقص العمالة الماهرة فى مجال صناعة الذهب تجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخرا افتتاح مركز نموذجى للتدريب على صياغة الذهب والمجوهرات ، يتاح الالتحاق به لخريجى المدارس الصناعية نظام ثلاث وخمس سنوات يعين بعدها الخريج بوظيفة بمصانع الذهب ، وذلك بمميزات عديدة وقد قامت وزارة القوى العاملة والهجرة بتوقيع بروتوكول تعاون لتأهيل الشباب لسوق العمل مع المركز النموذجى للتدريب على صياغة الذهب والمجوهرات.

وبعد ..

فهذه أحزان وهموم كثيرة ظهرت وراء هذا البريق الساحر لهذه الصناعة ، ويبدو أن المشكلة تحتاج إلى تكاتف الكثير من الجهات، لتشد أزر صناعة الذهب، قبل أن تسقط من الذاكرة، وتصبح مجرد تاريخ لأمجاد الفراعنة، أول من صنعوا حليا ذهبية بهروا بجمالها العالم حتى الآن!!.

ومانريده الآن هو إعادة تاج العرش على رأس هذه الصناعة . . فهل هذا الأمر مستحيل؟!!.

مروى بدر الدين

إصلاح التعليم وتطويره

يتصدر خطة العمل فى المرحلة القادمة

فى الاجتماع الذى ترأسه الرئيس محمد حسنى مبارك لمجلس الوزراء بعد التعديل الوزارى الأخير الذى جرى فى شهر نوفمبر الماضى وجه سيادته ٢٠ تكليفا للحكومة تعد بمثابة برنامج عمل لها خلال المرحلة القادمة، وجاء فى التكليف السادس : رفع مستوى التعليم فى كل المراحل خاصة المرحلة قبل الجامعية والمرحلة الجامعية للوصول بمستوى الطلاب إلى نفس مستوى طلاب الدول المتقدمة التى حققت مستوى كبيراً فى التنمية، وذلك من خلال تطوير المناهج والبرامج وتطوير العملية التعليمية إلى جانب الأنشطة الثقافية والرياضية.. و"العمل" وعلى مدى عمرها الطويل وهى تحتفل اليوم بعيد ميلادها الأربعين لم تقصر يوما فى تناول قضية التعليم ومشكلاته ومسيرة تقدمه وتطويره ورصد كل جديد من إنجازاته وكل ما اعترضه من معوقات وأثر فيه من سلبيات وكل تغيير استحدث لتطويره سواء حقق هدفه أو لم يحقق ثم عدل عنه واستبدل بغيره . . سنوات طويلة ونحن نطرح قضايا التعليم ونناقشها ونلقى الضوء عليها ونناقش حلولها مع المسئولين والخبراء ورجال العلم والبحث وأهل الفكر .. واليوم نعود لنطرح الجديد من الخطوات والآراء والمقترحات التى يمكن أن تسهم بفاعلية فى دعم جهود مسيرة تطوير التعليم وإصلاحه.

أحمد عبد الرحمن

فى أواخر العقد قبل الماضى (الثمانينات) جرت ثلاث مفاجآت فى بنية التعليم أحدثت فيه اهتزازات شديدة أثرت على كيانه بشدة فوجئنا بتخفيض عدد سنوات المرحلة الابتدائية بحذف السنة السادسة منه عام ١٩٨٧ وترتب على ذلك عدد من المشكلات فى تكييف مناهج التعليم الابتدائى فضلا عما حدث من ضغوط ومتاعب فى تنظيم الدراسة والامتحانات وانخفاض مستوى خريجيه، وفى عام ١٩٩٧ حدثت هزة أعنف عندما فوجئنا بإلغاء نظام التحسين من الثانوية العامة واستبداله بنظام جديد طبق فوراً ونجم عن ذلك بلبلة وسخط واهتزاز كيان الأسرة المصرية وإحباطها نظرا لما تعرض له أبناؤها من صدمة أثرت على تحصيلهم ومستقبلهم .

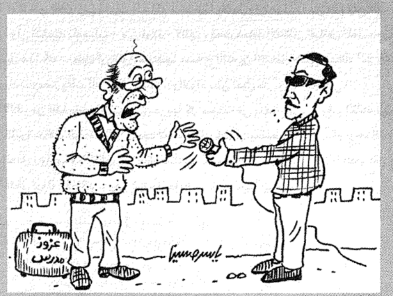
وفى بداية العام الماضى حدثت مفاجأة ثالثة هى الإعلان عن عدم الالتزام بتعيين خريجى كليات التربية من الناجحين عام ١٩٩٨ للعمل بالتدريس وهم الذين أعدوا أصلا للعمل به وتدربوا عليه وكان المتبع لسنوات طويلة سابقة تعيين كل الخريجين بمدارس الدولة حتى أصبح ذلك العرف بمثابة تكليف كان سببا فى اختيار الطلاب للدراسة بكليات التربية ، هذا فى الوقت الذى لاتمل وزارة التربية والتعليم من تكرار حاجتها إلى مدرسين مؤهلين ووجود نقص كبير منهم فى مختلف المواد، والإعلان كل عام عن فتح باب التعيين لسد هذا النقص من خريجى الجامعات من مختلف المواد، هذه المشكلة تواجه معلمى المستقبل من خريجى كليات التربية وتحتاج لموقف حاسم يخدم خريجى هذه الكليات ممن أعدوا إعداداً علمياً ومهنيا لعملية التعليم وفى الوقت نفسه نحافظ على استكمال أعداد المدرسين فى المدارس من كل التخصصات ونقضى على النقص الذى نشكو منه .

وفى التسعينيات احتدمت مشكلة جديدة زادت من بلبلة النظام التعليمى فى مصر وهى **مشكلة الثانوية العامة** التى ظلت لسنوات طويلة مصدراً للقلق الشديد للأسرة المصرية وبذلت المحاولات للتغيير والتطوير بغرض امتصاص هذا القلق الذى يصاحب هذه الشهادة المخيفة، تضمنت محاولات التطوير زيادة عدد مرات دخول الامتحان بوجود فرص للتحسين والتوسع فى مواد المستوى الرفيع وإعطاء الطالب الحق فى اختيار بعض المواد، ومد فترة الثانوية العامة من عام إلى عامين، وبكل أسف لم تنجح هذه الخطوات فى السيطرة على رعب الثانوية العامة بل حدث العكس وزادت حدة المشكلة وأصبح الطالب لايضمن أى شيء حتى ولو حصل على أعلى الدرجات بل وعلى كل الدرجات فهناك من حصل على ١٠٠٪ ولم يستطع دخول الكلية التى يريدها، وهناك من دخل التحسين ومجموعة ٩٦٪ وكان السبب الحقيقى أن الامتحانات أصبحت نمطية ومكررة بحيث يسهل التنبؤ بالأسئلة وحفظ إجاباتها وبالتالى حصد درجاتها، ولم يستوعب الشارع المصرى ولا الأسرة ولا رجال التعليم أنفسهم هذا التغيير فألغى نظام التحسين واستبدل بالنظام الحالى الذى جعل السنة الثانية مرحلة أولى والسنة الثالثة مرحلة ثانية وفى انتظار بحث المؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى لهذه المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها .. نفتح المجال هنا للآراء التى تخدم هذا الاتجاه لعلها تفيد المؤتمر فى بحثه وتخدم أهدافه.

يقول الأستاذ حليم تادرس بمركز تطوير المناهج التعليمية: إن تطوير التعليم يجب أن يكون شاملا لمقوماته الكبرى من موازنة وتمويل ومعلم ومبان وكتاب مدرسى وإدارة تعليمية وإدارة مدرسية، ومضمون التربية من مناهج ومواد تعليمية وطرق تدريس وأساليب تقويم وامتحانات.

ويقول السيد فائق برهام مدير تعليم سابق: إن التعليم ليس مجالا للاجتهادات الشخصية ولا هو حقل تجارب، فعملية التطوير فى الدول المتقدمة تخضع للتخطيط المستقل عن شخص الوزير، ومن ثم فإن قرارات التطوير تأتى بعد دراسات متأنية تستغرق سنوات كما يحدث فى الدول الراقية التى حققت تقدما فى ثورة المعلومات والتكنولوجيا ، ومن أهم مايجب أن نتجه إليه تقوية وتدعيم الأساس التعليمى بمضاعفة الجهد للقضاء على الأمية فى مصر التى تتجاوز ٥٠٪ من مجموع المواطنين وأن نسرع بإعادة الصف السادس الابتدائى الذى أخل إلغاؤه بكيان التعليم الابتدائى وأثر فيه سلبا وأن نعطى التعليم الابتدائى مايستحقه من اهتمام مكثف باعتباره من أهم مراحل التعليم، فهو القاعدة الصلبة التى يقام عليها البناء التعليمى .

ويقول الدكتور محمد السيد سلامه الخبير التربوي: لكي يتحقق الإصلاح التعليمي يجب مراعاة عدة جوانب هامة منها اعتبار مرحلة رياض الأطفال جزءا من السلم التعليمي على أن تخصص في كل مدرسة ابتدائية فصول رياض الأطفال سواء كان ذلك في الريف أو الحضر ، والتأكيد على دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية في صيغة التعليم الأساسي وأن يراعى ذلك كله في المناهج وإعداد المعلمين والمباني المدرسية مع الاهتمام بالمجالات العلمية وأيضا تدعيم الطابع المهني للمدرسة الثانوية العامة والاهتمام بالمدارس الثانوية الفنية بأنواعها تمهيداً للأخذ بصيغة المدرسة الشاملة المتكاملة.



■ أحسن تطوير للتعليم إننا نبعت تلاميذنا بره ونستورد تلاميذ من تايوان

ويضيف الدكتور أحمد حجي عميد كلية تربية حلوان: يجب أن تكون لدينا رؤية وظهير فكرى وراء عملية التطوير يوجه العمل داخل المنظومة التعليمية لأن مصر من الدول التى تفتقد إلى هذا النوع من الرؤي، ففى سنة ١٩٩٠ حدث تطوير لنظام الثانوية العامة ثم تغير هذا النظام مع تغير المسئول عن التعليم، ولا بد أن ترتبط عملية تطوير التعليم بالتنمية لا بالمسئول ، كما أرى ضرورة تمهين التعليم النظرى أو العام بإعطائه جرعة من التعليم قبل المهنى داخل المدرسة الثانوية لنتجه نحو ما اتجه إليه الغرب والدول الشرقية من تعليم شامل .

وتقول الدكتور عزة كريم خبير أول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: إننا في حاجة ماسة إلى تطوير تعليمي جذري لأن كل ماحدث من تطوير سابق كان شكليا أدى إلى ظهور كثير من السلبيات ودليل ذلك أننا نقرر الشيء ثم نلغيه بعد عام أو اثنين مما أدى إلى بلبلة وتذبذب الأولاد وعدم استقرارهم كما حدث في الثانوية العامة والتحسين ثم إلغائه بعد ظهور عيوبه وكذلك إلغاء السنة السادسة الابتدائية وما أدى إليه من هبوط مستوى التلاميذ وتخبط في المناهج ومزيد من الدروس الخصوصية ومزيد من التسرب ومزيد من الفشل الدراسي ثم عدنا مرة أخرى إلى إعادة السنة السادسة مما أدى إلى عدم العدالة بين التلاميذ الذين أمضى بعضهم خمس سنوات والبعض الآخر ست سنوات، وبانتشار ظاهرة العنف في المدارس أضيفت للمناهج مادة الأخلاق وألغيت مادة أخرى دون دراسة أو نظر لمستقبل التعليم في مصر ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

يعنى الأمر اقتصر على قرارات باسم التطوير توضع لتلغى قرارات أخرى بصفة سريعة وعشوائية وبلا جدوى ، وللأسف فإن سوق العمل ويرفض تماما كل من انتظم في التعليم في أي مرحلة من المراحل لأن كل مايحصل عليه الطالب من تعليم مجرد معلومات علمية نظرية لا تتوافق مع احتياجات السوق ولا مع ثقافة الإنسان واحتياجاته الفعلية والعملية وعلى العكس من ذلك نجد خريجي الجامعة الأمريكية ومدارس اللغات الأجنبية المتقدمة يتسابق عليهم الناس للعمل ويحصلون على أجور مرتفعة ويؤدون عملهم بالشكل المطلوب وهذا الوضع أظهر مدى الفجوة بين التعليم واحتياجات السوق .

لذلك فالمطلوب حقيقة إذا ماحاولنا تطوير التعليم أن لانعمل تطويرا عشوائياً وأن نراعى تحديد أهداف المجتمع من التعليم واحتياجات الطالب من معلومات لممارسة الحياة واكتساب خبرات تجعله قادراً على أن ينمى ذاته وقدراته، وأن يؤدى دوره المطلوب في خدمة المجتمع.

مشكلات التعليم العالي

وقد طالب الرئيس محمد حسنى مبارك بتطوير التعليم الجامعي ليتناسب مع متطلبات العصر والتكنولوجيا الحديثة والعلوم المتقدمة في كافة التخصصات، واجتمع المجلس الأعلى الجامعات في أوائل ديسمبر الماضي برئاسة الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي وبحث كيفية تنفيذ هذه التوجهات من خلال ٢٥ مشروعا جديدا أوصى بها المؤتمر القومي لتطوير التعليم الجامعي منذ عامين ، وتم حتى الآن تعديل ما يقرب من ١٩ لائحة جامعية جديدة في هذا الإطار وتتولى اللجان الفنية بالجامعات ولجان قطاعات المجلس الأعلى للجامعات تنفيذ باقى المشروعات بهدف الارتقاء بنوعية التدريس ونظامه والكتب الجامعية وتحديث أفكارها ومعلوماتها في ضوء المتغيرات العالمية .

وقد قرر المجلس تنفيذ هذه المشروعات حتى يمكن إعداد الخريجين القادرين على المشاركة في برامج التنمية في مختلف مواقع الإنتاج والخدمات وأن يكون التنفيذ في ضوء الخطة التى بدأت وزارة التعليم العالي تطبيقها ومنها الالتزام بالقواعد المعتمدة لندب أعضاء هيئة التدريس أو الإعارة أو العمل كمستشارين مع ضرورة موافقة القسم والكلية والجامعة وكذلك الاستفادة من طاقات الطلاب في الاتحادات الطلابية بعد تشكيلها الأخير في مختلف الأنشطة بالجامعات ، كما وافق على عدم إدخال أية تعديلات على تشكيل اللجان العلمية الدائمة لترقيات أعضاء هيئات التدريس التى سوف تستمر لمدة ثلاث سنوات ، كما وافق المجلس على تعيين ٧٥٠ معيدا بالكليات الجامعية و١٥٢٤ طالب بحث يعاملون ماليا مثل أول مربوط المعيد أو المدرس المساعد وأخيرا وافق المجلس على تنسيق العلاقة بين وزارة الشباب والجامعات المصرية مع ضرورة تأكيد أهمية تفعيل الأنشطة الرياضية في الجامعات ، وبتنفيذ هذه القرارات الجديدة سيتاح للتعليم الجامعي تحقيق طفرة حقيقية في مجال التطوير

كلمة أخيرة

وبعد .. فقد جاءت توجيهات الرئيس للحكومة بإصلاح التعليم لتكون من بين أوليات اهتمامها في خطة العمل للمرحلة القادمة مواكبة لنبض الجماهير وتوصيات مؤتمرات تطوير التعليم بكل مراحله وآخرها ما انتهت إليه اجتماعات لجان الحوار حول تطوير التعليم الثانوى بهدف الوصول إلى رؤية قومية للتطوير لتعرض على مؤتمر التعليم الثانوى الذى سيبحث مناهج التعليم الثانوى التى لم تتطور خلال الثلاثين عاما الماضية وكذا بحث نظام الامتحانات .

إذا ألجأتك الظروف الصعبة - لا قدر الله - إلى قاعات المحاكم مستغيثا بالعدل والإنصاف ، من ظلم وقع عليك .. فعليك أن تتحلى بصبر أيوب على " البلاء " قبل وقوعه ، وأن تتشبث بأعصاب - من فولاذ- لاتلين ، تحت ضغط الانتظار اليائس الممل ، من بطء فترة التقاضى ، التى قد تطول لسنوات وسنوات ، وقبل هذا كله .. عليك أن تكون مدججا بسلاح التأمين الشامل ، على حياتك أنت وأسرتك ، من غول الجوع .. وإيجار السكن .. وفاتورة الكهرباء .. ومصروفات الدراسة لأبنائك .. والدواء ، لمن تعول على وجه الإجمالى !!

فالواقع يقول : إن عشرات الآلاف من القضايا والمنازعات تزخر بها كل محكمة فى بلادنا وإن إجراءات التقاضى بطيئة بطء السحلفاة ولهذا تطول مدة التقاضى ، وكم هى كثيرة حالات الوفاة ، التى وقعت لأصحابها ، قبل أن يسمعوا قرار الحكم بإنصافهم ! هذا لا يعنى أن القضاة فى بلادنا ، غافلون عن تحقيق العدل ، وإنصاف المظلومين ، ولكن هناك أسباب أخرى ، أقوى من " عدل " القضاة ، واستغاثة الشاكين !!.نحن فى هذا التحقيق .. نقوم بجولة داخل أروقة المحاكم .. وفى غرف المحامين .. وبين أصحاب القضايا .

لقد اخترنا قضايا العمال على وجه التحديد إحدى الدوائر العمالية ، اتساقا مع رسالة مجلة العمل ، من ناحية ومن ناحية أخرى أملا ، فى أن " تنجو " قضايا العمال ، من سحلفائية فترة التقاضى طبقا لما ينص عليه القانون ، وأن يكون البت فى قضاياهم على وجه السرعة .. معادلا عادلا لظروفهم الصعبة ، التى تدفع بهم إلى ساحات المحاكم !!

بداخل محكمة إمبابة للأمور المستعجلة تابعت عشرين قضية عمالية تم نظرها فى يوم واحد ، أغلبها بالطبع يتم تأجيله

قابلت عبد الرحيم عثمان صبرى " عاملا بمنطقة بأبو رواش " قال إن قضيته بدأت منذ عام كامل فقد حدثت مشادة بينه وبين ابن صاحب العمل حيث تصرف الأخير معه بما لا يليق بآدمية الإنسان وبدأ يتعسف معه فى العمل ، وذلك بتكليفه بما لا يطيق إلى جانب الخصم من راتبه الضئيل عندئذ تقدم بشكوى لمكتب العمل وهنا جن جنون صاحب العمل نفسه ، فأصدر قراراً بفصله .. فتقدم مرة أخرى بشكوى لمكتب العمل التابع له ، والذى أخذ يحاول التسوية الودية مع صاحب العمل ، ،ذلك لمدة ثلاثة أشهر كاملة .

بعدها انتقل الأمر للقضاء ومازالت القضية منظورة أمام القضاء المستعجل ، ولم يصدر فيها حكم حتى الآن .

ويتساءل المواطن عبد الرحيم عثمان صبرى ببراءة ويأس "سنة كاملة ، ما بين مكتب العمل ، والقضاء المستعجل ؟!! وإننى أتساءل .. إذا كان هذا يحدث بالنسبة للقضايا العمالية التى حدد القانون فترة زمنية محددة ، فكم تمكث قضيتى فى القضاء العادى ؟! ومن أين أعيش أنا وأبنائى وأمهم ، دا أنا عامل على باب الله؟!!

يعنى راتبى هو حياتى وحياة أسرتى ، فكيف أعيش بلا مرتب ولا تعويض ولا عمل لمدة سنة ؟! وياعالم مشكلتى ستحل أم لن تحل؟!

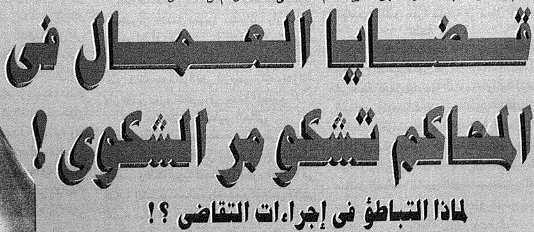
٤ سنوات ولم يصدر الحكم !

هناء إسماعيل عاملة " بمصنع للغزل والنسيج " قطاع خاص بحلوان أكدت أن قضيتها قضية بسيطة فقد حصلت على مؤهل متوسط أثناء العمل وطالبت بإعادة تعديل وضعها على هذا الأساس ولكن إدارة المصنع رفضت ومازلت - والكلام على لسانها - أتعامل كما تتعامل أى عاملة لم تحصل حتى على شهادة محو أمية ، فكيف يرأسنى من هو أقل منى علميا ؟ وعندما طالبت بحقى .. تم رفض طلبى فتقدمت للقضاء ، ومازالت القضية تنظر لمدة أربع سنوات كاملة فى القضاء العادى .. ولم يصدر الحكم بعد .

لقد يئست وأصابنى الملل وكرهت العمل .. خاصة وأن هذه القضية قد جعلت أصحاب العمل يأخذون منى موقفا وينتظرون لى أى غلطة حتى يتم حرمانى من لقمة العيش بقرار يفصلنى من العمل !!

التزام دولي ولكن !

وانتقلنا من قاعات المحاكم إلى مكاتب المحامين العماليين ، وفى مكتب **الأستاذ أحمد شرف المحامى بمجلس الدولة ومحاكم النقض** ، أكدلنا أن هناك التزاما دوليا يلزم الدول بأن القضايا عموما يجب أن تنظر دون إبطاء أو تأخير لا مبرر له ، وهذا ما تضمنته الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لعام ٦٦ ، والموجود نصها بالمادة ١٤وهذه الاتفاقية وقعت عليها مصر وتمت الموافقة عليها فى مجلس الشعب ، والمصادقة عليها من رئيس الجمهورية ، ونشرت فى الجريدة الرسمية عام ٨٢ ، وأصبحت منذ ذلك الوقت جزءا من النظام التشريعى المصرى وملزمة فى نفس الوقت للسلطة القضائية كذلك المادة ٦٨ من الدستور تنص صراحة على أن تكفل الدولة سرعة



قضايا العمال فى المحاكم تشكو مر الشكوى !

لماذا التباطؤ فى إجراءات التقاضى ؟!

تحقيق : **نجوى لطفى**

الفصل فى المنازعات وهذا مبدأ عام لكل المنازعات التى تعرض على القضاء ، ومن ضمنها المنازعات العمالية ، فسرعة الفصل فى القضايا تحقق مصلحة عامة للدولة ومصلحة خاصة للفرد .

وقانون العمل المطبق حاليا فى مصر يعتبر " قانونا حمائيا " بمعنى أنه يميل لحماية العامل باعتباره الطرف الأضعف فى علاقة العمل وبذلك يتضمن تسهيلات عديدة لصالح العامل ، ليضمن له الحصول على حقه من خلال القضاء بسهولة ودون تحمله أى أعباء مالية كالرسوم القضائية.

وكذلك المادة ٦٣ من قانون العمل الحالى ١٣٧ لسنة ٨١ تتضمن بأن تقوم اللجنة الثلاثية ببحث طلب فصل العامل تأديبيا خلال إسبوعين من تاريخ تقديم الطلب – ولكن الواقع ومانراه حاليا– يقول إن نظر الطلب يستمر لمدة شهور ، فمثلا حضرت للدفاع عن ٨ عاملات تم فصلهن من عملهن بمصنع أحذية فصلا تعسفيا ، واستمرت اللجنة الثلاثية تنظر فى الطلب ثلاثة أشهر كاملة دون مبرر !!

أيضا تنص المادة ٦٦ من قانون العمل والتى استحدثت نظام وقف تنفيذ قرار الفصل بالقضاء المستعجل حماية للعامل لحين الانتهاء من النظر فى قضية تعويض العامل عن الفصل أو إعادته للعمل ، إذا كان الفصل بسبب نشاطه النقابى ،وتم استحداث هذا النظام كوسيلة لنجدة العامل وإيجاد مورد رزق له خلال فترة فصله لأن العامل المفصول تعسفيا وإن كان يستحق تعويضا عن هذا الفصل ، إلا أن أمر التقاضى قد يطول وذلك يضعف العامل اقتصاديا ويدمر أسرته بالكامل ولذلك فإن نظام وقف التنفيذ لقرار الفصل وفر له ميزة الحصول على أجره لحين الفصل فى دعواه الموضوعية **والمفترض أن طلب وقف التنفيذ هذا لا تتجاوز مدة الفصل فيه خمسة أسابيع من حين تقدم العامل بشكواه لمكتب العمل التابع له حتى فصل قاضى الأمور المستعجلة فى الدعوى** ولكن للأسف تعتبر هذه المواعيد مواعيد تنظيمية غير ملزمة القاضى ومعظم قضايا وقف التنفيذ تستمر لمدة سنة ونصف السنة ، وأكثر بالرغم من أنه قضاء مستعجل !!

وأعتقد أن بطء إجراءات التقاضى فى القضايا العمالية خاصة ترجع إلى قلة عدد القضاة وضخامة عدد المنازعات المعروضة عليهم ، وأيضا مماطلات هيئة الدفاع عن المتقاضين ، والحيل القانونية والثغرات القانونية وغيرها.

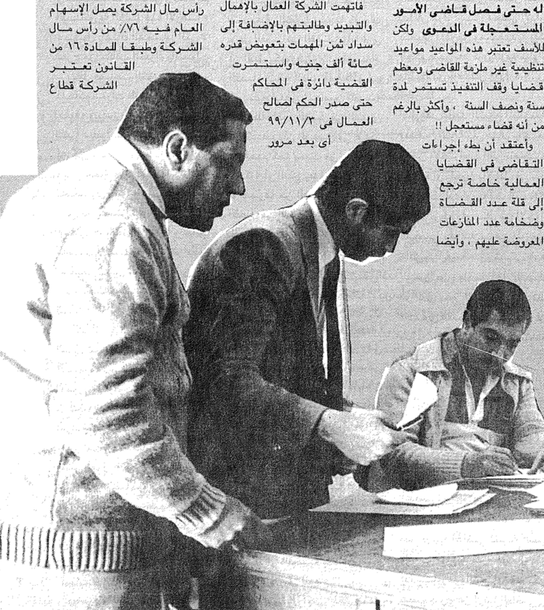
قضية مازالت حائرة !

وعن أشهر الحالات التى مر بها الأستاذ أحمد شرف المحامى وتميزت ببطء إجراءات التقاضى يقول إنها القضية رقم ١٧٣ لسنة ٩١ عمال كلى شمال القاهرة ، المرفوعة من إحدى شركات المصاعد ضد ١٦ عاملا بالشركة تطالبهم فيها بمبالغ مالية ضخمة – بالنسبة لهم – تقدر بحوالى ٢١ ألف جنيه قيمة مهمات فقدت من الشركة نتيجة لعدم توفيرها مخازن.

فاتهمت الشركة العمال بالإهمال والتبديد وطالبتهم بالإضافة إلى سداد ثمن المهمات بتعويض قدره مائة ألف جنيه واستمرت القضية دائرة فى المحاكم حتى صدر الحكم لصالح العمال فى ٩٩/١١/٣ أى بعد مرور حوالى تسع سنوات تم الخصم فيها من رواتب العمال وتحميلهم قيمة هذه المهمات .

تسع سنوات كاملة كانت الشركة تقتطع من رواتب العمال الضئيلة مبالغ كبيرة تجعلهم أشد احتياجا وعوزا للمال .

وقد أقام رئيس اللجنة النقابية بنفس الشركة – باعتباره عاملا بالشركة – دعوى قضائية ضد وزير قطاع الأعمال وضد الشركة القابضة للصناعات الهندسية وشركة المصاعد التى يعمل بها أمام مجلس الدولة بقصد تحويل الشركة من شركة قطاع خاص لشركة قطاع أعمال عام حيث إن رأس مال الشركة يصل الإسهام العام فيه ٧٦٪ من رأس مال الشركة وطبقا للمادة ١٦ من القانون تعتبر الشركة قطاع



أعمال عام إذا كانت مساهمة المال العام فيها تتجاوز الـ ٥١٪ .

وبالطبع إذا تحولت الشركة لقطاع أعمال عام سيفيد ذلك العمال كثيرا من حيث الرواتب والحوافز والمكافآت والمعاشات وهذه القضية تنظر منذ عام ٩٨ حيث رفضها القضاء الإدارى وحولها للقضاء المدنى الذى رفضها بدوره ، وحولها للقضاء الإدارى مرة أخرى ومازالت القضية حائرة؟!

اللجنة الخماسية .. لن تفيد !

ويؤكد الأستاذ أحمد نبيل الهلالى المحامى بالنقض والاستئناف العالى والمحاكم الدستورية العليا هذه الأوضاع فيقول : هناك القضايا التى لا تخرج من مكاتب الخبراء بالسنوات .. ويظل صاحب الحق يتردد على المحاكم سنوات طويلة حتى تضيع حقوقه وييأس وبالطبع هذا سيؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد ، حيث إن كثرة عدد القضايا العمالية وبطء الفصل فيها يمثل عائقا للنمو الاقتصادى .

ويرى الأستاذ الهلالى الحل فى قانون العمل الجديد ويطالب واضعى القانون بالنظر بعين الرحمة لملايين العمال الذين قد تدفعهم الظروف يوما إلى اللجوء للقضاء .

وأكد أنه يتردد حاليا بأن قانون العمل المزمع مناقشته فى مجلس الشعب قريبا لن يحيل أيا من الأمور والمنازعات العمالية للقضاء بل للجنة إدارية تتشكل من خمسة أفراد منهم قاضيان وممثل للعامل وآخر لصاحب العمل ومسئول من مكتب العمل التابع له العامل ولكن هذه اللجنة الخماسية تحكمها نفس المواعيد التى ينص عليها القانون الحالى ولا تعتبر ملزمة للقاضى أى أن المشكلة ستظل كما هى بل قد تزداد سوءا ؟!

أسباب خارجة عن إرادة القاضى!

ويضيف المستشار محمد أمين الشناوى المستشار السابق بمجلس الدولة " قائلا إن بطء إجراءات التقاضى عموما سواء فى القضايا العمالية أو القضايا المدنية والجنائية وغيرها يرجع لأسباب خارجة عن إرادة القاضى فكل قاض يود أن يرد الحق لأصحابه فى أسرع وقت ولكن هناك إجراءات قانونية تكبله وهناك حيل الدفاع التى قد تعوق الفصل فى القضايا لسنوات كذلك توجد الثغرات القانونية التى تلزم القاضى فى بعض الأحيان بتأجيل الفصل فى القضايا هذا بالإضافة إلى قلة عدد القضاة بالمقارنة بالزيادة الرهيبة فى عدد المنازعات القضائية كذلك تكليف القضاة بالإشراف على الانتخابات التشريعية والنقابية وغيرها كل ذلك يؤجل الفصل فى القضايا وأنا أرى أن الحل يكون فى زيادة أعداد القضاة وتنقية القانون من الثغرات التى تتيح لبعض المحاميين الفرصة للمماطلة، لعدم الفصل فى الدعوى لتأكدهم بأن الفصل فى غير صالحهم كما يحدث من رد لهيئة المحكمة أو الدفع بعدم الاختصاص أو غيرها من الدفوع التى تؤجل الفصل فى الدعوى .

بعد فوات الآوان !

ولا أجد خاتمة للموضوع أفضل من عرض حالتين تسبب عدم الفصل السريع فى قضيتهما لضياع حقوقهما كما حدث مع المواطن " أحمد محمد أبو الحمد" ضد شركة للخدمات الملاحية وهى قضية تعويض ، عن فصل تعسفى هذه القضية منظورة منذ عام ٩٩ وأحيلت إلى مكتب الخبراء فى شهر يونيو ٩٩ تحت رقم ٢٥٤ لسنة ٩٩ عمال كلى جيزة وانتهت أعمال الخبير فى أكتوبر ٢٠٠٠ وإلى الآن لم يودع الخبير تقريره ومازال العامل مشردا من مكتب لمكتب ، بلا مجيب ثلاث سنوات كاملة حتى يودع الخبير تقريره فهل يتم الفصل فى القضية بعد أن يموت أولاد العامل من الجوع ؟!

وهناك مثال آخر : لقد صدر الحكم بالفعل ولكن بعد فوات الآوان فقد رفع كل من المواطن فوزى عبد السميع السيد و سيد على السيد الصباغ العاملان بإحدى شركات تجارة الكيماويات دعوى بشأن بطلان القرار الصادر من مجلس الإدارة بتعيين مفوض ومساعدين لهما فى مجلس الإدارة كنوع من التحايل لمنع العاملين من الانضمام لمجلس الإدارة ، بعد فوزهما فى الانتخابات ومن الطريف أن المفوض الذى عين هو رئيس مجلس الإدارة نفسه ومساعديه أعضاء من مجلس الإدارة أى أن اللعبة مكشوفة جدا ، وبالطبع القانون ينص على أن المفوض يغنى عن العاملين ورفع العاملان الدعوى وصدر الحكم ببطلان قرار رئيس مجلس الإدارة بتعيين المفوض ومساعديه ولكن الحكم صدر بعد مرور أربع سنوات وانتهاء دورة مجلس الإدارة !!! ولا تعليق !!

ويؤكد أحمد الشيخ المستشار بمجلس الدولة بأن هناك بالفعل بعض الإجراءات التى تتسبب بصورة أو بأخرى بالإبطاء فى سير إجراءات الدعاوى القضائية ولكن هذا لا يرجع بأى حال من الأحوال للقاضى ، فالتلاعب فى المواعيد والتحايل بصور شتى باسم القانون من أجل مد أجل القضايا هو الذى يجبر الجميع على أن تظل الدعوى القضائية منظورة لمدة طويلة ، فحيل الدفاع لا تنضب وكلها تكون مستقاة من ثغرات بالقانون وأنا أعتقد أن قانون الإجراءات والمرافعات فى حاجة إلى مراجعة لسد الثغرات التى ينفذ إليها دفاع بعض المتهمين لتطويل سير الدعوى القضائية هذا بالإضافة إلى أن المواعيد المنصوص عليها فى القضايا العمالية مواعيد تنظيمية الغرض منها توجيه القاضى لسرعة الفصل وليست مواعيد ملزمة يسأل عنها إذا تجاوزها والتجاوز قد يكون بسبب خارج عن إرادة القاضى .

نعم القاضى إنسان قد يصيب وقد يخطئ ولهذا فإن القانون سمح للمتهم بأن يرد المحكمة فى حالة عدم اطمئنانه للقاضى ، وسمح له بالشكوى لوزارة العدل فى إدارة التفتيش القضائى وهناك بالفعل رقابة من وزارة العدل على القاضى ومتابعته وتصويبه إذا أخطأ.

ولا أعتقد بأى حال من الأحوال أن هناك قاض يرغب فى أن يطول أمد القضايا التى ينظرها فالعدل البطئ لم يكن أبداً غايتنا ولكن كما ذكرت من قبل نحن فى حاجة لمراجعة للقانون الذى يتحكم فى سير عمل القاضى .

عمل شاق!!

وقبل أن ننهى تحقيقنا اتجهنا إلى محكمة جنوب القاهرة وقابلنا المستشار على مرسى الذى أكد بأن عمل القاضى .. عمل شاق ومرهق خاصة وإنه يتعلق بالفصل فى الحقوق ،والقاضى يجب أن يتأن فى عمله ولكن بلا تباطؤ فكما يقال العدل البطئ ضد العدالة ولهذا فإن القانون نظم عمل القاضى بشكل تصور معه البعض إنه سيحقق العدالة بصورة سريعة ولكن هناك البعض وخاصة من المحامين يحاولون للأسف تأجيل الفصل فى الدعوى بشتى الطرق واستغلال بعض الثغرات القانونية والتى تلزم القاضى بتنفيذها كما ينص القانون ينفذ البعض وينجح بحيل قانونية فى تأجيل الدعوى لهذا فأول شىء يجب النظر فيه هو قانون المرافعات والإجراءات وسد هذه الثغرات وكما يأمل المتخاصمون بالإسراع فى الفصل بالدعاوى فإن القاضى يأمل أيضا أن يحقق العدالة فى أسرع وقت.

كما أن هناك جهة التفتيش القضائى بوزارة العدل وهى جهة المنوط بها حماية المتقاضين فإذا شعر المتقاضى أن قضيته طال أمد النظر فيها بلا مبرر يلجأ إلى إدارة التفتيش القضائى يطالبهابالنظر فى الإسراع بالفصل فى دعواه على أساس أن العدالة هى غاية الجميع سواء كانوا المتقاضين أو القضاة

أوراق ثقافية



بقلم : عبد القادر حميدة

قصائد مشبوهة .. وشاعر عميل !

هذا الشاعر .. لا يمكن أن يكون عربيا .. ومن الجزائر ، بالذات ! الجزائر الذى انتزع حريته ، واستقلاله ، بأظافر مليون شهيد والذى وقف شعره وأدبه فى طليعة الفكر المناهض للاستعمار ، منذ أن جثم الفرنسيون على صدر الجزائر ، قبل سبعين عاما ، من نهاية القرن الماضى .

نعم .. إن حركة الشعر والأدب الجزائرى ، عموما ، على مدى نضالها - خلال فترة الاحتلال ، وحتى استقلال الجزائر عام ١٩٦٢- لا يمكن أن تلد شاعرا ، يتنكر لعروبته ، وينكر وطنه ، وأهله ، وشعبه ، وحضارته ، وقضاياه الوطنية .. إلى هذا الحد الكريه من العمالة !

بل هى ، لا يمكن أن تلد شاعرا ، كل همه ، وهو يوجه الصفعات إلى وطنه العربى .. أن يستدير بالولاء المقوت إلى بلاد أجنبيه ، تقدم له " العون والمساعدة " وأن تكون " الولايات المتحدة" هى تلك البلاد الأجنبيه !!

ومن المثير للتساؤلات حقا ، أن يصدر لهذا الشاعر هذا الديوان الذى بين يدى الآن من مدينة جنيف فى سويسرا ، عام ١٩٦٩ أى بعد نكسة ٦٧ بعامين على وجه التحديد ، وأن تكتب مقدمة الديوان فى نيويورك ، بقلم " عربى " آخر ! بينما الشاعر نفسه ، يقيم فى ألمانيا الغربية !!

وهى تساؤلات ، تجعلنى أوقن ، أن ما جاء فى هذا الديوان " من قصائد مطبوعة ، باللغات الفرنسية ، والإنجليزية ، والعربية ، والتى قطعت المسافات من ألمانيا الغربية ، إلى نيويورك ، إلى سويسرا ، ثم بعد ذلك إلى القراء باللغات الثلاث .. إنما هى من قبيل الوسائل الرخيصة التى تلجأ إليها الصهيونية ، وهى توجه عدوانها الإعلامى المغرض ، ضد الشعوب العربية ، وقضاياها الحقيقية !

ولقد يكون ، ما يدعى الشاعر الجزائرى " **عبد الله ناصر الدين** " إسما مستعارا لواحد من عملاء إسرائيل - إن لم يكن صهيونيا من سلالة المستعمرين - للإيهام بأن هذه المغالطات الدعائية ، إنما هى " **وجهة نظر عربية** " فى الشعوب ، والقضايا العربية ، وعلى وجه الخصوص : قضية فلسطين ! إذ هى " وجهات نظر " تفوح منها رائحة العمالة " فى كل القصائد ، التى تبدو فى لغتها العربية الركيكة ، نثرا سقيما مرصوصا ، مهشم الأوزان ، بينما تبدو فى اللغتين الفرنسية ، والإنجليزية كلاما موزونا ، مقفى ! وجميعها فى النهاية .. تحوم حول معنى واحد مؤداه : أن الوطن العربى ، إنما هو جثة عفنة ، طافية على ظهر الوجود.!!

فلما يتحدث " **الشاعر العميل** " عن فلسطين ، نستطيع أن نكتشف بسهولة ، أن " **الشاعر الحقيقى** " وراء هذه الأفكار الصبيانية هو " **إسرائيل !**

تقول إسرائيل فى إحدى قصائد الديوان :

إن ما يشغل فكرى فى الحقيقة
ليس تحرير فلسطين
ولكن عمرانها
من ذا الذى سيسكن فلسطين
عندما تصبح حرة !
خاصة اللاجئين ..
لأنهم عندما يرحلون إلى هناك
سيضطرون لاستئجار المنازل..
ولأن يعملوا ويكافحوا من أجل القوت..
الشيء الذى سيكون صعبا عليهم..
فقد تعودوا على السكنى فى المحتشدات ..
والعيش فى راحة واطمئنان،
تحت ظل الشعوب المحسنة ..
والأمم المتحدة ، التى تنفق عليهم ،
وتساعدهم ، بدون مقابل .

هذا الكلام الممعن فى شذوذه ، وسذاجته ، وصفاقة قائلة .. يأتى ترجمة أمينة ، لمروجى هذا الكلام الأجوف ، من دهاقنة الصهيونية ، فى المحافل الدولية ، على مدى أكثر من نصف قرن.

فهذا هو " **بن جوريون** " فى العام ١٩٥٧ ، يجيب فى معرض السؤال عن رأيه ، فى عودة "جزء" من الفلسطينيين إلى أرضهم : "إننا نعرض على العرب ميثاقا للسلام ، لمائة عام ، ولكن لا يمكن أن تعود عقارب الساعة إلى الوراء ، إن إسرائيل لايمكن أن تقبل أيا من اللاجئين العرب !

وهذه " **جولدا مائير** " أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فى نوفمبر ١٩٦٠ ، ترفع عقيرتها بمنتهى الغرور والصلف : " إن إسرائيل ، تعلن بكل صراحة ، أنها لا يمكن أن تسمح بعودة أى لاجئ إلى أرضه " !

أما " **أشكول** " الذى أعقب " بن جوريون " ، وسط هالة خادعة ، من " الاعتدال " و" كراهية الحرب " .. فقد أعلن هو الآخر : " إسكان اللاجئين فى البلاد العربية ، هو الحل الوحيد ، الذى يتفق مع مصالحهم الأساسية والحقيقية .. وكذلك ، مع مصالحنا " !!

أليس هذا ، هو نص المضمون السفيه ، الذى عبر عنه " الشاعر المستعار "فى قصيدته تلك ؟!.

أكثر من هذا .. أن "**الشاعر العميل**" يتصور نفسه - فى إحدى القصائد - يوسف ، الذى أعرض عن إحدى " **الفتيات الألمانيات** " ،حين راودته عن نفسه - أى نفس الشاعر العميل - تشبها بموقف " يوسف " من " **إمرأة العزيز" فى القرآن الكريم !!**

وهذه القصيدة - فضلا عن تطاولها ، واجترائها على نص قرآني- يريد أن يرمز بها ، كذبا ، وادعاء ، إلى صفة " التعفف " و" البراءة" فى اليهود ، إزاء كل ما هو " حرام " و " محرم"!

فهل بقى أدنى شك ، فى أن هذا الصوت القبيح ، صوت صهيونى ، بالغ الغرور والصفاقة ، والاستخفاف بعقول الآخرين ، والحض على تبنى الباطل ، والأكاذيب الملفقة ، التى ترمى بها الصهيونية ، كل شعوب الأرض ، باعتبارهم وحدهم " شعب الله المختار " كما يزعمون!!

هذا النوع من " الإعلام المغرض الكريه " ، لا يمكن أن يصدر عن شاعر عربى ، مهما تكن قسوة الوطن عليه ، بل هو لا يمكن إلا أن يكون صادرا عن المؤسسة الصهيونية **بالذات !**

ومن واجب الإعلام العربى ، أن يتصدى بكل الوسائل المكنة ، إلى هذه الأكاذيب والملفقات ، التى تحشو بها الصهيونية ، أمخاخ الرأى العام العالمى ، فى مساحات شاسعة ، من " الغرب " المتواطئ أصلا ، مع المشروع الصهيونى المحتل فى بلادنا .

وفى مقدمة هذه الوسائل .. ينبغى أن تلعب " **الفضائيات العربية** " دورها ، فى توجيه الخطاب العربى مباشرة ، إلى رجل الشارع فى أوروبا وأمريكا .. وبكل لغات العالم ، فذلك . مما يحول دون أن تنفرد الصهيونية بذاكرة الرأى العام العالمى ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، تنوير هذا الرأى العام عربيا ، بقضايانا الحقيقية ، العادلة .. حتى لا نترك لهذا العدو المخادع " **ثغرة** " ينفذ منها إلى تحقيق أهدافه الإعلامية الرخيصة ، تجاه تشويهنا ، ودمغنا ، بالعمالة ، والخيانة ، والبله .

تداعيات أزمة السيولة

عمال البناء يعانون البطالة

عامل البناء المصرى ، الذى شيد الأهرامات ، والذى أدهش العالم ، بعبقريته المبدعة ، فى فنون العمارة .. هو نفسه الذى أنشأ العواصم ، وشيد المدن ، وأنجز المشاريع العملاقة ، وهو الذى أقام الكبارى ، والأنفاق ، والأبراج ، والمساجد ، والكنائس ، وآلاف المدارس وملايين العمائر والبيوت .

هذا العامل المصرى المبدع ، بالخبرة ، والمهارة ، وعشق المهنة .. هو نفسه من يتضور جوعا إلى العمل هذه الأيام !

إنه يعانى نوعين من البطالة :

البطالة التى تحرمه من الرزق ، ومن الحصول على لقمة العيش له ، ولأسرته !. والبطالة ، التى تحرمه من متعة الإحساس باستزراع الفضاءات بالعمائر ، والبيوت ، ومشاريع التعمير !!

ضنك الحرمان من الرزق .. وضنك الحرمان من متعة العمل .. كلاهما يفصحان عن أزمة يمر بها ملايين عمال البناء فى الوقت الراهن ، وهى أزمة تكشف فى نفس الوقت ، عن الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها بلادنا ، ويواجهها مجتمعنا كله .

فماذا عن هذه الأزمة .. وتلك الظروف .. وما هى نتائجها السلبية ، على الشرائح العريضة من فئات عمال البناء ، ثم ، ماهو الحل .. لكى تنقشع هذه الأزمة ؟!

■ تحقيق : **انتصار سليمان**

يبدأ " إبراهيم محمد أبو إسماعيل " بالحديث عن تجربته فيقول :

كنت " أسطى " محار لى سمعة طيبة ، فقد عملت سنوات طويلة فى هذه المهنة أعطتنى الخبرة ، والمهارة العالية ، ولدى شهادة قياس مهارة كعامل ممتاز فى المهنة ، ولكن منذ عام تقريبا بدأت أشعر وكأن المهنة غريبة على بعد أن دخلها غرباء كانوا " صبيان " لدينا تعرفوا على أساسيات المهنة ثم أصبحوا أسطوات يحصلون على الشغل لحسابهم ، وأنا لست ضد هذا ، فمن الطبيعى أن يكبر الصغير ، ولكن المشكلة أن هؤلاء "الصبيان" قللوا من أجورهم مما جعل الذبون يقبل عليهم ويترك الأسطى الكبير ، ونظرا لقلة خبرتهم بالمهنة ، فهم يقدمون أشغالا غير مضبوطة ، وعليه فإن الذبون يبحث عن أسطى ماهر يصلح له ما أفسده الصبى الصغير ومن هنا بدأ الشغل يقل خصوصا بعد أن بدأت أرفض تصليح الشغل الغلط وهكذا أصبحت عاطلا .. فين وفين على ما تجينى شغلانة كل شهرين أو ثلاثة وهذا لا يناسبنى فأنا مسئول عن أسرة ، مما اضطرنى أن أغير مهنتى وأشترى أقفاص فاكهة ، وأبيعها فى الشارع ولكن إذا جاءتنى شغلانة فى صنعتى أشتغلها .

لذا أقترح أن يكون التعاون المباشر بين الجمهور والنقابة ولجانها المنتشرة فى أنحاء الجمهورية خاصة عن العمل المطلوب ، فإذا احتاج شخص عمل شيء فى بيته ، اتجه للنقابة أو إحدى لجانها وطلب ترشيح عامل ماهر ، وتكون النقابة مسئولة عن شغله ، وأمانته .

مسئولية المحافظات

ويقول " السيد عبد العال الطحان "

ورثت مهنة " النقاشة عن والدى منذ صغرى ، حتى أصبحت ماهرا فيها ، وليس فى المهنة فقط وإنما فى الذوق واختيار الألوان ، وبالفعل منذ فترة طويلة وأنا أشهد ركودا شديدا مش بس فى مهنتى ولكن فى مهنة المعمار بصفة عامة زمان كنت آخذ عمارة ١٠ أدوار أقوم بها بمفردى بمساعدة أولادى وعمال يعملون عندى أما اليوم فبين الحين والحين ، تأتى شقة عروسة ، أو دهان غرفة فى شقة ، مما جعلنى أحرص على تعليم أولادى ، حتى لا يستمروا فى نفس مهنتى ، فيتعرضون لنفس الظروف الصعبة ، التى نمر بها الآن .

وأنا اليوم لم أقف فى انتظار الفرج ، بل سعيت لاستثمار مبلغ لدى فقمت بفتح محل لبيع أدوات ومستلزمات الدهان والنقاشة ، كى أجد عملا فى أوقات التعطل وهذا لا يعنى أننى تركت المهنة وإنما هى محاولة لمواجهة " وقف الحال "

ويقترح السيد عبد العال – لتحسين أوضاع العاملين بالبناء والأخشاب أن تحرص كل محافظة على التعاون المباشر مع مقاوليها فقط دون اللجوء لمقاولين من خارج المحافظة ، فهناك مشروعات كثيرة تقوم بها المحافظة مثل المدارس، والمستشفيات ،والمبانى الحكومية ، والمساكن وغيرها ... ألخ .. لذا يجب أن تحرص المحافظة على تشغيل عمالها أولا ، فتعطى المناقصات للمقاولين من أبنائها

نصف حركة المجتمع

ويشير " السيد دواود " رئيس اللجنة النقابية للبناء والأخشاب بالشرقية إلى أن ظروف عمال البناء والأخشاب أصبحت صعبة للغاية منذ أن صدر القانون العسكرى الخاص بمنع البناء على الأراضى الزراعية وتوقيع العقوبة على المخالف ، بالغرامة المالية ، وإزالة ما تم بناؤه .

هذا القرار كان من أهم أسباب ضيق الرزق ، لأن الأراضى الزراعية هى المساحة الوحيدة المتاحة التى يمكن البناء عليها ونحن لسنا ضد هذا القرار فالأرضى الزراعية هى ثروتنا الباقية ، ويجب أن نحافظ عليها ونزيدها ، لا نأخذ منها ، ولكن لابد من إيجاد بديل لذلك .

لذا نأمل أن يسرع رئيس الوزراء بإصدار القرار الخاص بعمل كردون المبانى لكل محافظة ، لمعرفة الأراضى المخصصة للبناء واستغلالها ، بدلا من البناء العشوائى ، خاصة أن هذا المشروع سيفتح أبواب رزق لكثير من العمال ، كما أن الدولة سوف تستفيد منه من خلال إصدار تراخيص البناء ، وعمل المهندسين بالمجالس المحلية .

ويشير " السيد دواود " إلى أهمية عمل طائفة المعمار ، حيث يدخل بها العديد من المهن ، وهى تمثل أكثر من نصف حركة المجتمع ففيها يعمل السائق البسيط سواء سائق العربة " الكارو " أو السيارة النقل ، ثم باقى العمال فى المهن المختلفة عمال بناء ، ومحارة ، وبلاط، ونجارة ، وسباكة ، ونقاشة ، و..و..و.. وهناك شركات المقاولات ، والمهندسون ، ومصانع الطوب ، والزلط ، والأخشاب ، والرمل والزلط... ألخ

ومن هنا حرصت النقابة العامة



سيد طه



محمد بهاء الدين

السيد داوود

على إعداد مشروع لإصدار تراخيص الأصحاب المهنة لحمايتهم من الدخلاء ، ولحماية المستهلك من العامل الردئ وغير الأمين .

وعن مشكلة العمالة غير المنتظمة يقول محمد بهاء الدين محمد ، أمين عام النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب :

يعمل بمهنة البناء والأخشاب والتشييد عمال كثيرون منهم من يعمل بالقطاع العام ، والقطاع الخاص ، ومنهم العمالة المنظمة والمقيدة بالنقابة ، وهناك العمالة غير المنظمة ، وغير المشتركة بالنقابة ، وهؤلاء يتجاوز عددهم نصف مليون عامل فى مصر كلها ، بينما يشترك بالنقابة حوالى ١٠٠ ألف عامل فقط ، أغلبهم من العاملين بالقطاعين العام والخاص.

ويرى أمين عام نقابة البناء والأخشاب أن أزمة السيولة هى السبب الرئيسى فى توقف مهن كثيرة وتعطل عمال كثيرين ، وبشكل عام ، فإن حركة المقاولات فى مصر تشهد ركودا هذه الأيام ، والسبب فى ذلك الوضع الاقتصادى ككل ، فإذا كانت هناك سيولة ومع البعض منا فائض من المال فإن هؤلاء البعض يقومون بشراء أراض ، وبنائها ، أو حتى يقومون بتجديد مساكنهم وبالتالى يعمل البنا ، والسباك ، والنجار ... الخ.. أما إذا كانت هناك أزمة ، كالتى نعيشها هذه الأيام ، فمن الطبيعى أن يوفر كل شخص ماليديه من مال للاحتياجات الضرورية .

ومشكلة عمال البناء والأخشاب تتركز فى العمالة غير المنتظمة ، وهم العمال الذين يعملون مع المقاولين من الباطن ، وغير مؤمن عليهم ، والنقابة فى محاولة منها لمساعدتهم تحاول التفاوض مع الحكومة لإصدار قانون جديد للتأمينات يغطى العمالة غير المنتظمة فليس من الطبيعى أن يعيش العامل طول عمره مع أسرته فى حالة يسر ، وإذا ما حدث له حادث أو توفى لاتجد أسرته من ينفق عليها كما أن بعض المقاولين يتهربون من التأمين على عمالهم ، لأنهم عمال موسميون يعملون إذا توفر لهم عمل ، وإذا لم يتوفر العمل ، فأنهم يضطرون إلى العمل فى مهن أخرى يتعيشون منها .

أما بالنسبة للعمالة المنظمة والمقيدة بالنقابة ، فإذا ما حدث لها مشكلة .. فإن النقابة تسرع بتقديم المساعدات المادية ، وليس هذا فى القاهرة فقط ، وإنما على مستوى جميع المحافظات عن طريق اللجان الفرعية لها .

مسئولية الدولة

وينهى الحديث النقابى سيد طه رئيس النقابة العامة للعاملين بصناعة البناء والأخشاب والتشييد فيقول :

قطاع المقاولات ، قطاع رائد لا تعمل به فئة معينة ، وإنما فئات كثيرة وقطاعات مختلفة .. وبالفعل .. هذا القطاع يعانى الركود هذه الأيام ولأسباب عديدة ، منها :

-عدم قيام الدولة بضخ استثمارات جديدة فى الإسكان الإدارى ، والعقارى ، والمساكن الشعبية ، والبنية الأساسية وغيرها

-عدم قيام الدولة بسداد مستحقات شركات المقاولات ، مما أثر بشكل سلبى على عمل هذه الشركات وتوقف نشاطها إلى حد ما .

- الكساد العقارى نتيجة قيام بعض شركات الإسكان بسحب أموال من البنوك وضخها فى استثمارات عقارية فاخرة لا يحتاجها المجتمع ، مما أدى إلى عدم الإقبال عليها ، وتوقف دولاب العمل ، والرواج فى مجال المقاولات

وعن أهم الحلول المقترحة يقول سيد طه رئيس النقابة :

يجب أن تساهم الدولة بشكل كبير فى تحريك عجلة هذا القطاع متمثلة فى زيادة الاستثمارات الجديدة لأعمال البنية الأساسية على مختلف بقاع الجمهورية ، بما فى ذلك الطرق ، والصرف الصحى ، والمياه ، مما يسهل تنشيط العمل فى قطاع المقاولات ، كذلك تشجيع الدولة لعمل الجمعيات التعاونية الإسكانية ، سواء الجمعيات التعاونية الإسكانية العامة أو الفئوى " **التى تتبع النقابات والوزارات** " وذلك بتخصيص أموال لدعم هذه الجمعيات ، لإنشاء مساكن بأسعار مناسبة ، لأعضاء الجمعية مع وضع الضوابط اللازمة لعمل هذه الجمعيات .

كذلك كان لقرار محافظ القاهرة وبعض المحافظات الأخرى الخاص بتوقف منح تراخيص البناء فى القاهرة والمدن الكبيرة تأثير كبير على توقف حركة المقاولات مما أدى إلى توقف عدد كبير من شركات الإسكان وتحجيم عملها خاصة على الامتداد العمرانى لمدينة القاهرة والذى صدر منذ عام ونصف لذا نرجو إعادة النظر فى هذا القرار ووضع شروط وضوابط محددة لعمل هذه الشركات حتى لا يقف العمل بها نهائيا بها .

وعن العمالة غير المنتظمة فى قطاع المقاولات يقول السيد طه :

كل من يعمل فى هذا المجال ، هو نقابى ويعتبر عمالة منتظمة .

" البقية ص ٤٩"

الملامح الرئيسية .. للخطة القومية للنهوض بالمرأة



في مناسبة مرور عام على إنشاء المجلس القومي للمرأة دعا المجلس لعقد مؤتمر تحت عنوان المرأة المصرية والخطة القومية٢٠٠٢-٢٠٠٧ افتتحته السيدة سوزان مبارك .. وعلى مدى ثلاثة أيام ناقش المؤتمر وثيقتين مهمتين تتضمن الأولى تقريراً عن أحوال المرأة المصرية ورصد وتقييم لما تحقق لها من منجزات ومايعترضها من مشكلات ، والثانية تعكس دور المرأة في الخطة الخمسية الجديدة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ ، وقد تبلور من خلال مناقشات ورش العمل المختلفة التي عقدت طوال جلسات المؤتمر عدة توصيات هامة وخطط شاملة للنهوض بالمرأة المصرية في الخطة الخمسية القادمة، وقد اهتم المؤتمر بمتابعة الخطة السابقة وماتم تنفيذه منها.. وعن ملامح الخطة الجديدة للنهوض بالمرأة المصرية التي طالب المؤتمر بتضمينها الخطة الخمسية الجديدة للدولة نقف معا أمام أهم ملامحها ومحتواها ونناقش أهم خطوطها الرئيسية.

■ متابعة : **أمل البرنس**

نستعرض في البداية بإيجاز الأوضاع الحالية للمرأة المصرية وتقييمها لتكون مدخلاً أساسياً لبناء استراتيجية قومية للنهوض بالمرأة وتحديد السياسات ووضع الخطط والبرامج التي تحقق الأهداف الاستراتيجية، وبداية نشير إلى أن تاريخ المرأة المصرية في النضال من أجل المساواة مع الرجل في مختلف مناحي الحياة يمتد في العصر الحديث إلى ماقبل صدور ميثاق الأمم المتحدة -عام ١٩٤٥- وأفرز منجزات هامة على المستوى التشريعي إلا أن هذه المنجزات لم يقابلها منجزات متكافئة على المستوى الفعلي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات المرتبطة بالتفاوتات النوعية التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة في المجتمع المصري.

من الناحية الاقتصادية -في مجال العمل- تتدنى نسبة مساهمة الإناث في القوة العاملة بينما ترتفع نسبة البطالة بينهن بالمقارنة بالذكور، ففي فئة العمر ١٥ سنة فأكثر لم تتجاوز النسبة العامة لمساهمة الإناث في قوة العمل ٢٢٪ عام ١٩٩٧ بينما بلغ معدل البطالة ٢٠٪ بين الإناث مقابل ٧٪ في الذكور، وتشتغل غالبية الإناث العاملات في أعمال متدنية الأجر مثل الزراعة التقليدية ، ورغم مساواة الدستور والقوانين المصرية بين الاناث والذكور في فرص العمل ومعدلات الأجور لانجد ذلك مطبقا إلا في الوظائف الحكومية والقطاع العام وإلى حد ما في قطاع الأعمال العام بينما نجد عوامل معوقة لهذه المساواة في القطاع الخاص ، ويتوقع أن يزداد تأثير هذه العوامل مع المضي قدما في الخصخصة، كما تواجه كثرة من العاملات صعوبة شديدة في تحقيق التوازن بين أدوارهن المتعددة في المنزل وفي العمل ، إضافة إلى ماطرحته العولمة من تحديات أمام المرأة بما تتطلبه من اكتساب مهارات جديدة في سوق العمل للمشاركة في اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كذلك فإن المرأة تأتي في مقدمة الفئات التي تأثرت ببرامج الإصلاح الاقتصادي ، وقد ألقى التكيف الهيكلي أعباء متزايدة على المرأة بصفة عامة والفقيرة بصفة خاصة لما لهذه البرامج من تكاليف اجتماعية واقتصادية تثقل كاهلها، ورغم حرص الحكومة المصرية على حصار ومعالجة الآثار السلبية للاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، إلا أن هناك تفاوتا في توزيع الدخول والثروات وتزايداً في أعداد الفقراء وتراجعا في الاستقرار والأمان الوظيفي مما يلقي على المرأة بأعباء اقتصادية ونفسية واجتماعية وتتضاعف الأعباء إذا كانت المرأة عائلة لأسرتها أو تعمل في قطاع غيررسمي .

وتمثل المرأة العاملة في الزراعة على ٢٪ من إجمالي العاملين في هذا القطاع و٥٨٪ من إجمالي النساء العاملات في الريف، وهناك ٦٠٪من العاملات في مجال الزراعة في الريف يعملن في إطار الأسرة دون أجر ولا تتعدى نسبة النساء الحائزات لأرض زراعية ٣٪ ، ويعتبر حصول المرأة على الخدمات الائتمانية والقروض الزراعية محدود للغاية حيث تمثل المرأة ١٢٪ فقط من المستفيدين من القروض قصيرة الأجل و٠٫٦٪ من الحاصلين على قروض الاستثمار الزراعي وأخيرا تبلغ نسبة الأمية بين النساء الريفيات ٦٣٪ وترتفع إلى ٧٩٪ بين العاملات في الزراعة.

أما من الناحية الاجتماعية -ففي مجال التعليم- فإن الأمية تعد من أخطر معوقات حصول المرأة على فرص متكافئة مع الرجل في شتى ميادين الحياة حيث لازالت نسبة أمية الإناث ضعف أمية الذكور (٤٥٪ إناث و٢٣٪ ذكور) وتنعكس أمية الإناث على تضييق فرصتهن في الحصول على عمل في القطاع الرسمي على تدني إنتاجيتها وعلى مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، كما تنعكس أيضا على المجتمع بأكمله لأن المرأة حاضنة النشء ومربيته وشريكة الرجل في توجيه دفة الحياة ورغم التقدم الذي حققته مصر في تضييق الفجوة بين قيد الإناث والذكور ومعدل بقائهم في كل مراحل التعليم على المستوى القومي، إلا أن نسبة استيعاب البنات منخفضة على نحو ملحوظ في محافظات الصعيد ومطروح، كما تتركز الإناث في الدراسات التقليدية والأدبية، وتحجم عن دراسة العلوم الرياضية والتكنولوجية في كل مراحل التعليم.. وإلى جانب التعليم الرسمي فإن وضع المرأة النسبي في التدريب أقل كثيراً من المستوى المطلوب وعن المجال الصحي للمرأة فقد تحقق تقدم ملموس فيه إلا أنه مازال هناك عديد من التحديات فمازالت مشكلة الزيادة السكانية هي المشكلة الأولى ورغم حدوث تراجع تدريجي في معدل المواليد ، إلا إن المعدل السنوي للزيادة السكانية في مصر مازال قريبا من ٢٪ ورغم توفير المياه الصالحة للشرب لنسبة كبيرة من السكان

تصل إلى ٩٢٪ إلا أن نسبة توفير المياه الصالحة للشرب فى المناطق الريفية أقل من ذلك، كما لازالت المرأة تعانى من كثير من الممارسات الضارة مثل ختان الإناث وبرغم انخفاض معدلاته إلا أنها لازالت مرتفعة، وأخيراً يلاحظ محدودية مشاركة المرأة فى الحياة العامة ويعد هذا من أكثر المؤشرات التى تعكس إنحيازاً مجتمعياً تقليديا للرجل وضد المرأة بحيث أصبح المشاركة فى الحياة العامة سياسيا واجتماعيا وثقافيا وعلميا تكاد تكون شأنا رجاليا محضا لاتخترقه إلا قلة من النساء ذوات العزم والإصرار، ودليل ذلك أن التمثيل السياسى للمرأة فى مصر لايتناسب مع مكانتها إذ يقل بقدر كبير عن المعدل العالمى لتمثيل المرأة ، وننتهى إلى مجال الإعلام حيث لاتنسجم الصورة التى تقدمها أجهزة الإعلام المصرية عن المرأة مع التغييرات الإيجابية والمنشودة فى وضعها كشريك كامل للرجل فى صنع الحياة وتقدمها، فضلا عن ذلك يركز الإعلام فى تصويره للمرأة على الشريحة الاجتماعية العليا فى المدن، ولا تتجاوز قضايا المرأة الريفية التى يتم نشرها فى الصحف المصرية نسبة ٣٪ من إجمالى القضايا المنشورة، وليس هناك تناول اطلاقا لقضايا المرأة البدوية، كما يولى الإعلام اهتماما خاصا ببعض المهن التى تمارسها النساء كالتمثيل والرياضة وسيدات الأعمال والدبلوماسيات مع تجاهله للبعض الآخر كالمعلمات والطبيبات والباحثات والمحاميات والعاملات والفلاحات الأمر الذى يبرز أهمية التأكيد على المسئولية الاجتماعية للإعلام.

ومن خلال عرض نماذج من الأوضاع الحالية للمرأة المصرية واستخلاص دروس مستفادة من التجارب السابقة نقف أمام رؤية المؤتمر فى التخطيط للنهوض بالمرأة من خلال خطة متكاملة تضمنت الإجراءات التى تساعد على تدعيم دور المرأة فى التنمية وتحدد السياسات المتعلقة بالمرأة فى مجال التعليم والصحة والخدمات الثقافية والإعلامية والرعاية الاجتماعية وفى المجال الاقتصادى.

ونعود إلى مناقشات المؤتمر واتجاهاته وتوصياته حيث نستخلص عدة أهداف محددة لاستراتيجية إدماج المرأة فى التنمية نوجزها فى النقاط التالية:

إعلاء قيمة عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية، والقضاء على بطالة الإناث والقضاء على المعوقات الاجتماعية والثقافية والاتجاهات المتطرفة التى تنادى بعودة المرأة إلى المنزل وعدم الخروج للعمل، ومساعدة المرأة العاملة على الجمع بين أدوارها المختلفة داخل وخارج المنزل، وتوفير الخدمات المطلوبة لها على مستوى لائق وبتكلفة معقولة، هذا إلى جانب القضاء على أمية المرأة الريفية وتحسين فرص النساء العاملات فى الريف فى تملك الموارد والحصول على القروض والتكنولوجيا وإدماج المرأة الريفية فى مسارات صنع القرار ، وذلك من خلال تكثيف الحملات القومية لمحو أمية النساء فى الريف وتوفير وسائل التكنولوجيا البسيطة فى كل مجالات عمل المرأة الريفية، وتدريب النساء على استخدامها وزيادة نسبة القروض المقدمة للمرأة الريفية فى مختلف المجالات وأخيرا توعية المرأة الريفية بكيفية ترشيد استهلاك الموارد المائية وحمايتها من التلوث وتوعيتها بأسس النظافة العامة ومبادئ الصحة العامة.

أما عن الأهداف فى مجال التشريع فتتلخص فى القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بما يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة، واستخدام التشريع كأداة لزيادة وتفعيل مشاركة المرأة فى الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

مع زيادة وعى المرأة بحقوقها والتزاماتها القانونية والعمل على إزالة المعوقات التى تعطل ممارسة هذه الحقوق وتكثيف الجهود لمحو الأمية القانونية للمرأة المصرية وأخيراً للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة وضمان توفير الحقوق والحماية القانونية للمرأة الريفية والمرأة العائلة للأسرة.

وتعلق الأمين العام للمجلس القومى للمرأة الدكتورة فرخندة حسن على هذه الاستراتيجية وأهدافها قائلة:

سيتم تقديم مشروع الخطة القومية للنهوض بالمرأة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ إلى وزارة التخطيط حتى تقوم بتضمينها فى إطار الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون هناك تناسق وتوافق كامل بين التخطيط على مستوى الدولة والتخطيط للمرأة فى المجلس القومى للمرأة.

وسيكون دور المجلس القومى هو التنسيق والتعاون مع الجهات المختلفة فى تنفيذ الخطة ، كما سيكون المجلس مسئولا عن إعلام وتوعية شركائه فى التنمية عن المكونات المتعددة لهذه الاستراتيجية وامدادهم بالمعونات الفنية المطلوبة والتدريب المتعلق بالتنفيذ فى الوقت المحدد..هذا وسيتم متابعة وتقييم إنجاز الخطة بصورة دورية سنويا وكذلك قبل نهاية فترة الخمس سنوات المحددة لها بحيث يمكن الخروج بالدروس المستفادة من هذه التجربة ووضع الأساس السليم للاستراتيجية التالية .

وبعد . . فيلاحظ أن الهدف الرئيسى العام لخطة النهوض بالمرأة المصرية هو إدماج المرأة فى المجرى الرئيسى للتنمية وذلك عن طريق إدماجها فى خطة الدولة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ على المستوى القومى والقطاعى والإقليمى والمحلي، وعلى صعيد الأهداف والسياسات والبرامج، وذلك تحقيقا للحقوق العادلة للمرأة والمشاركة الفعالة لها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة الكاملة من عوائدها، ورفع مستوى الاقتصاد القومى وكذلك تعظيم فاعلية التنمية واستدامتها.

وإذا بقيت لنا كلمة أخيرة فى هذا المجال فهى ضرورة تفعيل هذه الاستراتيجية التى توصل إليها المؤتمر لتحقيق النهوض بالمرأة المصرية لتأكيد مكانتها ودورها فى المجتمع وحتى تستطيع أن تسهم فى جميع القضايا التى تهم المجتمع المصرى كله جنبا إلى جنب مع الرجل بلا تفرقة أو تمييز باعتبار المرأة نصف المجتمع ، ولأن قضايا المجتمع الأساسية تهم كل أفراده الذين يتطلعون إلى مستقبل أفضل.

عمال البناء يعانون البطالة

"بقية"

ولكن هناك خطأ شائع ، فالبعض يرى أن عمال التراحيل وكل من يقف بالشارع يساعد فى البناء هو من عمال المقاولات ولكن هذا خطأ ، فهؤلاء عادة ما يكونون عمال زراعة نازحين من الريف إلى المدينة ، ويدعى البعض منهم معرفته بمهنة ما ، فيعمل بها ، وهو لا يدرى عنها إلا القليل ، أو قد يكون يعمل بمهنة أخرى وبغيرها ، بمهنة من مهن المعمار .

وقد انتهت النقابة من هذه المشكلة بأن قدمت مشروعا لإصدار تراخيص للعاملين بمهنة المقاولات ، ضمن مشروع قانون العمل الموحد ، لتضمن لهم فرصة عمل ، والتأمين عليهم ضد البطالة ، والإصابة .

إضافة إلى التأمين الصحى ، وغيرها من التأمينات التى تحمى العامل وتساعده على تجاوز المحن

ومجلة " العمل " من جانبها تقول : إن ما جاء فى هذا التحقيق من الاقتراحات ، على لسان هذه الطائفة العمالية ، ومسئولى النقابات العامة المعنية بعمال البناء والتعمير ، إنما هى اقتراحات شديدة الموضوعية ، من حيث إنها تكفل لهذه الشرائح الكبيرة من العاملين ، فى مجال البناء والمعمار ، ظروفا ملائمة للعمل من ناحية .. ومن ناحية أخرى تحميهم من البطالة ، التى اضطرت الكثيرين منهم إلى ، الاتجاه إلى أعمال أخرى يتعيشون منها ، وتلك فى واقع الأمر ، كارثة مهنية ، يمكن أن تؤدى فى النهاية ، إلى التفريط فى أبناء هذه المهنة ، ممن يعملون فيها بحرفية عالية ، ومهارة فائقة ، وإخلاص للعمل الذى تخصصوا فيه ، ولم يجيدوا شيئا غيره .

فمابالنا ، ونحن مازلنا فى مرحلة البناء .. بناء البيت وبناء الاقتصاد .. وبناء المجتمع؟!

انتصار سليمان

استخدام الأجانب فى مصر

تضم احصاءات قوة العمل أو المشتغلين منهم في التعدادات العامة للسكان، أو إحصاءات القوي العاملة بالعينية .. أو غيرها من الاحصاءات والبحوث المعنية بالموارد البشرية واستخدامها في المشروعات الإنتاجية والخدمية،الأفراد الوطنيين والأجانب المقيمين بالدولة، ويمثل الأجانب المشتغلون نسبة من إجمالى المشتغلين وفق حاجة البلاد الاقتصادية إليهم .. ويخضع استخدام الأجانب في جميع دول العالم إلي قواعد وضوابط، منها حاجة الدولة لسد النقص في بعض المهارات أو التخصصات النادرة بين الأفراد الوطنيين، إلى جانب بعض الضوابط الأمنية المرتبطة بأمن البلاد إلى جانب المعاملة بالمثل.

بقلم :

رفعت نصر عبد الغنى دويدار

خبير تخطيط القوى العاملة

ووكيل وزارة القوى العاملة سابقا

يصل عدد الأجانب المقيمين فى مصر ، وفقا للتعداد العام للسكان الذى أجرى فى عام ١٩٩٦، مائة وخمسة عشرة ألفا وستمائة وأربعة وتسعين أجنبيا(١١٥٦٩٤)، منهم واحد وستين ألفا وثمانمائة وواحد(٦١٨٠١) ينتمون إلى جنسيات عربية يمثلون ٥٣.٤٪ من إجمالى أعداد غير المصريين ، والباقى من جنسيات أخرى أجنبية ، ثلاثة وخمسين ألفا وثمانمائة وثلاثة وتسعين(٥٣٨٩٣) يمثلون ٤٦.٦٪ كما هو موضح بالجدول رقم (١) .

وبالنسبة للأخوة العرب المقيمين فى مصر ، فإن الفلسطينيين يمثلون النسبة الغالبة منهم (٤٦.٤٪)، يليهم السودانيون(١٧.٨٪)، ويرجع ذلك إلى اعفائهم من شرط الحصول على الإقامة أو الحصول على تصريح بالعمل لاعتبارات سياسية وإنسانية .

فى حين لاتتعد نسبة المنتمين إلى الدول العربية الأخرى مجتمعة ٣٥.٨٪.

ويصل عدد المشتغلين الأجانب فى مصر ٢٤٩٤٦ مشتغلا من جملة أعداد المشتغلين (مصريون وأجانب) يمثلون فقط ٠.٢٪ كما هو موضح بالجدول.

المشتغلون الأجانب حسب الجنسية والنوع

يشير الجدول رقم (٢)إلى أن المشتغلين العرب يمثلون النسبة الغالبة حيث يصل عددهم ١٤٤٦١ مشتغلا من مجموع المشتغلين من غير المصريين بنسبة ٥٨.٠٪، وهو أمر طبيعي حيث يعملون فى دولة عربية ترحب بالأخوة العرب ، للإقامة والعمل فى بلدهم الثانى .

يليهم من حيث الأهمية العددية والنسبية–مع فارق كبير–الذين ينتمون لجنسيات القارة الأوروبية حيث يصل عددهم ٥١٢٣ مشتغلا بنسبة ٢٠.٥٪ ، أى حوالى خمس عدد الأجانب المشتغلين فى مصر ، ويأتى بعد ذلك وبنسب متقاربة المنتمين إلى الدول الأمريكية ، والذين ينتمون إلى الدول الآسيوية (٦.٩٪ ، ٦.٢٪ ، على الترتيب) ، أما باقى مجموعات الجنسية الآخرين فلا تتجاوز نسبتهم مجتمعين ٩.٠٪ من إجمالى المشتغلين الأجانب فى مصر.

كما يشير الجدول السابق الاشارة إليه إلى انخفاض نسبة المشتغلات العربيات إلى اجمالى المشتغلين (ذكور وإناث) المنتمين لجنسيات عربية (٩.٢٪) ، وهى نسبة تتفق مع المستوى العام الموجود فى أغلب الدول العربية ، في حين يلاحظ ارتفاع نسبة المشتغلات الأجنبيات غير العربيات ، بنسب تتراوح بين ١٩.٧٪ إلى ٣٧.٨٪ .

المشتغلون الأجانب حسب الحالة العملية

يشير الجدول رقم (٣) الى توزيع المشتغلين الأجانب حسب الحالة العملية ، حيث يمثل المشتغلون بأجر نقدي(٧٢.٣٪)، يليهم المشتغلون الذين يعملون لحسابهم الخاص(١٥.٣٪) ثم أصحاب الأعمال(١١.٩٪)، ولا تتعد نسبة الذين يعملون بدون أجر (٠.٥٪).

وإذا انتقلنا إلى تفصيلات الجدول للحالة العملية حسب مجموعات الجنسية ، فإن الشكل العام يوضح غلبة نسبة المشتغلين بأجر نقدى مع اختلاف فى نسبتهم إلى اجمالى المشتغلين داخل كل مجموعة من مجموعات الجنسية ، وإنما الملفت للنظر هو ارتفاع نسبة أصحاب الأعمال والذين يعملون لحساب أنفسهم من جملة المشتغلين المنتمين إلى جنسيات الدول العربية (١٥.٦٪ ، ٢٠.٠٪ على التوالي) خلافا لما عليه الحال بالنسبة لمجموعات الجنسيات الأخرى غير العربية .

المشتغلون الأجانب حسب القطاع

يشير الجدول رقم (٤) الخاص بتوزيع المشتغلين الأجانب حسب مجموعات الجنسية والقطاع إلي أن النسبة الغالبة تعمل في القطاع الخاص، ويمثلون ٦٩.٨٪ من إجمالي الأجانب المشتغلين، ويليهم بفارق عددي ونسبي كبير المشتغلون بالقطاع الحكومي والعام والأجنبي(١٦.٠٪، ٦.٥٪، ٦.٣٪ علي التوالي).

وعلى مستوى مجموعات الجنسية يلاحظ ارتفاع نسبة العرب المشتغلين فى القطاع الخاص(٨٠.٤٪) إلى جملة المشتغلين العرب فى جميع القطاعات ، أما مجموعات الجنسيات الأخرى فتتراوح نسبتهم فى القطاع الخاص مابين ٥٢.٢٪ و٦٠.٤٪ .

وفى القطاع الحكومى يلاحظ ارتفاع نسبى للمشتغلين الأجانب من مجموع المنتسبين لكل مجموعة جنسية بالنسبة لمجموعة جنسيات الدول الأمريكية (٢٤.٥٪)، ومجموعة جنسيات الدول الأوروبية(١٨.٤) .

أما المشتغلون بالقطاع الأجنبي فتشير بيانات الجدول إلي ارتفاع نسبتهم لكل من المنتمين لمجموعات جنسيات الدول الآسيوية ، والأفريقية ، والأمريكية، ودول استراليا والاقيانوسية، والأسيوية والأوروبية(١٩.٦٪، ١٤.٦٪، ١٢.٢٪، ١١.٢٪، ٩.١٪ علي التوالي).

توزيع المشتغلين الأجانب حسب النشاط الاقتصادى

يمثل المشتغلون الأجانب فى قطاع الخدمات النسبة الغالبة(٢٤.٠٪) من إجمالى عدد المشتغلين الأجانب ، يليهم المشتغلون بتجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٢٠٪ ثم المشتغلون بالصناعات التحويلية والنقل والتخزين (بنسبة١١.٧٪، ١١.٢٪ على التوالي) ، وهؤلاء يمثلون فى هذه الأنشطة الأربعة(الخدمات–التجارة–الصناعات التحويلية-النقل والتخزين) حوالى ثلثى عدد المشتغلين الأجانب(٦٦.٩٪) فى حين يمثل المشتغلون الأجانب فى باقى الأنشطة الاقتصادية الأخرى ٣٣.١٪ جدول رقم(٥).

وإذا نظرنا إلى توزيعات المشتغلين الأجانب حسب مجموعات جنسياتهم والنشاط الاقتصادى الذى ينتمون إليه ، نلاحظ أن المنتمين إلى جنسيات الدول العربية يتسمون بتوزيع متميز ومختلف عن باقى الجنسيات الأخرى ، حيث يمثل المشتغلون منهم فى تجارة الجملة والتجزئة النسبة الغالبة (٢٨.٥٪) يليهم المشتغلون بالخدمات(٢٠.٢٪) ثم المشتغلون بالصناعات التحويلية والنقل والتخزين(١١.٢٪، ٨.٠٢٪).

وعلى العكس من ذلك نجد أن المشتغلين الأجانب من الأفارقة والآسيويين والأوروبيين والأمريكيين تتركز النسبة الغالبة منهم فى قطاع الخدمات بنسب تتراوح مابين ٢٦.٠٪ ، ٥٠.٠٪.

جدول رقم (١)

التوزيع العددى والنسبى لغير المصريين حسب الاقامة والاستخدام

البيان	المقيمون			المشتغلون		
	عرب	أجانب	جملة	مصريون	عرب وأجانب	جملة
عدد	٦١ ٨٠١	٥٣ ٨٩٣	١١٥ ٦٩٤	١٥ ٦١١ .٩٨١	٢٤ .٩٤٦	١٥ .٦٣٦ .٩٢٧
نسبة ٪	٥٣ .٤	٤٦ .٦	١٠٠ .٠	٩٩ .٨	٠ .٢	١٠٠ .٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٩٦

جدول رقم (٢)

المشتغلون الأجانب حسب النوع ومجموعات الجنسية (١٥سنة فأكثر) ، ١٩٩٦

مجموعات الجنسية	المشتغلون			نسبة٪الإناث إلي جملة المشتغلين	نسبة٪المشتغلين إلى إجمالى المشتغلين الأجانب
	ذكور	إناث	جملة		
الدول العربية	١٣ ١٣٤	١ ٣٢٧	٤١ ٤٦١	٩ .٢	٥٨ .٠
الدول الأفريقية	٣٥١	١٢٩	٤٨٠	٢٦ .٩	١ .٩
الدول الأسيوية	١ ١٧٥	٣٧٥	١ ٥٥٠	٢٤ .٢	٦ .٢
الدول الأوروبية	٣ ٦٥٩	١ ٤٦٤	٥ ١٢٣	٢٨ .٦	٢٠ .٥
الدول الأمريكية	١٣٦٦	٣٦٠	١٧٢٦	٢٠ .٨	٦ .٩
دول استراليا والاقيانوسية	٨٢	٣٣	١١٥	٢٨ .٧	٠ .٥
بدون جنسية	٦	٢	٨	٢٥ .٠	٠٠
غير مبين الجنسية	١ ٣٣٢	١٥١	١ ٤٨٣	١٠ .٢	٥ .٩
الجملة	٢١ ١٠٥	٣ ٨٤١	٢٤ ٩٤٦	١٥ .٤	١٠٠ .٠

المصدر: الجهاز المركزى التعبئة العامة والاحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان ، ١٩٩٦، الجزء الثانى ، جدول ٣٨، ص ٨١٣ (٠٠) نسبة ضئيلة جدا لاتصل إلى ٠.١٪

جدول رقم (٣)

توزيع المشتغلين الأجانب حسب الحالة العملية (١٥سنة فأكثر) (٪) ١٩٩٦

مجموعات الجنسية	صاحب العمل	يعمل لحساب نفسه	يعمل بأجر	يعمل بدون أجر	جملة ٪
الدول العربية	١٥ .٦	٢٠ .٠	٦٤ .٠	٠ .٤	١٠٠ .٠(١٤٤٦١)
الدول الأفريقية	٧ .٥	٨ .٥	٨٣ .٢	٠ .٨	١٠٠ .٠(٤٨٠)
الدول الأسيوية	٦ .٩	٦ .٨	٨٦ .٢	٠ .١	١٠٠ .٠(١٥٥٠)
الدول الأوروبية	٦ .٤	٥ .٣	٨٧ .٩	٠ .٤	١٠٠ .٠(٥١٢٣)
الدول الأمريكية	٥ .٣	٨ .٦	٨٥ .٩	٠ .٢	١٠٠ .٠(١٧٢٦)
دول استراليا والاقيانوسية	١٢ .٢	٧ .٨	٨٠ .٠		١٠٠ .٠(١١٥)
بدون جنسية	١٢ .٥	٢٥	٥٠	١٢ .٥	١٠٠ .٠(٨)
غير مبين الجنسية	٧ .١	٢٣ .٨	٦٦ .٣	٢ .٨	١٠٠ .٠(١٤٨٣)
الجملة	١١ .٩	١٥ .٣	٧٢ .٣	٠ .٥	١٠٠ .٠(٢٤٩٤٦)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاد ، النتائج النهائية لتعداد السكان ١٩٩٦ ، الجزء الثانى ، جدول ٣٨ ص ٨١٣

ملحوظة: الأعداد التي بين القوسين تمثل الأعداد المطلقة للاجمالى أمام كل جنسية

جدول رقم(٤)

التوزيع النسبى للمشتغلين الأجانب(١٥سنة فأكثر) حسب القطاع ١٩٩٦

مجموعات الجنسية	القطاع					جملة ٪
	حكومي	عام	خاص	أجنبي	غير مبين	
الدول العربية	١٣ .١	٢ .٦	٨٠ .٤	٣ .٩	٠٠	١٠٠ .٠(١٤٤٦١)
الدول الأفريقية	١٨ .٣	١ .٧	٦٠ .٤	١٩ .٦	—	١٠٠ .٠(٤٨٠)
الدول الأسيوية	١٤ .٣	١٣ .٢	٥٥ .٥	١١ .٢	٥ .٨	١٠٠ .٠(١٥٥٠)
الدول الأوروبية	١٨ .٤	١٥ .٦	٥٢ .٢	٩ .١	٤ .٧	١٠٠ .٠(٥١٢٣)
الدول الأمريكية	٢٤ .٥	٧ .٥	٥٢ .٢	١٤ .٦	١ .٢	١٠٠ .٠(١٧٢٦)
دول استراليا والاقيانوسية	١١ .٣	٢٢ .٦	٥٣ .٩	١٢ .٢	—	١٠٠ .٠(١١٥)
بدون جنسية	١٢ .٥	—	٨٧ .٥	—	—	١٠٠ .٠(٨)
غير مبين الجنسية	٢٨ .٢	٤ .٦	٦٦ .٣	٠ .٩	—	١٠٠ .٠(١٤٨٣)
الجملة	١٦ .٠	٦ .٥	٦٩ .٨	٦ .٣	١ .٤	١٠٠ .٠(٢٤٩٤٦)

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان ١٩٩٦ ، الجزء الثانى ، جدول ٣٩ ، ص ٨١٦

(٠٠) نسبة ضئيلة جدا

لأعدادالتى بين القوسين تشير إلى الأعداد المطلقة لكل مجموعة من مجموعات الجنسية

جدول رقم(٥)

التوزيع النسبى للمشتغلين الأجانب فى مصر حسب مجموعات الجنسية والنشاط الاقتصادى ١٩٩٦

مجموعات الجنسية	اقسام النشاط الرئيسية ٪											الجملة ٪
	الزراعة والصيد	التعدين واستغلال المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة	المطاعم والفنادق	النقل والتخزين	الوساطة المالية وانشطة العقارات	الخدمات	أنشطة غير كاملة التوصيف	
الدول العربية	٨ .٤	٠ .٤	١١ .٢	٠ .٢	٨ .٩	٢٨ .٥	٢ .٥	١٠ .٨	٥ .٧	٢٠ .٢	٣ .٢	١٠٠ .٠(١٤٤٦١)
الدول الأفريقية	٧ .٧	١ .٩	٥ .٤	٠ .٦	٣ .٨	٨ .٨	١ .٢	٥ .٨	٣ .٨	٥٠ .٠	١١ .٠	١٠٠ .٠(٤٨٠)
الدول الأسيوية	٢ .٢	٠ .٨	١٠ .٦	١ .٤	٢ .٤	١٠ .٥	٢ .٦	١٩ .٧	٥ .٢	٣١ .٢	١٢ .٤	١٠٠ .٠(١٥٥٠)
الدول الأوروبية	٣ .٩	٢ .٩	١٤ .٥	٠ .٧	٤ .٤	٦ .٦	٢ .٨	١٢ .٧	٥ .٨	٢٦ .٠	١٩ .٧	١٠٠ .٠(٥١٢٣)
الدول الأمريكية	٨ .٩	٦ .٣	١١ .٠	٠ .٥	٤ .٢	٨ .٧	١ .١	٦ .٤	٩ .٧	٢٦ .٦	٦ .٦	١٠٠ .٠(١٧٢٦)
دول استراليا والاقيانوسية	٠ .٩	٤ .٣	٢ .٦	٠٠٠	٥ .٢	١٨ .٣	٢ .٦	٢٦ .١	٧ .٨	٢٤ .٣	٧ .٨	١٠٠ .٠(١١٥)
بدون جنسية	٧٥ .٠									٢٥ .٠		١٠٠ .٠(٨)
غير مبين الجنسية	٣٣ .٠	٠ .٢	١٢ .٥	١ .٢	٧ .٥	٩ .٥	٢ .٢	٦ .٧	٢ .٣	٢٣ .٣	١ .٦	١٠٠ .٠(١٤٨٣)
												١٠٠ .٠(٢٤٩٤٦)
الجملة	٨ .٦	١ .٤	١١ .٧	٠ .٤	٧ .١	٢٠ .١	٢ .٥	١١ .٢	٥ .٧	٢٤ .٠	٧ .٤	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان ١٩٩٦ ، الجزء الثانى جدول ٤٠ ص٨١٩

الأعداد التي بين القوسين تشير إلى الأعداد المطلقة لكل مجموعة من مجموعات الجنسية



مدى أحقية العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة للعلاوتين المقررتين

وردت استفسارات من عدد من العاملين فى أجهزة الدولة المختلفة حول مدى أحقيتهم فى الحصول على العلاوتين المقررتين طبقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى الاستفادة من أحكامه متى كانوا وقت نفاذه شاغلين لوظائف من غير الدرجتين الأولى والثانية المكتبية أو الفنية.

الأصل فى هذه الحالة هو أحقية العاملين الشاغلين لوظيفة من الدرجة الثانية المكتبية أو الفنية الحاصلين على مؤهل عال أثناء الخدمة فى العلاوتين وهذا ما أقرته اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بمجلس الدولة.

وقد عرضت حالات مماثلة على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فنين لها أن المادة (٢٥ مكرر) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ و٣٤ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه مع مراعاة حكم البند(١) من الفقرة الثالثة من إعادة (١٨) من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجدول التوصف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرط الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف.

ويمنح العامل الذى يعين وفقا لأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا إليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وإن تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذى حصل عليه.

وتحسب لمن يعين وفقا لأحكام هذه المادة من حملة المؤهلات بعد تعيينه بوظيفة تخصصية أقدمية تساوى نصف المدة التى قضاها العامل بالعمل الفنى أو المكتبى قبل التعيين بالمؤهل العالى بحد أقصى خمس سنوات وبما لايجاوز تاريخ حصوله على المؤهل العالى وذلك بعد العرض على لجنة شئون العاملين المختصة.

ومع عدم الاخلال بالقرارات الصادرة بالترقية قبل تاريخ العمل بهذا القانون يطبق حكم الفقرة السابقة على من عين وفقا لأحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢ .

أما بالنسبة للعاملين الشاغلين للدرجتين الأولى والثانية من مجموعة الوظائف المكتبية أو الفنية الذين يحصلون على مؤهل عال أثناء الخدمة فيمنحون علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التى يشغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية ربط درجة الوظيفة.

ويسرى ذلك على من حصلوا على مؤهل عال قبل العمل بهذا القانون وظلوا بالمجموعات الفنية أو الكتابية ويكون منحهم هذه العلاوة من تاريخ العمل بهذا القانون .

ومفاد ماتقدم أن المشرع أجاز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة لشغل الوظائف الشاغرة بالوحدة ، حتى توافرت فى شأنهم شروط شغلها ومع استثنائهم من شرط الإعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف على أن يمنح العامل أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا إليه هذه العلاوة أيهما أكبر ولو تجاوز بذلك نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، ومع حساب أقدمية لمن يعين من حملة المؤهلات العليا وبحد أقصى خمس سنوات شريطة ألا ترتد أقدميته إلى تاريخ سابق على تاريخ حصوله على المؤهل العالى وبسط المشرع هذا الحكم على من عين وفقا لأحكام المادة (٢٥ مكرر) اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ دونما اخلال بالقرارات الصادرة بالترقية قبل ١٩٩٢/٦/٢ أما بالنسبة للعاملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة من شاغلى الدرجتين الأولى والثانية من مجموعة الوظائف الفنية أو المكتبية ولم يعينوا وفقا لحكم المادة (٢٥ مكرر) المشار إليها، فقد قرر المشرع منحهم علاوتين من علاوات درجة التطبيقية التى كانوا يشغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزا بها نهاية درجة ال** ، كما قرر منح العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا قبل ١٩٩٢/٦/٢ وظلوا بالمجموعات الفنية أو الكتابية علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التى يشغلونها وذلك اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢ إذ إن مناط الإفادة من حكم هذه الفقرة هو حصول العامل على مؤهل عالى قبل ١٩٩٢/٦/٢ واستمراره بالمجموعة الفنية أو الكتابية أيا كانت درجة الوظيفة التى يشغلها وقت حصوله على المؤهل العالي.

وعليه فقد انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية هؤلاء العاملين فى علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التى كانوا يشغلونها وقت حصولهم على المؤهل العالى اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢.

البدل النقدي للاجازات

ورد سؤال من القارئ زكى محمد حجازى من دمنهور يقول فيه هل هناك قيد فى ميعاد استحقاق العامل للمقابل النقدى لرصيد اجازاته؟

وجوابا لسؤال القارئ أشير إلى ما أكدته محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة أن استحقاق العامل لرصيد إجازاته الاعتيادية لايتقيد بمواعيد إجراءات دعوى الإلغاء وله الحق فى صرف المقابل النقدى عن كامل رصيد اجازاته التى لم يحصل عليها قبل انتهاء خدمته دون التقيد بحد أقصى لها، مع خصم ماسبق صرفه له من مقابل هذا الرصيد، ولايجوز لجهة الإدارة التعلل بعدم تقدم العامل بطلب مكتوب للحصول عليها لاحتفاظها بالأوراق والمستندات ذات الأمر الحاسم فى النزاع ومن هذا المنطلق فإن العامل له الحق فى صرف المقابل النقدى عن كامل رصيد إجازاته الاعتيادية التى لم يحصل عليها أثناء خدمته.

لأن قانون العاملين المدنيين بالدولة أقر حق العامل فى الإجازة السنوية كحق مقرر له يظل قائما مابقيت الرابطة الوظيفية قائمة وحدد الإجازة السنوية عددا تختلف باختلاف خدمة العامل وسنه ولم يجز لجهة الإدارة تقصيرها أو تأجيلها أو انتهاها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل، وفى المقابل أجاز المشرع للعامل الاحتفاظ بما يكون له من رصيد الإجازات

الاعتيادية السنوية ، فإذا انتهت خدمة العامل قبل تمكينه قانونا أو فعلا من استنفاد ماتجمع له من رصيد الاجازات الاعتيادية حق له الحصول على بدل نقدى عن هذا الرصيد كتعويض له عن حرمانه من هذه الإجازات بدون حد أقصى بعد حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة ٦٥ من قانون العاملين مادام ذلك راجعا إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل ، ولايغير من هذه النتيجة خلو ملف خدمة العامل مما يفيد تقدمه بطلبات للحصول على إجازات لم يبت فيها أو رفضت.

تكرار صرف البدل

وورد سؤال للقارئ محمود كمال الدين من الإسكندرية حول مدى جواز تكرار صرف البدل لمن تنتهى خدمته للمرة الثانية، وهل يخضع ذلك للتقادم؟؟

بعد دراسة استفسار القارئ اتضح أن مدة خدمته قد انتهت للانقطاع عن جهة عمله السابق وكان له رصيد من الإجازات مقداره أربعون يوما قد أعيد تعيينه فى جهة أخرى بفاصل زمنى وتكون له رصيد اجازات مقداره ثلاثة أشهر وكان قد صرف مقابل نقدى عن الأربعين يوما من جهة عمله الأولى .

وقد سبق عرض موضوع مماثل على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلسة ١٩٨٧/٢/١٨ فانتهت إلى استحقاق المقابل يكون لمرة واحدة طوال مدة خدمة العامل وبالتالى لايكون له الحق فى صرف أى مقابل من جهة عمله الثانية حتى ولو كان ماتم صرفه فى الجهة الأولى لم يبلغ الحد الأقصى.

ثم عدلت الجمعية العمومية عن الرأى المتقدم بجلسة ١٩٩٠/٥/١٩ **ومن ثم يجوز فى المدة الثانية أن يصرف مايستكمل به رصيد اجازاته والقول بغير هذا يعتبر وضع قيد بدون قيد على نص المادة ٦٥ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كما أنه ليس من الحقوق الدورية المتجددة التى تخضع للتقادم الخمس وعلى هذا فإنه طالما يصرف مرة واحدة فيخضع للتقادم الطويل.**

مدي صحة اشتراط ألا تقل سن العامل عند التعيين في مجموعة الوظائف الحرفية عن سن ٢٠ سنة ولاتزيد عن ٤٠ عاما

ورد استفسار من القارئ أحمد رضوان من القاهرة حول ماورد بكتاب وزارة القوى العاملة للتعيين فى مجموعة الوظائف الحرفية بألا تزيد سن العامل عند تقديم طلب التعيين على ٤٠ سنة ولاتقل عن ٢٠ عاما.

ذهب رأى إلى صحة هذا الشرط باعتبار أن الحد الأدنى للسن المشترط يتفق وطبيعة أعمال الوظائف الحرفية أما الحد الأقصى فلا يقصد به استكمال العامل المدد الموجبة لاستحقاقه المعاش وكلا الحدين يقعان فى نطاق الحدود التى نص عليها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للتعيين وإنهاء الخدمة حيث حدد القانون المذكور بداية التعيين بسن السادسة عشرة وإنهاء الخدمة بسن الستين ويذهب الرأى الآخر إلى بطلان الشرط المشار إليه لأن الأخذ به يؤدى إلى حرمان بعض الأفراد ممن تتوافر فيهم شروط شغل الوظائف المشار إليها من التعيين بها وهو ماينطوى على إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى شغل الوظائف العامة كما أن قانون التأمين الاجتماعى قد عالج فى المادة ١٦٣ منه مسألة بلوغ العامل سن الإحالة إلى المعاش دون استكماله للمدد الموجبة لاستحقاقه للمعاش فأجاز من خدمته إلى حين استكمال المدد المشار إليها.

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة واستبانت أن المشرع ناط بكل من وحدات الجهاز الإدارى بالدولة وضع جدول للوظائف على أن يرفق به بطاقات توصيف مختلف وظائف الوحدة بحيث يتضمن واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وتربيتها فى أحد المجموعات النوعية تقييمها بإحدى الدرجات المحددة المرفق بالقانون ، وذلك كله على ضوء المعايير التى يضعها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كما أوجب عليها عند شغل الوظائف الشاغرة بها الإعلان عنها فى صحيفتين يوميتين على الأقل وأن يتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة المعلن عنها واشتراطات شغلها وقد اشترط القانون المذكور فيمن يشغل تلك الوظائف أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغلها على النحو الوارد ببطاقات الوصف وألا يقل سن العامل عن ست عشرة سنة كاملة كما حدد سن الاحالة إلى المعاش بسن الستين.

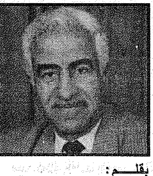
ومن حيث إن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه قد خوّل الوحدات المخاطبة بأحكامه وضع الاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغل الوظائف الواردة بجداولها وبما يتفق وطبيعة أعمال تلك الوظائف وكان المسلم به أن أعمال وظائف المجموعة الحرفية تتميز بطبيعة خاصة وتتطلب فيمن يشغلها درجة معينة من التيقظ والتبصر حفاظا على سلامته كما يتطلب أيضا قدرة بدنية معينة على الاضطلاع بها وأن الجهة الإدارية قد قدرت آن من يتوافر فيه هذه المواصفات والمقومات ينبغى ألا تزيد سنه عند التعيين على ٤٠ سنة وألا تقل عن ٢٠ سنة وأن هذه السن بحديها الأدنى والأقصى تتفق وطبيعة أعمال تلك الوظائف على النحو السالف بيانه كما تقع فى نطاق الحدود المقررة قانونا إذ حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر التعيين لسن السادسة عشرة وإنهاء الخدمة بسن الستين وإنه ليس فى ذلك الشرط الذى طلبته الجهة المذكورة بما يجافى أحكام القانون أو يخالف القواعد المتعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنه يعتبر شرطا بما وجه للنص عليه بالبطلان ولاتترتب بالتالى على جهة الإدارة فى تقريرها لذلك الشرط طالما أنها قد قصدت به وجه المصلحة العامة وإنه قد جاء فى صورة عامة مجردة حيث ينطبق على الكافة ولم يصدر بصدد حالة فردية بعينها.

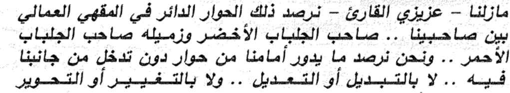
ولايفيد من ذلك القول بأن الشرط ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين فى شغل الوظائف العامة ذلك أن الاخلال بمبدأ المساواة لايقع إلا فى حالة التمييز من المواطنين المتحدين فى الظروف والمراكز القانونية بسبب النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة .

والأمر كذلك بالنسبة لتكافؤ الفرص إذ إنه لاخطر على التقدم لشغل الوظائف العاملة لكل من تتوافر فيه الشروط المتطلبة لشغلها فالجميع متساوون فى شكل تلك الوظائف وفقا للشروط المقررة .

وقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى مشروعية شرط السن الذى تطلبته وزارة القوى العاملة لشغل وظائف المجموعة الحرفية بها.







بقلم :
محمد عطية سالم

حول تأثيرات ١١ سبتمبر .. على الاقتصاد المصرى

دخل صاحبنا : صاحب الجلباب الأحمر إلى المقهى .. فوجد زميله صاحب الجلباب الأخضر قد سبقه للجلوس على الطاولة التى اعتادا الجلوس إليها .. فحياه وجلس على الكرسى المقابل له وقال :

● أراك مشدودا على غير العادة بمتابعة أخبار التلفاز فما الذى لفت انتباهك إلى هذه الدرجة ؟!

فنظر إليه زميله صاحب الجلباب الأخضر نظرة لها معنى وقال مجاوبا :

●● إننى أتابع – وقد تكون للمرة الأولى – أخبار النشرة الاقتصادية فى نشرة الأخبار ..

فابتسم زميله صاحب الجلباب الأحمر ابتسامة ليست كلها صفراء وقال مازحا :

● وهل أصبحت من حاملى السندات والأسهم حتى يهمك متابعة أخبار البورصة ؟!

فاستمسك زميله صاحب الجلباب الأخضر بهدوءه وقال شارحا موقفه :

●● إنت تعلم ياصديقى أننى لست من أصحاب السندات والأسهم .. ولن أكون .. بل إننى أتابع فعلا أخبار البورصة حيث أقلقنى بالفعل انخفاض أسعار الأسهم يوما بعد يوم خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن والتى أثرت على العالم أجمع .

فبدت علامات الجدية على وجه زميله صاحب الجلباب الأحمر وقال محاولا أن يكون موضوعيا:

● معك حق ياصديقى .. فقد أثرت فعلا تلك الأحداث على الكثير من دول العالم .. ولكننى أعتقد أننا هنا فى الشرق الأوسط بعيدين عن تأثيراتها .

فاعتدل زميله صاحب الجلباب الأخضر فى جلسته وقال والجدية تلف كلماته :

●● لاتقل إننا هنا بعيدين عن تأثيراتها فكل دول العالم بلا استثناء تأثرت بأحداث ١١ سبتمبر المؤلمة ..

فبدت الدهشة على وجه زميله صاحب الجلباب الأحمر وقال متسائلا ؟

● ولكننى لم أحس بأى تأثيرات من هذه الأحداث علينا هنا فى مصر فأى تأثير تتكلم عليه ؟

فأخذ زميله صاحب الجباب الأخضر يضرب كفا بكف وقال : وكأنه يكظم غيظه

●● أنت لم تحس بتأثيرات تلك الأحداث علينا فى مصر لأنك تصرف مرتبك كل شهر دون تغيير وتعيش حياتك العادية دون تأثير.. ولكن الواقع أننا تأثرنا فى مصر تأثرا بليغا بأحداث يوم الثلاثاء الأسود كما يسمونه ..!!

فتساءل زميله صاحب الجباب الأحمر وكأن براءة الأطفال فى عينيه قائلا :

● وماتأثيرات تلك الأحداث يا صديقى علينا هنا فى مصر ؟

فاعتدل زميله صاحب الجلباب الأخضر فى جلسته وقال دون أن يفقد هدوءه

●● ياصديقى – على الأقل – أنت تعلم أن مصر دولة سياحية تعتمد فى جزء كبير من اقتصادها على مواردها السياحية وعلى رحلات الطيران التى لم تكن تنقطع عنها حاملة أفواج السياح من كل بلدان العالم من اليابان شرقا حتى إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا وحتى أمريكا غربا وأنت تعلم أن صناعة الطيران نفسها قد أصيبت فى مقتل بعد استعمال الطائرات المدنية كقنبلة موقوتة فى هذا اليوم المشئوم .. فأصبح الكثير من الناس يعزفون عن استخدام الطائرات حتى أن شركة الطيران الهولندية أعلنت إفلاسها .. وسرحت كل شركات الطيران الكثير من عمالها بعد إلغائها بعض رحلاتها .. كل ذلك ياصديقى أثر على الرحلات السياحية التى كانت تجئ إلى مصر .. خاصة رحلات **(الشارتر)** التى كانت تأتى بالسياح مباشرة من أوروبا إلى شواطئ البحر الأحمر ... فكيف تقول إننا لم نتأثر ؟!

فشد زميله نفسا من الشيشة التى أحضرها له عامل المقهى وقال محاولا أن يكون موضوعيا:

● معك حق ياصديقى : فقد تأثر بالفعل قطاع الفنادق .. نتيجة انخفاض أعداد السائحين القادمين إلى مصر .

فرشف زميله صاحب الجباب الأخضر رشفة من كوب الشاى الذى أمامه وقال :

●● لا تقل أن قطاع الفنادق فقط هو الذى تأثر .. ولكنك تعلم أن السياحة لا تؤثر فقط على الفنادق .. ولكنها تؤثر على كل القطاعات الاقتصادية .

فوضع زميله صاحب الجلباب الأحمر ساقا على ساق وقال متسائلا :

● ماذا تقصد أنها تؤثر على كل القطاعات الاقتصادية ؟

فابتسم زميله صاحب الجلباب الأخضر وقال دون أن يفقد هدوءه :

●● نعم ياصديقى .. فالسائح لا يقيم فى الفندق فقط .. ولكنه يأكل

فى المطاعم فتأثرت المطاعم .. ويركب التاكسى فتأثرت العمالة فى التاكسى .. يدخل السينما والمسرح فتأثر بالتالى دخل قطاع الملاهى .. يرسل قميصه وبدلته إلى المكوجى فتأثرت بلا شك هذه الصناعة .. يشترى احتياجاته من السوق فتأثر بالتالى قطاع التجارة وخاصة تجارة الانتيكات والجلود وتجار خان الخليلى وما شابههم .. كما أن قطاعا من السياح كان يستأجر الشقق المفروشة فأثر ذلك بلا شك على سوق الشقق .. وإجماليا نستطيع أن نقول إن كل قطاعات الاقتصاد فى مصر تأثر تأثيرا مباشرا وغير مباشر بانخفاض أعداد السائحين نتيجة الثلاثاء الأسود .. ولا شك أن قطاع الفنادق هو المتأثر الأول فقد انخفضت نسبة الأشغال من حوالى ٨٠٪ فى هذا الوقت من السنة إلى نسبة لا تتعدى الـ٤٠٪ فهل كل هذا لا يعتبر تأثيرا ؟!

فشد زميله صاحب الجلباب الأحمر نفسا عميقا من الشيشة التى كانت معه وقال:

•فقد فصلت الموضوع تفصيلا لم يكن يخطر على بالى .. فمعنى ذلك أن جانبا كبيرا من قطاعات الاقتصاد قد تأثر فعلا بهذه الاحداث .. فرشف زميله صاحب الجلباب الأخضر رشفة من كوب الشاى الذى معه وقال متحديا ..

••لاتقل جانبا كبيرا .. فإن كل .. وأكرر كل قطاعات الاقتصاد فى مصر قد تأثر فى هذه الأحداث ولكن تختلف نسبة تأثيرها .. فبينما نسبة التأثير كبيرة فى قطاع الفنادق وكبيرة جدا فى قطاع مصر للطيران وشركات الطيران الخاصة التى ألغت بعض رحلاتها واضطرت للاستغناء عن بعض العمالة فإننا نجد أن نسبة التأثير أقل فى غير ذلك من القطاعات .. ولكن الكل قد تأثر ..

فأبدى زميله صاحب الجلباب الأحمر إندهاشا مما سمع وقال متعجبا :

•إذا كان التأثير على مصر لهذه الدرجة فمابالنا بتأثيرات تلك الأحداث على باقى دول العالم ؟!

فاعتدل زميله صاحب الجلباب الأخضر فى جلسته وقال محاولا أن يكون موضوعيا :

••ياصديقى .. لقد تأثر الاقتصاد العالمى كله نتيجة هذه الاحداث ففى دراسة اقتصادية مؤخرا تبين أن أحداث الثلاثاء الأسود فى أمريكا ستسبب تراجعا فى إجمالى الناتج العالمى بنسبة ٢.٢٪ فى العام المقبل٢٠٠٢ وهو ما يعنى خسارة العالم نحو ٧٤٧مليار دولار ، كما ستؤثر هذه الاحداث على معدل النمو فى مختلف دول العالم فبعد أن كان المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٢.٢ ٪ فى الدول الصناعية - حسب تقديرات البنك الدولى - نجد أنه سينخفض إلى ما بين ١٪ و١.٥ ٪ فقط !! معنى ذلك أن الركود والانكماش سيكون هو السمة الغالبة فى دول العالم فى السنوات القليلة القادمة على أحسن الفروض.

فشد زميله نفسا عميقا من الشيشة التى كانت معه وتساءل مبتسما :

•ولكن المهم هل ستؤثر هذه الاحداث على الأسعار فى مصر .. هذا مايهمنا ؟

فحاول زميله صاحب الجلباب الأخضر أن يتمسك بهدوئه وقال موضحا :

••ياصديقى .. نحن معرضون نتيجة هذه الأحداث لمواجهة نقص استيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام .. وهذا بلا شك سيؤثر على الصناعة فى مصر وعلى المنتج المحلى فى السوق مما قد يعرضها للزيادة فى الأسعار ليس ذلك فحسب بل إنه قد يؤثر أيضا على الصادرات المصرية للخارج وعلى قدرتها على المنافسة فى السوق العالمية .

فأبدى زميله صاحب الجلباب الأحمر اهتمامه بما يقوله زميله وقال مشاركا :

•ولكن نرجو أن نعوض ذلك بصادراتنا البترولية .

فابتسم زميله صاحب الجلباب الأخضر ابتسامة لها معنى وقال فى هدوء :

••لقد فتحت موضوعا مهماكنت أود أن أتحدث فيه .. فالمعروف أنه فى أوقات الأزمات والحروب ترتفع أسعار البترول .. ولكن هذه هى المرة الأولى التى تنخفض فيها أسعار البترول رغم أحداث ١١ سبتمبر ورغم الحرب فى أفغانستان .. فقد انخفضت أسعار البترول عن الحد الأدنى الذى حددته منظمة الأوبك وهو ٢٢ دولارا للبرميل .. حيث وصل سعر البرميل إلى نحو ١٨ دولارا أو أقل .. وهذا ما حدى بمنظمة الأوبك أن تبحث تخفيض سقف إنتاجها من البترول بنحو مليون برميل يوميا لمحاولة المحافظة على السعر عند حده الأدنى السابق تحديده كل ذلك - ياصديقى - سيؤثر على حاصلات مصر من صادراتها البترولية مماسيؤثر بلا شك على الاقتصاد المصرى .

فشد زميله نفسا آخر من الشيشة التى معه وقال مستفسرا ..

•ولكن ما سبب إنخفاض أسعار البترول رغم هذه الأزمة ؟

فاعتدل زميله صاحب الجباب الأخضر فى جلسته وقال شارحا

••أنت تعلم أن الأسعار ترتفع إذا زاد الطلب عن العرض .. وأعتقد أنه فى ظل هذه الأزمة وبعد إلغاء الكثير والكثير من رحلات الطيران حول العالم . . والطيران مستهلك رئيسى للوقود فلا شك قد أثر ذلك على استهلاك البترول العالمى وقل الطلب عن المعروض فحدث الانخفاض فى الأسعار كما لاحظنا . قد يكون هذا هو السبب .. وإن كانت هناك بلا شك أسبابا ستتكشف للمحللين بعد بعض الوقت .

فضرب زميله صاحب الجلباب الأحمر الطاولة بيده - ضربة خفيفة - ثم قال متسائلا ..

•ولكن دعنى اتساءل هل سيؤدى كل ذلك إلى تأثيرات سلبية قوية على الاقتصاد المصرى ؟!

فرشف زميله صاحب الجلباب الأخضر رشفة من كوب الشاى الذى معه وقال موضحا :

•• ياصديقى .. لقد ارتفعت أسعار الدولار ارتفاعا كبيرا فى محلات الصرافة عن السعر الرسمى المعلن .. مما اضطر الحكومة إلى إعادة تقدير سعر الدولار .. وتم رفعه من ٤١٤قرشا إلى ٤٥٠ قرشا .. معنى ذلك تخفيض سعر الجنيه المصرى بما نسبته حوالى ١٠٪ فى أقل من أربعة شهور .. فإذا لاحظنا أن سعر الدولار كان من حوالى سنتين ٣٤٠ قرشا فمعنى ذلك أن سعر الجنيه المصرى قد انخفض أمام الدولار بما نسبته حوالى ٣٣٪ فى حوالى سنتين .. وهى نسبة كبيرة بلا شك ستؤثر بالتالى على أسعار أى منتج أجنبى نستورده .. وبالتالى ستزداد أسعار المنتجات الأجنبية .. بل وكذلك العصرية التى يدخل فى إنتاجها مكون أجنبى .

••وبعد .. فلا تسلنى - عزيزى القارئ - أى الرأيين قد وجدت نفسى منحازا إليه . . فلكل رأى وجه نظر . . وقد نقلت مادار أمامى من حوار بأمانه مطلقة دونما تدخل من جانبى فيه لا بالتبديل أو التعديل .. ولا بالتغيير أو التحوير.

مازال الحوار مستمرا



رؤى مستقبلية

عرض :
محمد حسنى السيد

يسرنى أن نلتقى -عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى . . ويسرنى أن أقدم اليوم كتابا هاما يستحق القراءة المتأنية لدسامة معلوماته وعمق نظرياته وهو كتاب"رؤى مستقبلية" للأستاذ الدكتور "ميتشيو كاكو" عالم الفيزياء الكبير بالجامعات الأمريكية والحاصل على جائزة نوبل، وترجم الكتاب إلى العربية الدكتور"سعد الدين خرفان" أستاذ بكلية الهندسة الكيمائية والبترولية بجامعات سوريا وصدر عن عالم المعرفة بالكويت.

يدور الكتاب حول المستقبل غير المحدود للعلم والتكنولوجيا خلال المائة عام القادمة، وكيف سيغير العالم حياتنا فى القرن الواحد والعشرين . . وبالطبع لايمكن لشخص واحد أن يبتكر هذا المستقبل، فهناك ببساطة معرفة متراكمة كثيرة، وهناك أيضا إمكانات عدة واختصاصات متنوعة جدا، والحقيقة أن معظم التنبؤات عن المستقبل قد خابت لأنها عكست وجهة النظر الضيقة والشاذة لشخص واحد فقط، ولكن مؤلف كتاب"رؤى مستقبلية" تفادى ذلك بالاطلاع على كتب ومقالات وتعليقات علمية عديدة وكذلك مقابلة أكثر من مائة وخمسين عالما فى اختصاصات مختلفة على مدى عشر سنوات.

وبناء على هذه المقابلات حاول المؤلف أن يكون حذرا فى تحديد الإطار الزمنى الذى يمكن أن يتحقق ضمنه بعض التنبؤات ،وأشار إلى أن بعضها سيتحقق بحلول عام٢٠٢٠ والبعض الآخر سيتحقق خلال الفترة من٢٠٥٠ إلى ٢١٠٠.

ويتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء تنقسم إلى ستة عشر فصلا.

الجزء الأول :يناقش فيه المؤلف التطورات المهمة التى تنتظرنا من ثورة الكمبيوتر، والتى بدأت منذ فترة تغير شكل الأعمال والاتصالات وأساليب حياتنا، والتى ستعطينا يوما القدرة على وضع الذكاء فى كل جزء من كوكبنا.

الجزء الثاني: يخصصه المؤلف ويحدثنا عن الثورة فى علم البيولوجيا الجزئية والتى ستعطينا فى النهاية القدرة على تعديل وتخليق أشكال جديدة من الحياة وصنع أدوية ومعالجات حديثة.

الجزء الثالث: يركز فيه المؤلف على ثورة الكم والتى ربما كانت أكثر الثورات الثلاث عمقا والتى ستعطينا التحكم فى المادة ذاتها .

ويسرنى أن استعرض بعض نقاط هذا الكتاب الهام فى السطور التالية

مستقبل التقدم العلمي: إن الصورة العامة لمستقبل التقدم العلمى -كما يراها الدكتور "ميتشيو كاكو"-تتحدد فى ضوء التقارب الشديد والاستفادة المتبادلة بين ثلاث ثورات علمية شهدتها نهاية القرن العشرين وبدايات هذا القرن الجديد الحادى والعشرين، وهى الثورة المعلوماتية والثورة البيوجزئية وثورة الكم، إن التلاقح بين هذه الثورات العلمية الثلاث هو الملمح الرئيسى من ملامح كل ماسيحدث من تطور علمى وتكنولوجى مذهل سيشهده البشر خلال القرن الحادى والعشرين.

فبالنسبة لثورة الكم، فقد تمكن علماء القرن العشرين من فهم طبيعة المادة الحقيقية، وفى القرن الحالى يطمحون إلى التحكم فى المادة، بل تصميم أشكال جديدة من المادة حسب الحاجة.

أما فى مجال ثورة المعلومات التى تقوم على الثورة فى مجال الكمبيوتر واستخداماته، فقد حدث فيها حتى الآن تطورات كبيرة جعلت الناس تتعجب من هذا الذكاء النادر الذى أصبحت تمتلكه أجهزة الكمبيوتر، أما فى المستقبل فسنكون قادرين بفضل التقدم فى هذا المجال على التحكم فى هذه الأجهزة، حسب رغباتنا، وبحيث تلبى جميع احتياجاتنا العلمية والعملية.

أما بالنسبة للثورة البيوجزئية فسوف تسمح تكنولوجيا البيولوجيا الجزئية أن تقرأ الشفرة الوراثية للحياة كما لو كنا نقرأ كتابا، وستحل شفرة الجينوم البشرى كاملا بحلول عام٢٠٠٥ ، معطية إيانا دليل تشغيل للكائن البشري، وسيجهز هذا المسرح للطب والعلم فى القرن الحادى والعشرين، حيث ستعطينا الثورة البيوجزئية فى النهاية قدرة خارقة على التحكم فى الحياة. .

الاكتشافات العلمية: لنا أن نتصور الاكتشافات العلمية الهائلة المتسارعة التى يمكن أن تتحقق حينما تتقارب هذه الثورات العلمية الثلاث ، وتتضافر إمكانياتها معا فى تحقيق التقدم فى أى مجال من المجالات الثلاثة، كل على حدة.

نهايات القرن الحالي: إن نهايات القرن الحادى والعشرين وبالتحديد من عام ٢٠٥٠ إلى ٢١٠٠ ستشهد بفضل هذا التضافر بين الثورات العلمية الثلاث صورة من التقدم، إن بدت الآن غامضة، فهى حين إذن ستكون أكثر وضوحا وتحققا ، إنها ستشهد فترة تسيطر عليها تكنولوجيات جديدة تماما، فقد تمتلك أجهزة الإنسان الآلى تدريجيا القدرة على الإدراك الذاتى والوعى بنفسها، ويمكن أن يسبب هذا زيادة كبيرة فى استخدامها فى المجتمع مما يمكنها من أن تتخذ قرارات مستقلة، وأن تعمل كسكرتيرات وسعاة ومساعدين وخدم .. إلخ.

وعلى النحو نفسه ستتقدم ثورة الجينات إلى النقطة التى يمكن عندها للعاملين فى مجال الجينات أن يبتكروا أنواعا جديدة من الكائنات العضوية بما فى ذلك النقل ليس لبضعة جينات ، بل للمئات منها، وبهذا يتيح لنا أن نزيد من إمداداتنا الغذائية وتحسين الصحة وتطوير العقاقير، بل قد تصل بنا -كما يقول "كاكو"- إلى القدرة على تصميم أشكال جديدة من الحياة، وأن نكيف التكوين الجسدي، وربما العقلى لأطفالنا مما سيثير بدوره مشكلات أخلاقية عديدة.

تأثير نظرية الكم: يقول المؤلف إن تأثير نظرية الكم سيكون خطيرا فى هذا القرن الجديد وحتى نهايته ، لدرجة أنه يمكننا أن نشهد بدايات الصواريخ التى يمكن أن تصل إلى النجوم القريبة منا وخطط تشكيل وتكوين المستعمرات البشرية الأولى فى الفضاء، ويروى "كاكو" أن بعض العلماء يرون أن تقاربا بين تلك الثورات العلمية الثلاث حوالى عام ٢١٠٠ سيمكن أصحاب نظرية الكم من أن يقدموا دوائر ترانزستور وآلات كاملة بحجم الجزئيات تتيح لنا أن ننسخ النماذج العصبية للدماغ على الكمبيوتر، ومن ثم سيفكر العلماء خلال تلك الحقبة فى مد فترة الحياة عن طريق تربية أجسام وأعضاء جديدة بواسطة التحكم فى تشكيلتنا الجينية أو حتى فى النهاية ، بالاندماج مع مخلوقاتنا الجديدة .

صورة الحياة البشرية فى المستقبل: إن هذه الصورة التى يرسمها المؤلف وعلماء العصر الحالى للحياة البشرية فى المستقبل ليست بعيدة عما يرسمه خيال الأدباء ومصمموا أفلام الكارتون للأطفال، وهى فى ذات الوقت صورة تدعو إلى التساؤل الجدى حول مصير الإنسان العامل فى ظل هذا التقدم المذهل الذى قد يتحقق فعلا، والتساؤل الجدى حول الحدود التى ستفصل بين الإنسان البشرى الحى والإنسان الآلى القادر، بفضل ما أودعه فيه الإنسان البشرى من ذكاء اصطناعى قد يتفوق يوما على عقلية صانعه.

إن هذه التساؤلات حول المدى الذى سيحققه التقدم العلمى والتكنولوجى ينبغى أن تقض مضاجعنا وتستفز عقول علمائنا ومفكرينا، حيث إن الأمر جدى وليس هزليا، إن علينا أن نتساءل كيف سيكون رد فعلنا عندما نستيقظ ذات يوم لنجد أن أجساما مصنوعة من الفولاذ والبلاستيك أصبحت هى المتحكمة فى كل شيء، إن علينا أن نحدد من الآن إجابة عن هذا التساؤل الضروري، إلى أى مدى سنسمح للآلات أن تقوم بكل مايمكن للإنسان أن يقوم به من عمل . . فالإجابة عن هذا التساؤل ستحدد الإجابة عن سؤال أكثر جوهرية بشأن المستقبل، وهو : هل سنكون سادة الآلات أم ستصبح الآلات هى سادتنا ؟

إنها تساؤلات لاينبغى أن تشغل بال العلماء فقط، لأن العلماء يعنيهم فى المقام الأول تحقيق أقصى استفادة من القوانين العلمية، وتحقيق أكبر قدر من النتائج العملية الناجحة المترتبة على اكتشافاتهم ، والتكنولوجيات القائمة عليها، ومن ثم ينبغى أن تشغل هذه التساؤلات عقول كل البشر ، خاصة من يملكون القدرة الفكرية على التأثير فى التوجهات العلمية للتقدم البشري، ولاشك أن على رأس هؤلاء يأتى الفلاسفة وبعض العلماء الذين لايزالون يملكون العقلية الشمولية القادرة على التأمل والتفكير بصورة إيجابية لمصلحة الحفاظ على إنسانية الإنسان.

نحو حضارة كوكبية: يستعرض المؤلف الحضارة المتواجدة على الأرض حاليا ، ويصنفها بأنها من النوع صفر، فلا نزال متفرقين-على نحو يبعث على اليأس- إلى أمم متنازعة ومتحاسدة، ومنقسمين بعمق بحسب العرق والدين والأمة، ولايزال استغلال المحيطات أو التحكم فى المناخ أمرا مستحيلا ولا نستطيع حتى الاعتناء بحاجاتنا من الغذاء والطاقة، إن العالم فى الوقت الحاضر يعانى اتجاهين متعارضين، فالعالم أصبح أكثر انقساما بسبب سيطرة الحروب الأهلية والعرقية والمصالح الوطنية الضيقة على أجزاء عديدة من العالم، وفى الوقت ذاته أصبح العالم أكثر توحدا مع وجود مستويات جديدة من التعاون بين الأمم على الصعيد العالمي، وظهور أشكال المشاركة التجارية مثل الاتحاد الأوروبي، ويتوقع أن تحقق بعض الدول الآسيوية ، معدل نمو سنوى رائع بحدود ١٠٪، كما يصل معدل النمو العالمى للقرن الحادى والعشرين إلى ٥٪ عندما يصبح العالم الثالث أكثر تصنيعا، وبهذا المعدل فإن الناتج الإجمالى العالمى واستهلاك العالم من الطاقة سينمو ١٣٠ مرة خلال قرن واحد، وستصبح مناطق كاملة من العالم- أكثرها جيوب للفقر الشديد الآن- صناعية بحلول ذلك الوقت، وبالطبع فإن معظم هذا الثراء لن يتوزع بشكل متساو، ولكن العواطف والأحقاد التى أشعلت النزاعات الوطنية والطائفية فى الماضي، قد تهدأ تدريجيا عندما يصبح الناس أغني، ولديهم حصة أكبر فى النظام، فمن الصعب على مثيرى الفتن إيقاد شعلة الانفصال والتشرذم، عندما يشعر الناس بالرضا والشبع.

وستكون هناك فى نهاية القرن الحادى والعشرين أيضا ضغوط اجتماعية وسياسية واقتصادية هائلة لتشكيل حضارة كوكبية ناجمة عن اقتصاد عالمي، وبالطبع ستظل هناك نخب حاكمة تحاول الدفاع عن تأثيرها وسلطتها، ولكن قوتها ستتضاءل مع كل عقد من عقود القرن القادم-الثانى والعشرين- بسبب القوى الاجتماعية والاقتصادية الضخمة التى أطلقتها هذه الثورات العلمية.

الانفجار السكانى مقابل الموارد المتناقصة: ويناقش المؤلف إحدى المشكلات العالمية الأكثر إلحاحا على المدى الطويل بيئيا واجتماعيا، وهى مشكلة الانفجار السكاني، الذى يسبب نزيفا شديدا لموارد كوكب الأرض، حيث استغرق الوصول لعدد سكان العالم مايقارب البليون -عام١٨٣٠- عدة ملايين من السنين، وأضيف بليون آخر بعد قرن واحد فقط، وتضاعف عدد السكان مرة أخرى بحلول عام١٩٧٥ ليصل إلى أربعة بلايين، وفى العشرين عاما التى تلت ذلك ارتفع عدد السكان العالم إلى ٥,٧ بليون، وفى كل عام نضيف تسعة ملايين شخص آخر إلى الكوكب.

إن هذا الانفجار السكانى الذى لم يسبق له مثيل، يفرض ضغطا هائلا على موارد الغذاء والنظام البيئى والتنوع الحيوي.

ويؤكد علماء الأحياء أنه كان هناك تاريخيا ثلاث موجات من الانفجارات السكانية ، ترافقت كلها مع إدخال علم وتكنولوجيا جديدين، لقد بدأ الانفجار السكانى الأول منذ حوالى مليون سنة عندما اكتشف البشر استخدام الآلات، مما أطلق زيادة فى سكان العالم من بضع مئات الآلاف إلى خمسة ملايين نسمة.

وبدأ الانفجار السكانى الثانى منذ عشرة آلاف سنة مع اكتشاف الزراعة وتدجين الحيوانات والنباتات، حيث زاد السكان مائة ضعف ليصل عددهم إلى حوالى خمسمائة مليون، وبدأ الانفجار السكانى الثالث منذ عدة مئات من السنين مع الثورة الصناعية.

والسؤال الهام المطروح الآن: هل يستطيع العالم الاستمرار فى إطعام سكانه، بينما يستمر عددهم فى التزايد بمعدلات سريعة؟

يقول المؤلف إن هذه الزيادة الهائلة فى عدد السكان قد تنتهى فى يوم ما، وتقدر الأمم المتحدة أن عدد السكان سيتباطأ تدريجيا ليصل إلى سبعة بلايين عام٢٠٠١ ، وثمانية بلايين عام٢٠٢٥، وتسعة بلايين عام ٢٠٤١، وعشرة بلايين عام٢٠٧١، وقد يستقر فى النهاية عند حوالى اثنى عشر بليونا فى نهاية القرن الحادى والعشرين الحالى ، ويعود سبب ذلك إلى أن كل الدول الصناعية وازنت سكانها، بل أن هناك دولة مثل اليابان والمانيا تتعرض لنمو سكانى سالب، وفى الوقت الحاضر وصلت ثلاثون دولة إلى نمو سكانى مستقر.

المستقبل البعيد مصير الكون: فى نهاية كتابه -الذى وصل عدد صفحاته إلى حوالى خمسمائة صفحة-يناقش المؤلف"الدكتور ميتشيو كاكو" موضوع المستقبل البعيد وهو مصير الكون فى حد ذاته ، باستعراض النظريات والقوانين الفيزيائية المختلفة، والتى يقسمها إلى نظريتين رئيسيتين:.

الأولى: تتبنى وجهة النظر المدعمة بقوانين الارتفاع التدريجى فى درجة الحرارة حتى تبدأ المحيطات فى الغليان وتنصهر الكواكب وتنضغط النجوم والمجرات إلى ذرة أولية عملاقة، وبحسب هذا السيناريو سينهار الكون بكاملة إلى مضغة ضخمة ويموت ملتهبا.

الثانية: تقوم على أساس أن الكون سيتوسع بحيث يصبح أبرد فأبرد تدريجيا وبحسب هذا السيناريو سيتألف الكون فى النهاية من نجوم ميتة وثقوب سوداء تتبخر بعد ذلك ويتخافت الكون إلى غاز من الالكترونات والنيوتريونات ويموت متجمدا.

وفى الوقت الحالى فإن العلماء غير متأكدين أى الرأيين هو الصحيح.

وأكتفى باستعراض هذه النقاط من كتاب"رؤى مستقبلية" الذى تناول فيه المؤلف كثير من النظريات المعقدة بطريقة شائقة، ويضرب أمثلة محسوسة ويقدم مادة مشوقة تفتح عين القارئ على الاحتمالات الهائلة للعلم فى المستقبل ، وتطلعه على مايجرى حاليا فى المختبرات ومراكز البحوث العلمية العديدة المنتشرة فى العالم.

بأية حال .. عدت ياعام؟!

أحمد أبو السعود



اليوم يبدأ عام جديد .. هو عام ٢٠٠٢ من التاريخ الميلادى . وكل عام وأنتم بخير.. وفى الحقيقة . إن هذا العام الجديد يأتى وسط متغيرات خطيرة على المستوى العالمى بل وعلى المستويين العربى والإسلامي، خاصة ونحن نرى العالم من حولنا يغلى بكل ماتحمله الأيام من أحداث وهموم سواء على المستوى العربى أو الإسلامى . . الأمر الذى يعيد إلى الأذهان كل ما قرأناه عن الحروب الصليبية وعن التحالفات والاتفاقات التى كانت تجمع بين ملوك وحكام أوروبا وتحشد كل إمكانياتهم وتدفع بها لقتال العالم العربى مستهدفة بيت المقدس وإخضاع بلاد الشام بما فيها فلسطين بالإضافة إلى مصر التى كانت دائما درع هذه الأمة ، والعامل الحاسم فى التصدى لكل الهجمات الصليبية الشرسة ، وهزيمة قوى الشر والاستعمار..

إن مانراه اليوم حولنا لايدل على شيء سوى إجماع قوى الاستعمار والبطش والإرهاب الدولى ضد الشعوب الإسلامية والعربية وفى مقدمتها الشعب الفلسطينى الذى يقف وقد جردته ظروفه التعسة من كل سلاح سوى سلاح الصمود والتحدى . . فى مواجهة عدو سفاح وإرهابى غادر .. سلحته خليفته وحامية حماه أمريكا بكل أسلحة الدمار وبكل ما أفرزته تكنولوجيا السلاح من أسلحة فتاكة وصواريخ ذكية تقضى على الزرع والضرع .. وتصرع الكبير والصغير.

إنه واقع غريب نراه ونحسه ونعيشه ونحن على أعتاب عام جديد .. نتضرع إلى الله تعالى فى أول أيامه .. أن ينقذنا مما نحن فيه . وأن يعيد إلينا أيام انتصاراتنا على قوى البغى والظلام .. وهذا أمر ليس ببعيد . . فالله تعالى الذى أمد المدافعين عن الكعبة المشرفة بالطير الأبابيل فى مواجهة جحافل أبرهه وأفياله .. لقادر إن شاء الله على مدنا بجنود من عنده يؤازرون المدافعين عن الحق وعن المقدسات .. ولكن بعد أن نغير ما بأنفسنا . .لأن الله تعالى "لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . إنه سميع عليم".



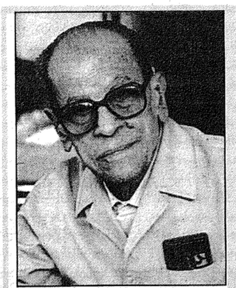
نجيب محفوظ .. وعمر مديد

سعدنا . وسعدت معنا الجماهير المحبة لنجيب محفوظ بالاحتفال بالعيد التسعين لميلاده . . وسط دعوات صادقة بأن يمتعه الله بالصحة والعافية . وبالمزيد من تقدير القلوب والعقول .. نظير ما قدمه لنا من أعمال أدبية وفكرية جعلت الأدب المصرى والعربى فى بؤرة اهتمام العالم . وخاصة بعد أن حصل على جائزة نوبل للآداب . . فكان بذلك أول أديب مصرى وعربى يحصل على هذه الجائزة العالمية.

إن نجيب محفوظ يمثل ظاهرة جديرة بكل الحب والإعجاب . . سواء على المستوى الأدبى أو الإنسانى .. **فعلى المستوى الأدبى** فإن نجيب محفوظ لايعتبر أديب أو كاتب فقط .. ولكنه فى الحقيقة يعتبر مؤرخ لفترة اجتماعية هامة من فترات التاريخ المصرى الحديث .. صور فيها ماكان يجرى بين أبناء الشعب المصرى من أحداث وماكان يربط بينهم من علاقات .. عشنا ملامحها فى بين القصرين والسكرية ومقهى الفيشاوى والحمزاوى وحى الحسين .. حينما كان "**سى السيد**" محورا لعلاقات متفاعلة .. أظهرت لنا مشاعر المصريين وتجاوبهم مع ثورة عام١٩١٩ والنضال المصرى ضد الاحتلال البريطانى من خلال تناول أدبى رائع يمثل دروسا حقيقية لكل أبناء عصر نجيب محفوظ الذين لاشك يسعدهم أنهم عاشوا عصره ليتتلمذوا على يديه .. وينهلوا من معينه الذى لاينضب.

وعلى المستوى الإنسانى . فإن نجيب محفوظ كان دائما الإنسان البسيط المتواضع . . الذى كان يسعده أن يكون نقطة إشعاع تمد المحيطين به من الشباب بطاقات متجددة من الوعى والنضج والزاد المتجدد على التعلم والعطاء فى تنافس شريف لايعرف الحقد أو الضغينة.

وعلى المستوى الشخصى . . فإننى لازلت أتذكر ندوته الإسبوعية فى "**كازينو أوبرا**" حيث كنا نحن الشباب المهتمين بالأدب والكتابة نجلس إليه . . ننصت ونستمع ونناقش قضايانا الأدبية والاجتماعية . . فكان لنا نعم الناصح والموجه الذى يعطينا من فكره وأدبه وسماته الشخصية ماساعدنا فى حياتنا وبناء مستقبلنا .



فتحية له . . بمناسبة عيد ميلاده التسعين من عمره المديد إن شاء الله.

سرى نسيبة .. وتصريحاته الغريبة !!

عندما اختارت القيادة الفلسطينية السيد سرى نسيبة مسئولا عن ملف القدس خلفا للمرحوم فيصل الحسينى استبشر الكثيرون خيرا .. ولكن هذا الخير ذهب سدى عندما وقف السيد سرى نسيبة منذ فترة قصيرة-قبل اعتقاله بواسطة السلطات الإسرائيلية مؤخرا- فى الجامعة العبرية منددا بالانتفاضة الفلسطينية حيث وصفها بالعنف .. وطالب بإنهاء كل أشكال المقاومة واللجوء إلى الخيار السلمى للاحتجاج.

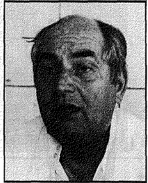
وهذا الكلام نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت منذ عدة أيام .

ولأن ذلك نشر فى صحيفة صهيونية . . فقد كان من الممكن أن يكون كلاما كاذبا أو مدسوسا على هذا الرجل . .وكان لابد أن نتردد فى تصديقه .. ولكن ماحدث بعد ذلك أن سرى نسيبة وهو المسئول الجديد عن ملف القدس والذى خلف المناضل فيصل الحسينى صرح "للفرانس برس" بأنه يقر باستحالة عودة اللاجئين الفلسطينيين .. ودعا الفلسطينيين للتخلى عن هذه الفكرة نهائيا لأنها غير مقبولة من الإسرائيليين الذين لايمكن أن يقبلوا بعودة اللاجئين .

. وفى المقابل فإنه دعا الإسرائيليين إلى التخلى عن المستعمرات . . وكأن الشعوب التى تتوق إلى الاستقلال والحرية تسير حسب هوى المستعمر والمحتل .

وفى الحقيقة نحن نتساءل .. لماذا يطرح نسيبة تلك التصريحات . . وفى هذا الوقت بالذات؟

وبعيدا عن التشكيك فى دوافع هذا الرجل الذى ربما يكون قد اجتهد . . ولانذهب بعيدا فى احتمالات التشكيك أو التخوين . . فإننا ندعوه فورا للتراجع عن تلك التصريحات .. احتراما لقضيته وقضية شعبه . . وحق اللاجئين المقدس الذى لايملك نسيبة ولاعرفات ولا أى زعيم فلسطينى أو عربى أن يتنازل عنه، فهو حق للشعب الفلسطينى بأكمله وللأمة العربية . . وليس حقا شخصيا .. أو حسب هوى أو رأى من هنا أو هناك لكسب تعاطف الإسرائيليين.



فيصل الحسينى

إن حق اللاجئين فى العودة حق مقدس لايجوز التفريط فيه حتى ولو بقى ألف عام .. وحق تحرير فلسطين حق مقدس . .لاتسقطه أية اتفاقيات أو معاهدات مهما كثرت أوراقها أو تعددت التوقيعات عليها.

وإذا كانت الظروف الدولية قد ساعدت إسرائيل فى ابتلاع فلسطين وتهجير أهلها .. فإن مايقف شوكة فى حلقها ويهدد بهزيمتها حقا هو حفاظ الإنسان الفلسطينى على هويته وتمسكه بإيمانه بعدالة قضيته وحقه فى إقامة دولته على أرضه.

رسائل قصيرة

إلى الحاج متولى وعائلته الرمضانية

سامحك الله ياحاج متولى .. فقد فتحت شهيتنا . . ولكن .. بعد فوات الأوان!!

إلى الرئيس ياسر عرفات بعد خطابه الأخير:

إننا ننظر إليك كرمز شعب مناضل . . وأسطورة من أساطير المقاومة ضد الاحتلال . . فحافظ على شعبك وعلى تاريخك . . وفى كل الأحوال .. لاتنس ماضيك.

إلى السيد عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية:

الآن وقد انفض اجتماع وزراء الخارجية العرب .. فإننا ننظر إليك وأمامنا أداؤك المشرف أيام توليك وزارة الخارجية . . فلا تخذل أناسا أحبوا مصر وأحبوك!!.

مسابقة العدد

● ماهى المعركة الفاصلة التى خاضها صلاح الدين الأيوبى ضد الصليبيين وانتصر فيها؟ وماهى الدول والملوك الذين تحالفوا ضده؟

● فى أى سنة فتح فيها عمرو بن العاص مصر؟

● فى أى عام عقد المؤتمر الصهيونى الأول . . وماهى القرارات التى أصدرها؟

● ماهى الضمانات التى نص عليها قانون العمل المصرى بشأن عمالة النساء والأطفال؟

■ الجوائز

-اشتراك فى مجلة العمل لمدة ستة أشهر

-مجموعة من الكتب الثقافية للفائزين الثلاثة الأول.

نتيجة مسابقة العدد الماضى

١-المحاسب إمام حسين حسن حلمي

٢٥ شارع الدكتور حسن إبراهيم-مدينة نصر

٢-شريف شوقى

٥٢ شارع محمد فريد بعابدين-القاهرة

٣-الدكتور غزال عبد العزيز

معهد الإحصاء بجامعة القاهرة بالدقي

وقد فاز كل منهم بالاشتراك فى مجلة العمل لمدة ستة أشهر بالإضافة إلى مجموعة من الكتب الثقافية

كلمات عاشت من أشعار أمير الشعراء أحمد شوقى

جرحان فى كبد الإسلام ما التأما

جرح الشهيد وجرح بالكتاب دمي

ومابلاء أبى بكر بمتهم

بعد الجلائل فى الأفعال والحزم

بالحزم والعزم حاط الدين فى محن

أضلت الحلم من كهل ومحتلم

وحدن بالراشد الفاروق عن رشد

فى الموت .. وهو يقين غير منبهم

يجادل القوم مستلا مهنده

فى أعظم الرسل قدرا . . كيف لم يدم؟

لاتعذلوه إذا طاف الذهول به

مات الحبيب فضل الصب عن رغم

يارب صل وسلم وما أردت علي

نزيل عرشك خير الرسل كلهم

يارب هبت شعوب من منيتها

واستيقظت أمم من رقدة العدم

رأى قضاؤك فينا رأى حكمته

أكرم بوجهك من قاص ومنتقم

فالطف لأجل رسول العالمين بنا

ولاتزد قومه خسفا ولا تسم

يارب أحسنت بدء المسلمين به

فتمم الفضل وامنح حسن مختتم

■ آخر الكلمات

وطنى لو شغلت بالخلد عنه

نازعتنى إليه فى الخلد نفسي

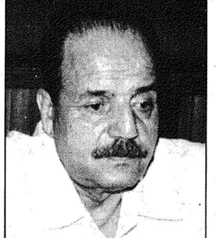
ودائماً . . هنا نلتقى



يقدمها : **محمد محمد على**

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يتحدث عن :

مهام الدورة النقابية الجديدة !!



بدأت الدورة النقابية الجديدة منذ أيام لخدمة ملايين العمال ولمدة ٥سنوات. . فماهى أهم المؤشرات التى تحدد أبرز المهام التى تحكم حركتها خلال هذه الدورة؟؟

كان هذا هو السؤال الذى تقدمت به مجلة"العمل" إلى النقابى الكبير السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذى تفضل بالإجابة عنه قائلا: ليس من شك فى أن الدورة النقابية الجديدة تبدأ وسط متغيرات وتحولات واسعة وعميقة فى مصر والعالم من حولنا، وبالتالى يتعين مواجهتها والتعامل معها تأثيرا فيها وتأثرا بها بالأساليب العلمية المناسبة، فأمامنا انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، وتحولات عولمة الاقتصادخاصة فى أعقاب أحداث سبتمبر الماضي، وماترتب عليها من تداعيات بعيدة الأثر فى الاقتصاد العالمي، علينا أن نضع نصب الأعين الأبعاد والآثار الاجتماعية لهذه التحولات على أوضاعنا المحلية فى مصر، وأن نعمل للحيلولة قدر الإمكان دون أن تضار الفئات الشعبية محدودة الدخل من هذه الأمور، كذلك علينا أن نتمسك بالديمقراطية الصناعية وديمقراطية الإدارة بما يتطلب يقظة التنظيم النقابى لأداء دوره بإيجابية وفعالية فى المشاركة والحوار والقدرة المؤثرة على المفاوضات الاجتماعية مع الشركاء الاجتماعيين الآخرين ، على أن تكون هذه المفاوضات قائمة على مبدأ التكافؤ ، بحيث لاينحدر التمسك بحقوق العاملين إلى مستوى التسول والاستجداء، وفى الوقت نفسه يجب ألا يصل ذلك بأى حال إلى درجة الابتزاز ولى الذراع.

وأضاف سيادته، وهو بذلك يلقى علينا بمسئولية لابد أن نكون جديرين بحلها، وقادرين على الوفاء بالتزاماتها بحيث يكون الهدف الكبير هو حماية مصالح العمل ودعم وتطوير الإنتاج كما ونوعا، فإن مصالح العاملين تبدأ من مصالح العمل وحقوقهم ومزاياهم ثم تأتى فى المرحلة الثانية مصالح العمال بعد مصالح الإنتاج، لأنها تترتب عليه وتنتج عنه وعلى ذلك فإن العمل والإنتاج هو هدفنا الأسمى وسبيلنا إلى خدمة الوطن وتحسين الظروف والأوضاع المعيشية للعمال.

العلاقات الخارجية

قلت لرئيس الاتحاد :وماذا عن العلاقات النقابية الخارجية:

قال: إن علاقتنا النقابية الخارجية يجب أن تحقق عائدا أدبيا ومعنويا ملموسا بل وربما عائدا ماديا على جماهيرنا العاملة بما يتمثل فى نقل أحدث أساليب المعرفة فى مجالات العمل والإنتاج، ويعد من تحصيل الحاصل أن نؤكد على انتمائنا العربى وحرصنا الدائم على إيجاد وحدة نقابية عربية تقوم على أسس سليمة وعلى دعم علاقاتنا مع أشقائنا العرب.

وقضية فلسطين

واستطرد رئيس الاتحاد قائلا:

أما قضية العرب الأولى فلسطين فإن دعمها ومناصرتها هو فى أعماق قلب كل مصرى لايحتاج إلى تأكيد حتى تجد هذه القضية الحل العادل ويسترد الشعب الفلسطينى كل حقوقه المشروعة، وتقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، **كذلك لست فى حاجة لأن أؤكد من جديد إصرار عمال مصر وتنظيمهم النقابى على رفض أى شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل قبل استرداد كل الحقوق العربية المغتصبة.**

زيادة العضوية النقابية

قلت: وماهى الآمال والطموحات التى تأمل أن تحققها الدورة النقابية الجديدة؟؟ قال سيادته:إن الطموحات كبيرة والآمال واسعة ، كما أن المهمات جسيمة وسبيلنا لبلوغ الآمال وإنجاز المهام يبدأ أولا بوحدة الصف وتكاتف الجهود وقوة العزائم .. إن وحدة الصف العمالى لابد أن تتدعم بزيادة العضوية النقابية وهو التكليف المستمر الذى يتعين علينا أن نعمل من أجله على كافة المستويات فليس مما نرضى به أن تظل العضوية النقابية على نسبتها التى لاتتجاوز ٣٠٪ من مجموع العاملين خاصة وان القوى التى هى خارج التنظيم يتركز معظمها فى فئات العمل الأكثر حاجة لأن تشملهم مظلة التنظيم النقابى بالحماية والرعاية.

والسكرتاريات المتخصصة

واختتم النقابى الكبير السيدراشد حديثه قائلا: إن عمل السكرتاريات المتخصصة لابد أن يتعاظم فى ظل المناخ الذى يؤمن بالعلم، وأؤكد أن دور هذه السكرتاريات بمستشاريها الفنيين لابد وأن يأخذ دوره الايجابى والفعال، ولنا فى هذا الشأن رؤى واضحة إن شاء الله ستتحقق بالعزم والثقة فى الله.

إننا نبدأ بهذه الدورة النقابية الجديدة مرحلة جديدة فى طريق نضال طويل تسير فيه الحركة النقابية العمالية منذ نهايات القرن التاسع عشر .. حتى نبلغ أهدافها متعاونين مع كافة الأطراف الأخرى وفى مقدمتها أجهزة وزارة القوى العاملة والهجرة التى نعتبرها شريكا معاونا للتنظيم النقابى . .

رحلات للأقصر وأسوان لعمال قطاع الكهرباء

نظمت اللجنة النقابية للعاملين بالشركة القابضة لكهرباء مصر ووزارة الكهرباء والطاقة رحلات ترفيهية وتثقيفية للعاملين ولتشجيع السياحة الداخلية وفى إطار برنامج اعرف بلدك الذى تنفذه النقابة ، رحلات بالطائرة إلى مدينتى الأقصر وأسوان خلال نصف العام الدراسى ، يتم خلال الرحلة زيارة معبدى الأقصر والكرنك ومتحف الأقصر وزيارة الأماكن السياحية بأسوان مع تقديم وجبتى الإفطار والغداء ، علماً بأن قيمة اشتراك العضو ٣٥٠جنيها فقط لمدة الرحلة وهى خمسة أيام.. كما نظمت اللجنة رحلة إلى مدينة شرم الشيخ خلال إجازة عيد الفطر المبارك وكانت قيمة اشتراك العضو بالطائرة ٦٠٠جنيه وبالاتوبيسات المكيفة ٤٢٥جنيها.. **صرح بذلك النقابى محمد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق ووكيل مجلس الشورى**


محمد مرسى

.. ورحلات للحج .

هذا وقد نظمت اللجنة رحلة دينية للحج بالطائرة ومدة الرحلة ١٦يوما والإقامة فى مكة والمدينة فى فنادق ٥نجوم بالإفطار وقيمة الاشتراك ١٦٤٠٠جنيه يسدد منها العامل مبلغ ٥٤٦٧جنيها وتتحمل الشركة ٥٤٦٧جنيها ويتم تقسيط ٥٤٦٦ جنيها على أقساط شهرية لمدة ثلاث سنوات .

وفد نقابة الإنتاج الحربى يحضر مؤتمرا للصناعات الهندسية فى سوريا

شارك وفد النقابة العامة للعاملين المدنيين للإنتاج الحربى برئاسة النقابى مصطفى منجى رئيس النقابة والنقابى عبد الرحمن خير نائب أول رئيس النقابة والنقابى إبراهيم زناتى مستشار النقابة فى أعمال المؤتمر الخامس للاتحاد العربى للصناعات الهندسية الذى عقد مؤخرا بدمشق، وكذلك لتمثيل مصر فى المكتب التنفيذى للاتحاد . ومن المقرر أن يتم خلال الاجتماعات انتخاب أعضاء المجلس والأمين العام ومناقشة الموضوعات الهامة التى تعرض على المجلس وفى مقدمتها تطورات الأحداث الجارية على الساحتين العربية والدولية.

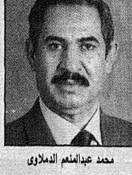

مصطفى منجى


عبدالرحمن خير

اللجنة النقابية للنقل البرى بالقاهرة تطالب بإلغاء قرار عدم خروج سيارات الأجرة من القاهرة

قدم النقابى محمد عبد المنعم الدملاوى رئيس اللجنة المهنية لعمال النقل البرى بالقاهرة ومسئول مشروع السرفيس بالنقابة العامة للنقل البرى مذكرة إلى اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية، والدكتور عبد الرحيم شحاته محافظ القاهرة طلب فيها التدخل لإلغاء القرار الذى صدر شفويا بإلغاء كلمة عموم الجمهورية فى نظام خروج سيارات أجرة القاهرة ووضع كلمة القاهرة الكبرى فقط والتنبيه بما يفيد حصول السائق على إذن مسبق عند الخروج من القاهرة إلى المحافظات الأخرى المجاورة.

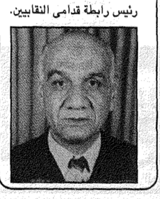
وتساءلت المذكرة إذا كان السائق معه راكب وطلب منه السفر إلى محافظة أخرى كيف يحصل على إذن مسبق بدخول المحافظة التى يريدها الراكب؟!. وقالت المذكرة إن هذا الإجراء سينعكس سلبا على أرزاق السائقين وعدم تمكنهم من تسديد ما عليهم من أقساط شهرية لسياراتهم ، إضافة إلى أنهم يتعاملون مع السياح والعائدين من الخارج والذين يطلبون نقلهم إلى محافظاتهم ، هذا إلى جانب أسرة السائق نفسه التى تريد السفر إلى محافظاتها فى مناسبات زيارة أقاربهم أو لزيارة مريض من الأسرة أو للعزاء فى وفاة أحد أفرادها أو نقلهم إلى المصايف مثلا . .هل يركبون سيارة بالأجرة تابعة للمحافظة التى يتبعونها ولديهم سيارة عائلهم الذى لايمكن أن يتحرك إلا داخل القاهرة أو حصوله على إذن مسبق وتصريح يتكلف عدة جنيهات .. **وطالبت المذكرة سرعة التدخل لإلغاء هذا القرار الشفوى رحمة بهم وبأسرتهم.**


محمد عبدالمنعم الدملاوى

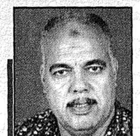
نقابى نقدمه لك

عمر إبراهيم دياب

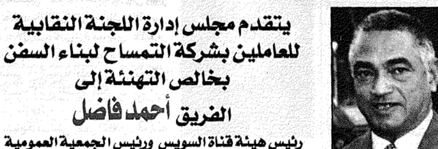
- نائب أول رئيس النقابة العامة للتجارة
- بدأ حياته النقابية عام ١٩٧٩ رئيسا للجنة النقابية للعاملين بشركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية.
- تم انتخابه رئيسا للجنة النقابية عدة دورات حتى عام ١٩٨٧
- انتخب عام ٨٧ وكيلا للنقابة العامة للتجارة
- وفى عام ١٩٩١ أعيد انتخابه وكيلا للنقابة العامة
- انتخب عام ٩٦ أمينا لصندوق النقابة العامة للتجارة
- انتخب فى عام ٢٠٠١ نائبا أول لرئيس النقابة العامة
- كما اختير فى هذه الدورة ممثلا للنقابة العامة فى مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال مصر، وسكرتيرا للهجرة والاستخدام بالاتحاد
- كما انتخب فى الدورة الجديدة نائبا لرئيس اللجنة المهنية للخدمات الإدارية
- شغل منصب نائب رئيس جمعية الخدمات بالشركة، ونائب رئيس صندوق التأمين الخاص لعمال الشركة
- يشغل منصب رئيس مكتب شباب عمال التجارة ونائب رئيس رابطة قدامى النقابيين.



اللجنة النقابية للعاملين بشركة التمساح لبناء السفن



حسنى خضر



يتقدم مجلس إدارة اللجنة النقابية
للعاملين بشركة التمساح لبناء السفن
بخالص التهنئة إلى

الفريق أحمد فاضل

رئيس هيئة قناة السويس ورئيس الجمعية العمومية
وتشكره على حسن تعامله مع الشركة

الفريق أحمد فاضل



عبد الحميد طه علي

كما تتقدم بالتهنئة إلى

المهندس محمد عزت داودى درغام

رئيس مجلس إدارة شركة التمساح لبناء السفن

لتعاونه الوثيق مع أعضاء اللجنة النقابية بالشركة ..
كما تخص بالتهنئة بمناسبة انعقاد الدورة النقابية الجديدة ٢٠٠١-٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية



جابر محمود حفني

رئيس اللجنة
حسنى السيد خضر

نائب أول
عبد الحميد طه على

نائب ثان
جابر محمود حفنى

نائب ثالث
م. عصام محمد الهنداوى

الأمين العام
محمد أحمد أمين



م. عصام محمد الهنداوي

أمين الصندوق
شعبان ميرغنى عبد اللطيف

م. الأمين العام
نادية محمد أحمد يوسف

م. أمين الصندوق
مديحة محمد عبد المنعم



محمد أحمد أمين

الأعضاء : محمد العدوى متولى - محمد الحمزاوى عبد الرءوف
محمد عبد العزيز السيد

شعبان ميرغني عبد اللطيف



نادية محمد أحمد يوسف

مديحة محمد عبد المنعم



محمد عبد العزيز



محمد الحمزاوي



محمد العدوي متولي


أحمد العماوى


السيد راشد

اللجنة النقابية للعاملين بالمراكب الشراعية والآلية والنقل البحرى - الأقصر

تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

كما تتقدم بالتهنئة إلى كل من أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية

والى السيد اللواء **الدسوقى البنا**

رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر

رئيس اللجنة
عبد الفتاح سليم على يوسف

الأمين عام	أمين صندوق
حسان على حسان حمادة	**حمادة هاشم محمود عبد النعيم**
أمين صندوق	سكرتير
ناصر عبد الملاك موسى متى	**ممدوح حفنى محمود حسان**

الأعضاء : رمضان محمد أحمد خليل - شعيب حفنى محمود حسان

اللجنة النقابية لعمال البناء والأخشاب بقليوب


سيد طه حسن

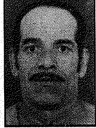
تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب


محمد عبد ربه

محمد حسنى مبارك

كما تتقدم بالتهنئة إلى أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى
وزير القوى العاملة والهجرة


عواد محمد حسن

السيد محمد راشد
رئيس اتحاد عمال مصر

سيد طه حسن
رئيس النقابة العامة

على جهودهم فى نجاح الدورة النقابية العمالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ كما نتمنى لشعب القليوبية ومحافظها كل حب وتقدير


عبد النبى حسين

رئيس اللجنة
محمد عبد ربه

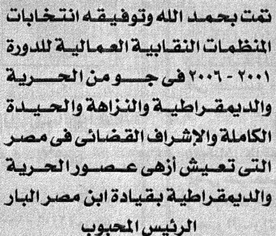
الأمين العام	نائب الرئيس
عواد محمد حسن	**إبراهيم الشلقانى**
م. الأمين العام	أمين الصندوق
محمد عواد محمد	**عبد النبى حسين**
م. أمين الصندوق	مستشار اللجنة
محمد حسن مغاورى	**أحمد كركر**

الأعضاء : عبد الهادى أبو سريع - عبد الحليم محمد
سيد أحمد كركر - نبيل فكرى - محسن عبد الله عبد الله

اللجنة النقابية لعمال البناء والأخشاب بالأقصر



الرئيس حسنى مبارك



تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار

الرئيس المحبوب



سيد طه حسن

محمد حسنى مبارك



على همام مدنى

كما تتقدم بالتهنئة إلى أبناء الحركة النقابية

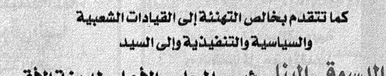
أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة



سعد الشاذلى



كما تتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية

والسياسية والتنفيذية وإلى السيد

اللواء الدسوقى البنا رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

بمناسبة

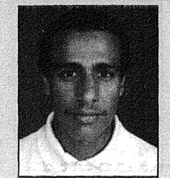


العيد القومى لمدينة الأقصر

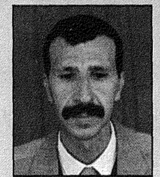
رئيس مجلس إدارة اللجنة	نائب الرئيس	أمين الصندوق
على همام مدنى	**سعد الشاذلى**	**عبد الرحيم محمود محمد**
الأمين العام	مساعد أمين الصندوق	مساعد الأمين العام
فراج محمد الأمير	**عاشور يوسف على**	**رمضان مصطفى**

الأعضاء: أحمد سعد الشاذلى - محمد عاشور يوسف على - رجب حنفى محمد

اللجنة النقابية للعاملين بالمنطقة الأزهرية بالأقصر

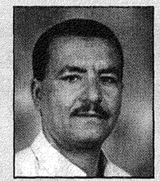


سيد أحمد محمد

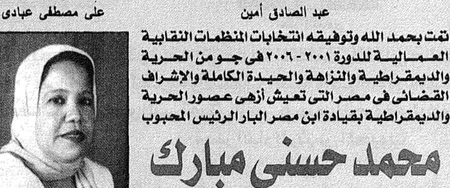


عبد الصادق أمين

على مصطفى عبادى



عوض الله الساكت



آمال أحمد العربى

تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

كما تتقدم بالتهنئة إلى أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

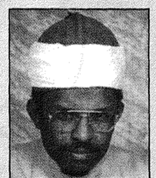
محمد وطنى عوض رئيس النقابة العامة

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية وإلى السيد

اللواء الدسوقى البنا رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

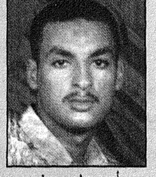
بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر



محمد أحمد محمود





أحمد على يوسف



محمود كامل محمد

رئيس اللجنة
عبد الصادق أمين عبد الصادق

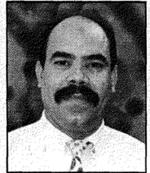
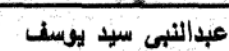
الأمين العام	أمين الصندوق	أمين صندوق مساعد
سيد أحمد محمد حسين	**على مصطفى عبادى**	**أحمد على يوسف**
أمين عام مساعد	نائب أول	نائب ثان
محمد أحمد محمد محمود	**عوض الله ساكت جندى**	**آمال أحمد العربى محمد**

الأعضاء: محمود كامل محمد عبد الله - حسان محمود سالم - محمد وهبى على إبراهيم - أحمد محمد أحمد

اللجنة النقابية للعاملين بفندق ونتر بالاس الأقصر


عبد المنعم حسين


أحمد العماوى

تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب

محمد حسنى مبارك

كما تتقدم بالتهنئة إلى كل من أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية والى السيد

اللـواء الدسوقى البنا رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر

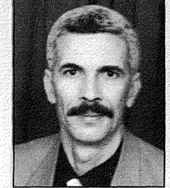
والسيد عبد المنعم حسين المدير المالى لفنادق أكور الأقصر

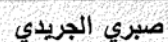
ويسعدها أن تتقدم له بخالص الشكر على جهوده المخلصة لأعضاء اللجنة النقابية

رئيس اللجنة	الأمين العام	نائب الرئيس
عبد النبى سيد يوسف	**حسن عبد العزيز حساني**	**سعيد حسن أحمد علي**
أمين عام مساعد	أمين الصندوق	أمين صندوق مساعد
عبد الرحمن سيد عبد الرحمن	**نصر الدين كامل عويضة**	**سيد سعد إسماعيل رمضان**

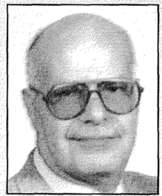
الأعضاء : محمود أحمد محمد حسن - أسامة سيد أحمد عبد الراضى - عبد الحفيظ عبد الرحيم على - العزب على أحمد يوسف - كمال كامل المصرى

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بمدينة الأقصر

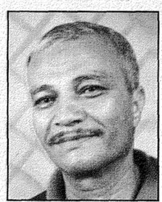




صبري الجريدي



منير بدر شتا



سعد الدين هاشم محمود أحمد

تمت بحمد الله وتوفيقه انتخابات المنظمات النقابية العمالية للدورة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ فى جو من الحرية والديمقراطية والنزاهة والحيدة الكاملة والإشراف القضائى فى مصر التى تعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية بقيادة ابن مصر البار الرئيس المحبوب

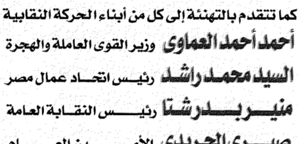
محمد حسنى مبارك



حسن محمود أحمد عثمان

أحمد عبد الجليل أحمد

كما تتقدم بالتهنئة إلى كل من أبناء الحركة النقابية



أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

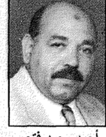
السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

منير بدر شتا رئيس النقابة العامة

صبرى الجريدى الأمين العام



منصور محمد عبد الوهاب



أحمد محمد فتحي

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى القيادات الشعبية والتنفيذية

وإلى السيد اللواء **الدسوقى البنا** رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

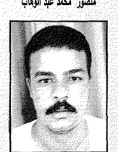
وإلى السيد مدير أمن الأقصر والسيد مدير إدارة مرور الأقصر

والسادة ضباط المرور والسيد مأمور بندر الأقصر

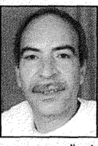
والسيد مدير شرطة السياحة بالأقصر

بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر



محمد سيد أحمد



نجم الدين محمد حسين

رئيس اللجنة	الأمين العام	أمين عام مساعد
سعد الدين هاشم محمود أحمد	**حسان محمد أحمد عمار**	**منصور محمد عبد الوهاب قناوى**

نائب الرئيس	أمين صندوق	أمين صندوق مساعد	سكرتير
أحمد عبد الجليل أحمد إبراهيم	**حسن محمود أحمد عثمان**	**أحمد محمد فتحى محمود الفوال**	**سيد حجازى سليم محمد**

الأعضاء: محمد سيد أحمد على - نجم الدين محمد حسين عوض - حسان محمد حسان خليل - محمود النوبى ميرغنى





اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بفاقوس شرقية

تم بحمد الله وتوفيقه تشكيل مجلس إدارة اللجنة النقابية بفاقوس

للدورة النقابية ٢٠٠١-٢٠٠٦

وتشكر اللجنة رواد الحركة النقابية على جهودهم فى نجاح الدورة النقابية العمالية الجديدة ٢٠٠١-٢٠٠٦ فى عصر الحرية والديمقراطية كما تتقدم بالشكر إلي السادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

منير بدر شتا رئيس النقابة العامة

صبرى الجريدى الأمين العام للنقابة العامة

وبهذه المناسبة يجدد مجلس إدارة اللجنة النقابية البيعة والعهد للسيد الرئيس



محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة

الشوادفى الشرقاوى على الجمال

أمين الصندوق	نائب الرئيس	الأمين العام
حسن إبراهيم عوض	**صابر إسماعيل سالم**	**السيد محمد أحمد حلاوة**

الأعضاء:

عبد الرحمن أحمد محمد - أيمن إبراهيم إسماعيل - محمد إبراهيم حسن يوسف

صلاح باهى محمد عبد الله - عادل عبد المعز محمد عبد الكريم - البدرى محمد السيد